www.kassiounpaper.com

889

الاثنين 26 تشرين الثاني 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

كل الطرق تؤدي إلى 2254

يُروّج في أوساط الأمم المتحدة، وفي أوساط غربية، أنّه من الممكن للأمم المتحدة، في حال عدم نجاح دي مستورا في تشكيل اللجنة الدستورية قبل نهاية العام، أن تتخلى عن الملف السوري معلنة عجزها عن حلّه.

إنّ التفسير الأبسط لهذا التهديد، هو أن المجموعة الغربية ضمن مجلس الأمن، مع بعض حلفائها الإقليميين، تحاول رفع الضغط على روسيا وعلى السوريين، إلى حدود جديدة، لإرغامهم على القبول بلجنة دستورية مصممة لكي تفشل؛ على غرار الشكل الذي صمم وفقه جنيف2، بل وكل جنيف تلاه؛ حيث المتشددون هم الأكثرية الشكلية المتحكمة بمجرى الأمور، بغض النظر عن كون هؤلاء، وإذا جمعناهم إلى بعضهم البعض، في المعارضة والنظام، لا يمثلون معاً سوى جزء يسير من السوريين، هم بشكل خاص أولئك المنتفعون من استمرار الحرب.

وبما أنّ الدول الغربية تعلم أنه ليس بمقدورها فرض ما تريده عبر الأمم المتحدة، وعبر مجلس الأمن، فإنها إذ ترفع تحديها إلى هذا الحد، فإنما تراهن على أنّ الانسحاب الرسمي من الملف السوري سيعني نسف القرار 2254، وسيعني تالياً: العودة إلى نقطة الصفر، وهو الأمر الذي من شأنه إعادة فتح الآفاق أمام استمرار الحرب واستمرار الكارثة سنوات وسنوات.

ما تغيب من حسابات المجموعة الغربية هي الأمور الثلاثة الأساسية التالية:

أولاً: إنّ أي قرار يصدره مجلس الأمن الدولي هو ملك للدول الأعضاء جميعها في الأمم المتحدة، وليس ملكاً لجزء من تلك الدول، وبالتالي فإنّ الحق في تطبيقه وفقاً للقانون الدولي هو حق شامل لكل من يستطيع فعل ذلك.

ثانياً: إلى جانب مسار جنيف الذي ترعاه الأمم المتحدة، هناك مساران مشرعنان أممياً هما مسارا أستانا وسوتشي، وهما معنيان أيضاً بتطبيق القرار 2254، وإذا تخلت الأمم المتحدة عن وظيفتها في تطبيق هذا القرار، تحت ضغط المجموعة الغربية، فإنّ المسارين البديلين سيصبحان هما المسار الأساس.

ثالثاً: إنّ الدول صاحبة الفعل والوزن والتأثير الحقيقي ضمن الوضع السوري، هي بالدرجة الأولى ترويكا أستانا- سوتشي، وليس بعيداً ذلك الوقت الذي سيجري فيه إرغام الولايات المتحدة على الخروج الكامل من سورية، رغم كل الإشارات والأفعال التي تريد القول من خلالها إنها «باقية وتتمدد»؛ فكما تم إنهاء صنيعتها الداعشية من حيث المبدأ، فإن بقاءها هي نفسها في سورية هو أمر لن يُسمح به طويلاً...

إنّ الإسراع في تشكيل اللجنة الدستورية هو ضرورة قصوى في الظرف السوري الذي يمر وقته عبر عداد الدم السوري، ولذلك فإنّ اللجنة ستتشكل سواء عبر عملية جنيف أو دونها، لأنّ المعيار المهم الآخر إلى جانب الوقت، هو: الجودة والكفاءة؛ إذ لن يتم السماح للمجموعة الغربية، وتحت ذريعة الوقت، أن تنتهك سيادة السوريين وتفرض عليهم تصوراتها حول اللجنة الدستورية من حيث التركيبة ومضامين وآليات العمل، بحيث تكون لجنة مضمونة الفشل، وظيفتها تضييع مزيد من الوقت وهدر مزيد من الدم السوري...

القرار 2254 هو ملك للشعب السوري أولاً وأخيراً، وتطبيقه هو طريق خلاصه، الذي سيجد في القريب العاجل الطريقة المناسبة لتطبيقه بالتعاون مع الدول المؤثرة وذات المصلحة في إنهاء الأزمة السورية، ولذا فإنّ كل الطرق ستؤدي إلى 2254.

اللجنة سوريّة-سوريّة والوساطة دولية [07]

شؤون عمالية

الشغل التونسي يطيح بورقة التوت الحكومية

02

شؤون محلية

الحمضيات.. حلول ترقيعية لمصلحة البعض

08

شؤون اقتصادية

الإيرادات المحلية ترتفع بمقدار الربع

12

شؤون عربية ودولية

شعوب مشاغبة!

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

مرة أخرى: الدولار ومستوى الأسعار للفقراء؟

سبع سنوات ونيّف من الأزمة السورية الطاحنة للبشر والحجر... سبع سنوات من التدمير والتهجير والجوع والتشرد والتسول، أصبحت كافية ليقول الشعب السوري المنكوب: كفى للحرب التي هي في نهاياتها عسكرياً وسياسياً، ولابد من خلاص حقيقي لا يعيد استنبات الأزمة مرة ثانية.

ولكن هناك من يسعى لاستمرار الحرب بطرقٍ أخرى، من خلال ما يجري من تلاعبٍ بقوت الشعب وحاجاته الضرورية، التي تبدلت كثيراً مع تعمق وتوسع ظاهرة الفقر والتهميش، مع تطور ظاهرة النهب والاحتكار والتحكم بلقمة «الغلابة» والمحرومين، تحت حجة ارتفاعات سعر الصرف للدولار.

هذا الدولار اللعين، الذي تتلطى خلفه تلك العمليات كلها، التي محصلتها نهب الثروة ومركزتها، لتكون النتيجة كما نرى؛ كارثة إنسانية عميقة تصيب شعبنا في مستوى معيشته إلى الحدود التي لم تعد محتملة.

إن العنف الذي يمارسه أصحاب الدولارات على الفقراء، يوازي إن لم يكن يزيد عن العنف الذي أصاب السوريين وشردهم من ديارهم، وحولهم إلى لاجئين في أركان المعمورة، والحرب على لقمة الفقراء- كما هو واضح- مفتوحة، ولا مؤشرات على احتمالات هدنة لإيقافها كما جرى في المعارك العسكرية، طالما بقيت قوى الفساد والنهب الكبيرة، تسرح وتمرح دون روادع حقيقية، تُمكن المتضررين الذين طفح كيلهم، من الدفاع عن حقهم المنهوب «على عينك يا تاجر».

إن الارتفاعات المتواترة للدولار، بسبب تواطؤ جهات مختلفة مع حيتان الدولار، تعكس نفسها على المراكز الإنتاجية والمعامل التي تأثر إنتاجها، وكذلك تسويقها بسبب تلك الارتفاعات.

لقد بدأت العديد من المعامل الخاصة تشكو من ضعف الإنتاج، وتقوم بإعطاء إجازات إجبارية للعمال، وهذا يشكل خطراً كبيراً على استمرار عمل العمال، وخطر التسريح التعسفي حاضرٌ في أذهان وسلوك أرباب العمل بسبب التقلبات في سعر الصرف المؤثر بشكل كبير على الإنتاج والتسويق، كما فعلوا في بداية الأزمة حيث سُرِّح عشرات الألوف من العمال في القطاع الخاص.

تداعيات الارتفاع المتتالي للدولار، وانعكاسه على مستوى معيشة الطبقة العاملة، كبير وينذر بمخاطر كبيرة أيضاً، حيث الخيارات أمام الفقراء- وهم الأغلبية المطلقة، ومنهم العمال- محدودة. وهذا يعني: أن القوى الوطنية وفي مقدمتها الحركة النقابية، لابد لها من تحمل مسؤوليتها في الدفاع عن لقمة الشعب المنهوبة.

الشغل التونسي

يطيح بورقة التوت الحكومية

المأزق الحقيقي لدى الحكومات والأنظمة التي تبنت السياسات الليبرالية الاقتصادية، وصدقت تعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين، بأنها المخرج الوحيد الذي يمكن أن يخرجها من مأزقها مع شعوبها، خاضعةً للشروط التي تمليها أدوات التحكم والسيطرة الإمبريالية على الدول التي ترى فيها خاصرة رخوة يمكن عبر حفنة من الدولارات المنهوبة من شعوب أخرى أن تقدم لهذه الدول حبل الخلاص من مأزقها مع شعوبها، ولكن الرياح هبَّت بعكس ما تشتهي السفن الحاملة للجوع والبطالة والقهر والتهميش، ولا يمكن أن تكون تلك الحفنة من الدولارات المقدمة كقروض إلا كوارث إضافية تضاف إلى الكوارث التي سببتها تلك الأنظمة لشعوبها، بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية وبانحيازها لقوى رأس المال والنهب الكبرى.

■ عادل ياسين

تتحرك الطبقة العاملة والحركات النقابية ليس في دول المركز الإمبريالي فقط بسبب أزمتهم الاقتصادية العميقة، بل أيضاً في دول الأطراف التي يجري فيها حراك يتصاعد كل يوم، وتنضم إليه قوى مجتمعية أخرى متضررة، ليصبح الحراك الشعبي أقوى وأكثر فاعلية من حيث تنظيمه ووزنه وتأثيره وقدرته على انتزاع مطالبة.

انفتاح الأفق

كانت المواقف للكثير من القوى تقول: أن الشعوب استكانت ولم يعد لها حَيْل على النهوض مرة أخرى، بسبب الجبروت الإمبريالي عبر أدوات تحكمه وسيطرته الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي: فرض الشروط السياسية التي تؤمن استمرار مصالحه وهيمنته على مقدرات الشعوب بالقوة المباشرة، أو بالقوة اللينة كما يسمونها، ولكن حساباتهم وقرآتهم لم تكن صحيحة، بل مضللة وقاصرة عن رؤية التغيرات التي تجري في ميزان القوى المتدرج، ولكن المتسارع بنفس الوقت على الصعيد العالمي، والذي أصبح الآن واضحاً وضوح الشمس لا يحتاج إلى برهان أو إثبات، والشعوب بدأت تدركه بحسها الطبقي، وبفعل تناقضاتها العميقة مع السياسات التي أفقرتها وأوصلتها إلى حد الإملاق، فكان الطريق الوحيد والخيار الأكيد: أن تواجه ناهبيها بجسدها الحي، قد تنجح في مكان ولا تنجح في آخر، المهم أن الشعوب أخذت زمام المبادرة وكسرت كل الحواجز التي وضعتها الأنظمة في طريقها لتعيق تحقيق التغيير الجذري المطلوب لاستعادة حقوقها السياسية والاقتصادية والديمقراطية، وعلى رأس تلك الحقوق ثروتها التي تنتجها وينهبها الأشرار منها، وبدون أن يكون هذا برنامجها لن تكسب تلك الشعوب سوى مزيد من القهر والحرمان.

النقابات تقود الشارع التونسي

النقابات التونسية الممثلة باتحاد الشغل التونسي كما هي في العديد من النقابات الأخرى التي تلعب دوراً متقدماً في الدفاع عن مصالح وحقوق الطبقة العاملة، وكذلك لها دور مهم في الحياة السياسية في بلدانها، وفي هذا السياق النقابات التونسية تواجه السياسات الحكومية بما فيها سياساتها في الاقتراض من صندوق النقد الذي أملى شروطه المعروفة على الحكومة التونسية بتخفيض الأجور وعدم زيادتها، وسحب الحكومة من دورها الاجتماعي الاقتصادي وإعطاء القطاع الخاص الدور السيادي على الاقتصاد التونسي، وهذه الشروط هي بعينها السياسات الليبرالية التي عززت البطالة والفقر والتهميش للشعب التونسي، والتي بأسبابها نزلت الطبقة العاملة إلى الشارع، وهي الآن تعاود الكرة رافعةً شعاراتها التي تعبر بها عن موقفها الطبقي المعادي لتلك السياسات، وموقفها الوطني الرافض لسياسة التطبيع مع العدو الصهيوني والرافض لشروط البنك الدولي، والمنادي بسيادة القرار الوطني وعدم خضوعه للشروط المفروضة عليه، وقد لخّص الإضراب الواسع- الذي شارك فيه ما يقارب من 650 ألف عامل في القطاع الحكومي- موقفه بثلاث قضايا أساسية، وهي تعبير عن برنامج النقابات التي تناضل من أجلها« حرية.. كرامه.. عدالة ».

لقد عبرت الحكومة التونسية ذات الأصول الإخوانية عن جوهر موقفها المعادي لمصالح الشعب التونسي، برفضها زيادة أجور الموظفين العاملين في القطاع الحكومي، وخضوعها لشروط أسيادها الإمبرياليين وممثليهم في صندوق النقد الدولي، ولكن في المقابل توحدت القوى الوطنية والديمقراطية وفي مقدمتها اليسار التونسي في دعم موقف النقابات والمشاركة الواسعة معهم، وهذا يعدل موازين القوى ويجعل إمكانية انتزاع المطالب محققاً، والأهم، أنه تتصدى لموقف التطبيع مع العدو الصهيوني، وتجعله مرفوضاً شعبياً، وكل من يذهب إلى هذا الخيار الخياني سيذهب إلى مزبلة التاريخ، التي هي المستقر النهائي لكل من يخون قضية شعبه وحقوقه.

توحدت القوى الوطنية والديمقراطية وفي مقدمتها اليسار التونسي في دعم موقف النقابات والمشاركة معها

عقوبة كَفّ اليد في قوانين العمل

تعد عقوبة كَفّ اليد، أي ووقف أجر العامل إجراء غير دستوري، لأنها عقوبة تفرض على العامل قبل الحكم عليه بحكم قضائي مبرم، وخلال فترة المحاكمة التي قد تطول لسنوات، وبشكل يعرض العامل للفاقة والفقر بسبب انقطاع مصدر رزقه الوحيد.

■ ياسر التلي

لقد نصت المادة 89 من قانون العاملين الأساسي بالدولة على ما يلي : 1 – يوقف أجر العامل المكفوف اليد اعتباراً من أول الشهر الذي يلي تاريخ كف يده. 2 – إذا أعيد العامل المكفوف إلى وظيفته فإنه يتقاضى اعتباراً من تاريخ وقف أجره كامل أجوره الموقوفة في حال براءته أو عدم مسؤوليته أو منع محاكمته من الوجهة الجزائية.

بناء على هذه المادة، فإن أي عامل أو موظف في القطاع العام يحال إلى القضاء بسبب اتهامه بجناية أو جنحة، ولو تم إخلاء سبيله يتم كفّ يده عن العمل، وتقطع أجوره ريثما يصدر حكم قطعي بالقضية المتهم فيها، وهذا يعني: أن العامل أو الموظف وقبل صدور حكم بحقه من القضاء باعتباره مذنباً يتم اعتباره مذنباً ويحرم من أجره، ومن المعروف أن فترة التقاضي في بعض القضايا قد تطول أشهراً عديدة أو لسنوات، فكيف يستطيع العامل أن يتدبر أمره أثناء محاكمته، ومن أين له أن يعيل أسرته؟؟.

مخالفة دستورية

السؤال: كيف يتم كفّ يد العامل عن العمل، ويتم وقف أجره قبل أن يقول القضاء كلمته؟ ألا يخالف هذا القاعدة الدستورية التي تؤكد أن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي مبرم، وما فائدة تقاضي العامل أجره من تاريخ انقطاعه في حال براءته، صحيح أنها تعد حقاً له، ولكنها لا تلغي حقيقة أن العامل ظل فترة طويلة من دون دخل، فمن سيعوضه عن فترة حرمانه من راتبه؟

ألا يجدر أن يبقى العامل يتقاضى أجره حتى يصدر فيه حكم قضائي مبرم بمسؤوليته عن ارتكاب الجرم أو الفعل المنسوب إليه، فلماذا نقطع راتب العامل وهو ما زال في مرحلة المحاكمة؟؟

وهناك العديد من قرارات كَفّ اليد تتخذ في الإدارات الحكومية نتيجة التحقيق في حالات فساد، وقد تستغرق هذه التحقيقات سنوات دون الإعلان عن أية نتائج، ويبقى العمال محرمين من أجورهم طوال هذه المدة دون اتخاذ أي أجراء قانوني بحقهم، ودون تحويلهم إلى القضاء. ويجري تجاوز للأحكام القضائية التي تعد عنواناً للحقيقة لا يجوز مخالفتها من خلال إصدار قرارات إدارية بتسريح العامل بناء على المادة 137 من قانون العاملين الأساسي في الدولة، الذي تقضي المحكمة ببراءته وإعادته للعمل، وبشكل يعد استهتاراً بالأحكام القضائية، وتجاوزاً على صلاحيات السلطة القضائية.

في القطاع الخاص

إن قانون العمل رقم 17 الخاص بالعمال في القطاع الخاص، حرم العامل من أي راتب خلال فترة التقاضي، كما أعطى صاحب العمل الحق الكامل في إعادة العامل أو عدم إعادته إلى عمله، حتى في حال براءته مع عدم أحقية العامل بأيٍّ من رواتبه السابقة، كما اعتبر القانون أن تسريح ربّ العمل للعامل بسبب توقيفه يعد تسريحاً مبرراً. وهنا أيضا تعد إرادة صاحب العمل أصدق من الأحكام القضائية المبرمة التي تعد عنوان الحقيقة فيما قضت به.

وفي المقابل، فإن المحكمة العمالية رفضت إعطاء العامل 50 % من أجره أثناء فترة التقاضي، معتبرة أن الحكم للعامل بنصف راتبه خلال فترة التقاضي يعد حكماً سابقاً لأوانه بحق صاحب العمل، ولا يجوز تطبيقه قبل الفصل في القضية!!

من هنا نرى كيف ميز قانون العمل رقم 17 بين العامل ورب العمل، فيُطرد العامل من عمله ويُحرم من أي راتب له في حال اتهامه، ويعتبر تسريحه مبرراً من قبل صاحب العمل قبل الحكم عليه بحكم قضائي مبرم.

الطبقة العاملة

تونس- إضراب عام

نفذ الاتحاد العام التونسي للشغل، يوم 22 تشرين الثاني، إضراباً عاماً في الإدارات والبنوك والبلديات والمشافي والوزارات وجميع المؤسسات الحكومية والخدمية، احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية للتونسيين والمطالبة بزيادة مجزية في أجور الموظفين.

وشمل هذا الإضراب أكثر من 650 ألف موظف، وقد تم استجابة غالبيتهم لنداء الإضراب الذي وجهه الاتحاد العمالي منذ أكثر من شهر ونصف، بعد فشل جلسة مفاوضات أخيرة جرت يوم الثلاثاء الماضي بين رئيس الحكومة وقيادة اتحاد الشغل برئاسة الأمين العام، حول مطالب الزيادة في الأجور وتحسين القدرة الشرائية.

وشلّت المدارس والمؤسسات التعليمية والجامعات بشكل كامل، بعد قرار نقابة التربية والتعليم بالتوقف عن العمل والمشاركة بقوة في الإضراب العمالي.

إسبانيا- شركة أمازون

أضرب العاملون في شركة أمازون عن العمل، احتجاجاً على «ظروف العمل غير العادلة»، في خطوة تهدف إلى عرقلة العمل في «الجمعة السوداء» أحلك وأصعب الأيام وأكثرها ضغطاً، وطالب الموظفون في المنشأة قرب مدريد بتحسين الأجور وظروف العمل لشهور سبقت، وقاموا بالفعل بتنفيذ العديد من الإضرابات هذا العام.

وقالت أمازون: إن نحو 90 في المائة من العمال في مستودعٍ للوجستيات في سانَ فرناندو دي هيناريس انضموا إلى الإضراب يوم الجمعة، ولم يبق إلّا شخصان فقط في منطقة التحميل، وغدا المركز الذي يعد طلبيات للزبائن في إسبانيا ودول أوروبية أخرى في حالة توقف تام عن العمل، حيث لا تدخل الشاحنات ولا تغادر. حسب ما نقل المضربون.

فرنسا- السترات الصفراء

شهدت فرنسا خلال الأسبوع المنصرم مظاهرات حاشدة يقوم بها محتجون يرتدون «سترات صفر» احتجاجاً على زيادة رسوم المحروقات، ولم تتوافر أرقام رسمية عن أعداد المشاركين، لكن مصدراً في الشرطة تحدث عن عشرة آلاف و500 متظاهر في جميع فرنسا. وكان عددهم 27 ألفاً يوم 19 تشرين الثاني و290 ألفاً يوم 17 الشهر، وأقام المتظاهرون حواجز لإبطاء حركة السير قرب نقاط دفع رسوم الطرق السريعة وعند الساحات في مناطق عدة.

انطلقت التحركات احتجاجاً على زيادة أسعار الوقود، غير أن «السترات الصفراء» وسّعت نطاق مطالبها للتنديد بالنظام الضريبي بصورة عامة وبتراجع القدرة الشرائية. وحصلت الحركة على دعم اتحاد «القوة العمالية».

كندا- عمال البريد

يواصل عمال البريد الكندي إضراباتهم منذ الشهر الماضي، مما دفع بعض الشركات إلى إصدار مناشدات لاتخاذ قرار قبل موسم التسوق المزدحم في عيد الميلاد.

ودخل الاتحاد الكندي لعمال البريد والذي يمثل 50 ألف موظف بريد، في اعتصامات للضغط على شركة بريد كندا لقبول التغييرات في العقود لموظفي البريد.

وقالت بريد كندا «كندا بوست» في بيان لها: إن توزيع البريد يشهد إضراب العاملين فيه مما سيؤثر على عملية توزيع البريد.

وحث مجلس تجارة التجزئة في كندا اوتاوا على «وضع حدٍّ فوري» للإضرابات المتناوبة من خلال تشريع العودة إلى العمل.

وفي الأسبوع الماضي، دعت عدة شركات، الحكومة الفيدرالية إلى سنّ تشريع لإنهاء النزاع في الوقت

من أول السطر

■ نبيل عكام

الأجر العادل للعمال

توجد معايير دولية للحد الأدنى من الأجر، تم تحديدها من خلال المواثيق الدولية والعربية، كمنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي وقعت سورية على العديد منها.

يجب أن يكون تحديد الأجر مرتبطاً بالتكاليف الحقيقية لمتطلبات المعيشة التي تضمن حياة كريمة للعامل وأسرته، ويتناسب مع ظروف المعيشة والارتفاع المستمر في أسعار السلع المختلفة التي يحتاجها العامل يومّياً، أو التي هو بحاجة إليها في أوقات متفرقة، والخدمات المختلفة التي يحتاجها العامل من نقل وكهرباء ومياه واتصالات وغيرها، وبالتالي يجب ألّا يقل الحد الأدنى للأجور عن متوسط تكاليف المعيشة للعامل وأسرته المعفى من الضرائب كافة المفروضة عليه.

إن اختلال هذه المعادلة يكشف عن خلل كبير اقتصادي واجتماعي، وهو يعبر عن مستوى عالٍ من النهب والفساد الكبير. العاملُ هو الطرف الضعيف في علاقة العمل وحمايته واجب وطني. والأجر هو الذي يلبي احتياجات العامل وأسرته، ويجب أن يتم تحديده من خلال لجنة ثلاثية متوازنة التمثيل، تجمع الحكومة والعمال وأصحاب العمل وفق آلية ملزمة بعد صدور قرارها بالتوافق.

والسؤال المهم هنا: هل قامت الحركة النقابية بحساب تكلفة المعيشة من سلع وخدمات وأعدت البيانات والإحصاءات الضرورية كي يكون لديها أساس يتم تحديد الحد الأدنى للأجور، ودعم مطالبتها برفع الحد الأدنى للأجور إلى ذلك الحد من متوسط المعيشة؟ أعتقد أنه ليس معيباً لها أن تستعين بالخبراء والاختصاصيين في حال عدم توفر الكادر المؤهل لديها، رغم تاريخها الطويل، ليكون في جعبتها رقم مناسب للحد الأدنى من الأجر تعتمد عليه، وتعمل من أجله بكل وضوحٍ وجدّية. ومن جهة أخرى فإن قانونيّ العمل النافذين قد تم تعريف الأجر فيهما، وهنا نحن لسنا بصدد مناقشة هذا التعريف لما له وما عليه الآن، ولكن تم إغفال تعريف الحد الأدنى من الأجر، واكتفى قانون العاملين رقم /50/ بالجدول الملحق للأجر دون الأخذ بعين الاعتبار متوسط المعيشة، أما قانون العمل رقم /17/ فقد اعتمد على اللجنة الوطنية للحد الأدنى العام للأجور، التي يتمثل فيها أصحاب العمل بنسبة قد تصل إلى 60% أما العمال فلا يتجاوز تمثيلهم فيها 11%، مع العلم أن هذه اللجنة لم تجتمع منذ صدور هذا القانون الذي كلفها باجتماعات سنوية واستثنائية لهذا الغرض.

لا تضعوا العربة قبل الحصان

حين يسارع التنظيم النقابي للإجراءات التنظيمية، ويجعلها برنامجاً يصلح لمعالجة موضوع عمال القطاع الخاص، يتبين بشكل واضح وموضوعي بأن هذه الإجراءات وعلى رغم أهميتها ليست إلّا عربة قد وضعت أمام الحصان، فحين يسبق الجانب التنظيمي الجانب الوظيفي بمثل هكذا معالجة، حينها سيبقى الدور غائباً والتنظيم مأزوم.

■ إلياس زيتون

تنبه التنظيم النقابي مؤخراً ومتأخراً لموضوعة عمال القطاع الخاص، مما جعل النقاش فيه يتصدر مجمل النقاشات المستمرة بين النقابيين وأقطاب الحركة النقابية وقواها الحية والفاعلة، ولعل الملفت بهذا التنبه المتأخر تلك الإجراءات والقرارات الصادرة من القيادة النقابية، حيث غطى هذا التحرك جانبين، أولهما: إعادة تقييم اللجان النقابية التابعة للقطاع الخاص داخل التنظيم النقابي، والإجراء الآخر: هو الإيعاز للنقابات بالبدء بالتحرك الجدّي بهدف ضم أعداد جديدة من عمال القطاع الخاص لجسد المنظمة وبالقطاعات الإنتاجية والإدارية والخدمية كافة، ومن هنا وجدنا أنه من الضروري أن نعرض وبشكل مكثف وواضح، رأياً وموقفاً يعكس مصلحة هذه الشريحة الواسعة والمهمة بشكل خاص، ومصلحة الطبقة العاملة والحركة النقابية بشكل عام، على أن نتوسع ببنود الرأي في مواد لاحقة تتطرق للتفاصيل والنقاط الهامة.

الحلول ليست تنظيمية

طلبت القيادة النقابية من اتحادات المحافظة والنقابات التي تضم لجان قطاع خاص، بأن تعيد دراسة واقع اللجان النقابية الخاصة في القطاع الخاص حيثما وجدت، لتتمكن من معالجة وضعها التنظيمي ومشاكلها، لأخذ الإجراء المناسب من ضمن الإجراءات الثلاثة الاعتيادية المتبعة، وهي: إلغاء اللجنة، أو دمج اللجان، أو إعادة تشكيلها وتوزيع المهام بين أعضائها، ولذلك أخذت النقابات وبإشراف الاتحادات بالعمل على هذه المعالجات، وإن كنا نرى بأن التنبه الذي ظهر في الاتحاد العام ومحاولة استدراك الواقع غير السليم للكثير من اللجان النقابية هو أمر جيد، وفي مكانه ونتفق عليه، إلّا أن معالجاته ليست كذلك! بل نعتقد بأنها أحادية المعالجة، أي بأن المعالجة التنظيمية لوحدها ليست كافية، بل لا بد من تفسير كل تلك المشاكل وزوايا الضعف بمنطقٍ آخر وموضوعي يبدأ من معرفة أسباب ظهور الجوانب الضعيفة ببنية اللجنة ودورها، سواء كانت الأسباب عامة تشمل واقع التنظيم بشكل عام، أو خاصة لها علاقة بحقيقة تمثيل هذه اللجان للعمال في مواقع عملهم وتعبيرهم عن مصالحهم وحقوقهم، ونمط العلاقة التي تربط اللجنة بربّ العمل، لذلك يتوجب على التنظيم النقابي البحث عن مواقع الخلل في أماكنها الحقيقية، كي يستطيع إيجاد الحلول المناسبة التي إن عولجت بشكل جدي ستكون النتائج بحد ذاتها مقدمات الحلول التنظيمية كاملة.

بغياب الدور هل ينفع التنظيم؟

التحرك الآخر للتنظيم النقابي تمثل بالتوجه لعمال القطاع الخاص بمختلف القطاعات بهدف ضمهم للتنظيم النقابي، وإن كانت خطوة متأخرة فإنها ضرورية وهامة، وخاصة في هذا التوقيت الذي تقترب فيه البلاد من العملية السياسية، والتي تعني بالضرورة إطلاق عملية إعادة الإعمار وتوسع القطاع الخاص بالقطاعات كافة، وبالتالي زيادة التجمعات العمالية وارتفاع أهمية ضمان الحقوق الكاملة لهم، ولكن سيبقى هذا التوجه أحادي الجانب إن لم تكن هناك حزمة من الإجراءات المفترض البدء بها، وأولاها استعادة الدور الوظيفي للتنظيم النقابي، بما يتيح له رفع وزنه، وبالتالي رفع قدرته على استقطاب الفئات العمالية كافة في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم، فحينها سيأتي العمال للالتحاق بالنقابات طواعية وبدوافع ذاتية بعيدة عن رغبة ومزاجية وشروط ربّ العمل، تشدهم رغبتهم بالانضمام لتنظيم قوي وقادر وصاحب دور طبقي حقيقي يستطيعون من خلاله انتزاع حقوقهم المسلوبة من أرباب العمل.

يتوجب على التنظيم النقابي البحث عن مواقع الخلل في أماكنها الحقيقية كي يستطيع إيجاد الحلول المناسبة

هل يأتي العمال؟

يُعد الاتحاد العام لنقابات العمال أكبر منظمة شعبية في سورية، نشأت بفعل نضالات وتضحيات عظيمة، لم يستطع غبار العقود الطويلة الماضية من طمسها وتشويه محتواها، وهذه المنظمة مطالبة اليوم بإعادة صياغة برامجها وتبني مصالح الطبقة العاملة بأسرها، والمطالبة بحقوقها بالوسائل المشروعة كافة، وكذلك لم يكن دور عمال القطاع الخاص دوراً طارئاً أو مؤقتاً، بل كان له الدور الأساس في نشوئها وانتزاع وجودها، وعليه فإن وضع قضية عمال القطاع الخاص كأولوية في المرحلة المقبلة لعمل الحركة النقابية أولوية صحيحة، ويبقى السؤال: هل يلتحق العمال بنقابات لا تتبنى حق الإضراب؟ ولا تعتصم لأجل رفع الأجور وتعديل القوانين؟ أو تتدخل بالموازنة العامة وتحاسب الحكومة؟ والقائمة تطول وهنا تحديداً تكمن الحلول.

المدرسة في مجتمع يتطلع إلى الحياة

تهدف سياسات التعليم لدينا حالياً إلى محاولة إظهار حداثتها وتغليب الطابع الديمقراطي عليها، فهل هذا اللبوس واقعي؟ وما المرامي التي تتخفّى وراء هذه السياسة التعليمية؟ هذا ما سنحاول البحث فيه في مقالنا:

■ سلاف محمد صالح

سياسة التعليم الحالية

تُحدَّد سياسة التعليم وترسم فلسفته في القطاع الخاص أو العام بشكل العلاقات الاجتماعية ونمط الإنتاج. وبالأخذ بعين الاعتبار نمط الإنتاج الليبرالي الجديد القائم لدينا، فإن الوجه الديمقراطي الحديث الذي تحاول الحكومات المتعاقبة إسباغه على العملية التعليمية، يدحضه الواقع الذي يشهد على عملية ممنهجة وواعية لترسيخ الفوارق الاجتماعية والطبقية بشكل متسارع ويعبّر عن أزمة عميقة في المفهوم الوطني، لدى واضعي هذه السياسة، ومدارس «النخبة» خير مثال على ذلك؛ ولا يتعلق الأمر فيها بمجرد قرار بخصخصة التعليم، وبأسلوب تعليم يستهدف حفنةً من أبناء فئات معينة من المجتمع، يتم إعدادهم لقيادة المجتمع. وإنما تكمن خطورة مدارس النخبة هذه في تقسيم أدوار ومهام وأعمال كل فئة من طبقات المجتمع.

إن التعدد في التقسيم والتنوع التعليمي الدارج حالياً في المدارس، يضفي شكلاً ديمقراطياً على العملية التربوية والتعليمية، غير أن الديمقراطية تعني إتاحة الإمكانية المتساوية لكل فردٍ أن يتمتع بالقدرة على اكتساب المهارات والكفاءات، ليصبح «نخبةً» في مجتمعه. وبمتابعة لسياسة التعليم، نجد تضييقاً متزايداً لحقوق التساوي في التعليم، المكفولة في الدستور السوري، وهذا التضييق يتناسب باطراد مع التقسيمات الاجتماعية الفاقعة في مجتمعنا اليوم.

ورغم محاولة طرح شكل جذاب على العملية التعليمية خصوصاً في القطاع الخاص منها، فإنه يجب لحظ الفارق بين ثقافة اللهو واللعب كأسلوب عصري متّبع حالياً في التعليم والتربية، وما ينجم عنه من إيقاع منفلت غير منضبط في مرحلة عمرية بالغة الأهمية في تبلور البنية النفسية والفكرية والأخلاقية، وعدم تشرّب أيّ شكل من أشكال العمل الجماعي، وبين التعليم الإبداعي الذي يحرص على أن يُكسب الإنسان في مراحله العمرية الأولى المنطقَ العلمي اللازم للتفكير السليم، والذي ينطلق من حقيقة لا يمكن التشكيك بها في أن التعلم أمرٌ لا يمكن أن يكون سهلاً.

أضف إلى أنه لا يمكن أن يكون القائمون على وضع السياسة التعليمية لدينا غافلين عن حقيقة أن عملية التعليم ليست ميكانيكيةً وحسب، بل إنها تتضمن في محتواها بُعداً تربوياً له أثر بالغ الأهمية في تشكيل وعي الإنسان اللاحق. ورغم ذلك لا يزال التعليم آلياً يفصل العلوم التي يتلقاها الإنسان عن مجتمعه في أفضل الأحوال. أما في أسوأ الأحوال فإنه يقوم بمغازلة القوى الكابحة لإطلاق الوعي، وإدخال مفاهيمها الماورائية ضمن المناهج الدراسية منذ المراحل الأولى من التعليم لإحلال وعيٍ بأمور مسلّم بإطلاقها، وخلق إمكانية توظيف التفكير الماورائي في إيجاد فوالق عمودية في المجتمع عند الحاجة. فكيف إن زاوَج بين أسوأ الأحوال وأفضلها؟! ويمكن القول: إن الهدف من ذلك هو تشكيل بنية فكرية لدى الطلبة لا تتمتع بالمنهجية العلمية اللازمة لتحليل الظواهر الطبيعية والاجتماعية والعلاقة بينها، بما يعني ذلك من تثبيط لقدرات المجتمع على أي فعل تغييري شامل وجذري في المستقبل.

الديمقراطية تعني إتاحة الإمكانية المتساوية لكل فردٍ أن يتمتع بالقدرة على اكتساب المهارات والكفاءات ليصبح «نخبةً» في مجتمعه

كما أنه لا يمكن إغفال واقع غياب المنهجية العلمية عن الكوادر التدريسية، وهو ما يسبب فشلاً في صهر المواد العلمية المختلفة في بوتقة فكرية واحدة ومنسجمة هذا في حال وجودها بالأساس؛ إذ ظَلَّ أعضاء الهيئات التدريسية منتمين إلى بيئاتهم الاجتماعية ومتشربين لمفاهيم الليبرالية الجديدة تجاه الحياة.

وإذا كانت أشكال وقوالب التعليم التقليدي قد تجاوزها الزمن، فإن قوالب اليوم التعليمية اليوم عاجزة عن إيجاد إطار علمي ومنهجي موحد وغير عشوائي. ويظلّ من الإجحاف إنكار أن القوالب التعليمية التقليدية خالية مما يمكن الإفادة منه.

وجهة نظر في التعليم

في المراحل الأولى من التعليم، ينبغي تلقي العلوم الطبيعية والاجتماعية انطلاقاً من حقيقة وجود العالم الطبيعي بشكلٍ موضوعي مستقل عن وعي الإنسان، أما دور العلوم الاجتماعية فهو كمنظم لحياة البشر وعلاقتهم بالطبيعة وتطويعها. وتظلُ المسألة بالغة الأهمية، كامنةً في ترسيخ وعي عفوي بالعلاقة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، وهو ما تجاهلته جميع سياسات التعليم السابقة.

كما ينبغي طرح ضرورة تلقي الحقوق والواجبات في الدولة والمجتمع ضمن الإطار القانوني الذي بلغه التطور حالياً عِوضاً عن محاكاة حقوق وواجبات عصور سابقة.

ينبغي إذاً ألّا يُعنى بمجرد إخراج مخترعين وعباقرة إلى المجتمع، بقدر ما يُعنى بمنهج البحث والتعليم البعيد عن التمييز الطبقي. ويتطلب ذلك استعادة التعليم من قبضة الخصخصة التي تُحمّل الأسر تبعاتها الأخلاقية والاقتصادية، وإعادة الاعتبار للتعليم الذي تتحمل الدولة مسوؤليته، بما يعنيه ذلك من طرح مسائل ومنهجية علمية سليمة قادرة على الخوض في الصراع مع المفاهيم التقليدية الرجعية وعزلها، إضافةً إلى أنه عبر إتاحته الفرص المتساوية لتكوين الكفاءات لجميع فئات المجتمع، فإن بمقدوره لجم محاولات تحديد مصير الفئات المختلفة في المجتمع، وأعمالها ومواقعها في الهرم الاجتماعي بالشكل الذي يتناسب مع مصالح فئة ضئيلة من المجتمع ساعية لتسيّدها الدائم.

إضافة أخيرة إلى ما سبق:

إن تجاهل حقيقة أن شكل العلاقات الاجتماعية الحالية قد بات على شفا موته السريري، هو السبب الجوهري في مسألة تدني مستويات التعليم الحالية، غير أنه كذلك السبب الجوهري في التفاؤل بعدم دوام الحال.

أجرت إذاعة روزانا لقاءً مع مهند دليقان أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو وفد منصة موسكو، بتاريخ 24-11-2018... تركّز الحديث فيه، على تصريحات الأمم المتحدة والحديث عن تخليها عن العملية السياسية في سورية...

هل ستتخلى الأمم المتحدة عن التسوية السورية؟

لم نصل إلى هذا الحد بالحديث عن تخلي الأمم المتحدة عن العملية السياسية! وأريد أن أدقق، منذ أيام كنا مع أحد أعضاء فريق دي ميستورا وقال لنا، بأن التصريح الذي جرى ترويجه على الإعلام على لسان غوتيرش، حول هذا الموضوع، ليس دقيقاً كما قِيل.

ولكن بالأحوال كافة، هنالك أفكار في هذ الاتجاه، بمعنى أن الأمم المتحدة، وفي حال لم يتم تشكيل اللجنة الدستورية حتى نهاية هذا العام، من الممكن أن تعلن بشكل أو بآخر أنها لن تستكمل العمل ضمن العملية السياسية في سورية.

ما نعتقده في هذا الإطار، أنه من المهم الإسراع في تشكيل اللجنة الدستورية. إن عامل الزمن هو عامل مهم في المسألة السورية، لأنه يقاس بالدم السوري، ولكن في الوقت ذاته لا ينبغي أن يكون عامل الوقت على حساب عامل الكفاءة والجودة.

فمثلاً ما الفائدة من تشكيل اللجنة الدستورية غداً، إذا كانت هذه اللجنة مضمونة الفشل من حيث شكل تشكيلها؟ لذلك نؤكد على مسألة أن كلا العاملين هامان: السرعة والكفاءة، وجودة اللجنة أو كفاءة تشكيلها، تعني أن يوافق عليها السوريون، وأن تكون منتجاً سورياً- سورياً وهذا وارد سواء في 2254 أو في بيان سوتشي الختامي، دور الأمم المتحدة في هذه العملية أو دور أي طرف خارجي هو دور تسهيل وتيسير، وليس دور تعيين للثلث الثالث أو غيره.

إذا وصلنا للحالة التي تقول فيها الأمم المتحدة علناً أنها لن تستكمل العملية السياسية في سورية، فهذا يعني أنها تستقيل من مهمتها في تنفيذ القرار 2254 بحل سياسي في سورية. ولكن هذا لا يعني أبداً أن القرار لن يُنفّذ، هنالك طرق أخرى لتنفيذه تعلمون أن هناك أستانا وسوتشي، وهما مصنفتان دولياً كجزء من المسار الشامل في حل الأزمة السورية، وبالتالي الأمم المتحدة في هذه الحالة تكون قد استقالت من دورها. ولهذا الأمر تفسير واضح، هو: أن الأمم المتحدة طوال عقود مضت كانت تعكس الإرادة الغربية وفقاً للتوازن الدولي السابق، واليوم القوى الغربية تتراجع، ولكن نفسها المتعالي وسلوكها المتعالي تجاه الأمم المتحدة نفسها، واتجاه بقية دول العالم يأخذها إلى الحد الذي تحاول فيه من خلال بعض الموظفين في الأمم المتحدة أن تسيطر على سلوك المنظمة الدولية!

فالغرب يريد إمّا أن تعمل الأمم المتحدة بالطريقة التي يريدها، أو أن تستقيل الأمم المتحدة من دورها، ولكن هذا لن يتم، لأن تطبيق قرارات الأمم المتحدة هو ملك لكل أعضاء المنظمة.

فرض الحلول بالقوّة، والقوّة الخارجية بشكل أساس، هو المسار الذي كانت تسير عليه الأمور خلال سيطرة المعسكر الأمريكي والسيطرة أحادية القطبية لأمريكا، وبهذه الطريقة كانوا يحاولون حل الأمور في سورية.. والحل بمفهومهم، هو ما يناسبهم، ويتضمن التفكيك، وقد رأينا حلولهم في العراق وليبيا وغيرها، ولكن الآن نحن أمام واقع دولي جديد لن تحل الأمور فيه بالفرض، بل على أساس التوازن الدولي، وبإرادة السوريين.

هل فشل اتفاق سوتشي في إدلب؟

أبرز ما يمكننا سماعه اليوم لدى متابعتنا لنشرات الأخبار فيما يخص الأزمة في إدلب هو الحديث عن «فشل» الاتفاق الروسي- التركي الذي عُقد في سوتشي حول ما سمّي بـ «المنطقة منزوعة السلاح» فتارةً يوصف الاتفاق بـ «حبر على ورق» وتارة بـ «الاتفاق الواهن»، فهل يمكننا أن نقول عن هذا الاتفاق بأنه «فاشل» حقّاً أو أنه أصبح في مهب الريح؟ وما مصير إدلب بعده؟

■ رشا النجار

فلنتذكر قليلاً ما كان يتم الترويج له إعلامياً في أعقاب حدوث أي تقدم في مسار الحل السياسي، فقد سمعنا كثيراً عن فشل مسارات «أستانا» و«جنيف» و«سوتشي» وعن عدم الجدوى منها لدرجة أنه في كثيرٍ من الأحيان جرى نعي هذه المسارات حتى قبل ولادتها، إلّا أنّ هذه الخيارات كانت تفرض نفسها دوماً في نهاية المطاف، وتثبت أنها كانت خيارات صحيحة رغم كل ما تتعرض له من معيقات. فمسار «أستانا» على سبيل المثال، والذي تعرّض لكمٍّ هائل من الحملات ضده، استطاع تخفيضَ حجم العنف وتقليص مساحات المعارك إلى الحد الأدنى عبر مناطق خفض التصعيد. وبالتالي وضمن هذا السياق فالحديث عن بث هذه الشُحن السلبية اتجاه اتفاق سوتشي في إدلب ليس جديداً، والهدف من ذلك هو التشويش على مسار الحل السياسي. بالطبع، لا يمكن لأحد أن ينكر وجود خروقات للاتفاق من قبل الجماعات المصنفة إرهابية، ولكن هذا لا يعني بحال من الأحوال فشله. فبالإضافة إلى أنّ هذا الاتفاق تم العمل عليه من أجل الابتعاد عن خيار الحلول العسكرية، وبالتالي حقن الدماء قدر الإمكان، فقد أعطى فرصة للجماعات المسلحة بالانفصال عن «جبهة النصرة» المصنّفة إرهابياً، وأجّل خيار حدوث معركة. وهذا ما أعربت عنه المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا بقولها: «بالرغم من النجاحات الفعلية في إقامة المنطقة منزوعة السلاح على طول حدود إدلب بموجب مذكرة سوتشي، من السابق لأوانه الحديث عن استكمال هذه العملية».

ما يمكن أن نسميه الفشل الجزئي بتطبيق الاتفاق بشكل كامل عسكرياً، لا يمنحنا الحق في نعيه واستخدامه كحلقة ضمن مسلسلات التفشيل الدارجة إعلامياً. فإنّ الوصول لهذا الاتفاق، واستمراره وتطويره يعتبر بحدّ ذاته نجاحاً، ولا سيّما أنه حقق هدفين أساسين بالمعنى السياسي، الأول هو: تعزيز العلاقات الروسية- التركية رغم الخلافات بينهما، والثاني: استمرار الجهود الحثيثة وتوجيهها نحو القضاء على «النصرة» نهائياً وبأسرع وقت. وفي الحالتين، فإن ما حدث يتعارض مع مصلحة الأمريكان في توتير العلاقات الروسية- التركية وإطالة إبقاء «النصرة» قدر الإمكان، وهذا ما يُفسّر السلوك التصعيدي لقوى الحرب والإرهاب في إدلب.

إذاً نستطيع القول: إن ما تعمل عليه وسائل الإعلام بهذا الخصوص هو تهويل هذه الانتهاكات وتحويلها إلى فشل الاتفاق بالكامل، على الرغم من أن الحديث كان يدور حول أن هذا الاتفاق بالأصل مؤقت، فالأتراك تعهدوا بالالتزام به، والروس أثنوا على الجهد التركي في ذلك، ولكن يبدو أن الأمور تعقّدت للحد الذي أصبح فيه احتمال قيام عمل عسكري في إدلب وارداً، ولا سيّما بعد تعنّت الجماعات الإرهابية المدعومة دولياً من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر أو غير مباشر، ورفضها لاتفاق سوتشي، ولكن هذا العمل سيكون مشتركاً بين روسيا وتركيا، وليس شاملاً، كما أنه سيكون محدوداً وبؤرياً بحيث يستهدف الجماعات الإرهابية التي رفضت الاتفاق، وبالتالي يفتح المجال أمام انتهاء أزمة إدلب، وتوفير البيئة المناسبة لبدء العملية السياسية عبر تشكيل اللجنة الدستورية.

جميل..2254 يقول: اللجنة سوريّة- سوريّة والوساطة دولية

أجرت فضائية العربية الحدث، لقاءً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، ورئيس منصة موسكو، قدري جميل. بتاريخ 20-11-2018 تنشر قاسيون جزءاً من أهم ما ورد في الحوار الذي تركز حول الأحداث الراهنة في إدلب، واللجنة الدستورية.

عملية عسكرية روسية- تركية في إدلب!

حول الحديث عن العمل العسكري المحتمل في إدلب، قال جميل:

«لفت نظري تصريح وزير الدفاع الروسي، أن العمل العسكري في إدلب سيكون مشتركاً، أي: روسي- تركي، وهذا أولاً. أما ثانياً: سألفت النظر إلى ما ورد ليلة أمس في إحاطة دي ميستورا أمام مجلس الأمن، إذ قال أن الوضع في إدلب مُرض، توجد خروقات ولكن الوضع ليس مأساوياً عسكرياً. وثالثاً: أريد أيضاً أن ألفت النظر أن اتفاق وقف إطلاق النار له مهلة محددة لإنجاز سحب الأسلحة الثقيلة وإخراج المتطرفين الموصوفين إرهابيين في القرارات الدولية. لقد أخذ الأتراك على عاتقهم، هذه المهمات.. ومدح الروس جهود الأتراك عدّة مرات في هذا الاتجاه. ولكن إذا تعقدت الأمور وأرادوا مساعدة، فمثلما قال شويغو: سيكون العمل العسكري مشتركاً للطرفين، ولن يكون شاملاً. ليس من الصحيح ما يروج بأن لتركيا اليد الطولى في إدلب.. فجزء هام من الموضوع خارج إمكانات وسيطرة الأتراك. موسكو تقدر ذلك، والقيام بعمل عسكري مشارك لإنهاء هذه الأزمة، هو اعتراف من تركيا، بعدم قدرتها على إنجازه منفردة.

إن المنظمات الموصوفة بالإرهاب دولياً مدعومة على مدى سنوات. لديها تراكم أسلحة وخبرة وهناك تداخلات كبيرة بينها وبين فصائل أخرى، فكّ هذه الأمور وحلّها يتطلب وقتاً ولكن أعتقد أن المعركة لن تكون شاملة يمكن أن تكون نقطية، وبؤرية.

لقد تم إعطاء مجال للانسحاب من المناطق المنزوعة السلاح وتسليم الأسلحة الثقيلة، وجرى تمديد هذا الاتفاق زمنياً عدّة مرات، والآن انتهى الموضوع. أعتقد أنه لا يمكن الانتظار أكثر. مع العلم أن الإرهابيين لا يشكلون جميع الفصائل المسلحة، إذ يوجد جزء أصبح جاهزاً للعمل ضد جبهة النصرة وحلفائها.

أعتقد أن لدى الجميع مصلحة في إنهاء بؤرة التوتر وإخراج الإرهابيين من هذه المنطقة لتوفير الجو المناسب لبدء العملية السياسية عبر تشكيل اللجنة الدستورية، وهي مصلحة روسية- تركية مشتركة. ودون إخراج الإرهابيين من إدلب من الصعب بدء العملية السياسية والعملية الدستورية. لذلك أعتقد أيضاً أننا لن ننتظر طويلاً حتى ينتهي موضوع الإرهابيين في إدلب... وأعتقد أن الانتهاء من المعركة بأسرع وقت ممكن ضروري للبدء بالعملية السياسية السورية، عبر تشكيل اللجنة الدستورية، وسيفتح موضوع إدلب باب الحل».

بمشاركة النظام والمعارضة وديمستورا يخالف 2254..

حول موضوع اللجنة الدستورية، وتصعيد المبعوث الدولي ديمستورا، وتشكيل الثلث الثالث... قال جميل:

«يجب توضيح جوانب جرى لغط كثير حولها، أولاً: في اجتماع الرؤساء الأربعة في تركيا، تم الحديث عن أن تشكيل اللجنة الدستورية، سيتم، إن أمكن وحسب الظروف، قبل نهاية العام... أي لم تحدد تواريخ نهائية. ثانياً: أريد أن أنوه إلى أن القرار 2254 يقول: إن الحوار سوري- سوري، وقيادته سورية- سورية. وبالتالي فإن اللجنة الدستورية يجب أن تكون من حيث الشكل أي: التشكيل، ومن حيث المضمون، أي: النقاشات التي ستجري فيها: سورية- سورية، وأيضاً بقيادة سورية- سورية.

الموقف العقلاني للأمم المتحدة في تشكيل الثلث الثالث يجب أن يكون وفق 2254 بترك النقاش للسوريين وعدم فرض وصاية عليهم.

من هذه الزاوية فإن موضوع تشكيل الثلث الثالث، المكون من المستقلين ومن ممثلي مجتمع مدني، هو قضية سورية- سورية، يجب أن تُحل عبر الوساطة مع الأمم المتحدة، وثلاثي أستانا. ولم يعط أحدٌ لدي ميستورا الحق أن يعينه، لقد حاولَ أن يأخذ هذا الحق لنفسه، وهذا غير مقبول.

لذلك مهمة دي ميستورا أن يوفّق بين السوريين لتشكيل القائمة، لا أن يقوم بتشكيلها بعيداً عن النقاش والاتفاق معهم. وهو بإقحامه لنفسه في فرض قائمة كاملة من قوائم اللجنة الدستورية، يكون قد خالف عملياً القرار 2254.

الإعلام روّج تسمية قائمة الأمم المتحدة، على قائمة الثلث الثالث، ولكن وفق القرار الدولي المسألة ليست كذلك. الموقف العقلاني الذي يجب أن تتخذه الأمم المتحدة في قضية تشكيل الثلث الثالث، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار روح وجوهر القرار 2254، وأن تترك للسوريين حق النقاش في هذا الموضوع والتوافق عليه، وتساعدهم في ذلك، عندها تُحلّ المشكلة. ولكن إذا لم تقم بهذا فعندها يكون دي ميستورا لم يقم بتنفيذ مهمته عملياً. ولكن قرار 2254 يجب أن يُنفذ، سواء كان في جنيف أو خارج جنيف.

هنالك مسارات إضافية يمكن أن تتفعّل بشكل جيد في أستانا وسوتشي، وهذا إذا لم تجد الأمم المتحدة حلاً لموضوع تشكيل اللجنة الدستورية دون الاعتداء على سيادة السوريين ودون وصاية أو فرض أي شيء عليهم».

المعارضة تخلّت طواعية.. وهيئة التفاوض تستهدف نفسها!

حول موقف النظام والمعارضة من تشكيل الثلث الثالث، تحدّث جميل: «يجب أن يُشكّل الثلث الثالث، بمشاركة النظام والمعارضة، وأن تسهّل الأمم المتحدة هذه العملية، الآن يُفرض الثلث الثالث، حتى على المعارضة السورية، حيث لم يأخذ أحد رأيها!

المعارضة لم تقدم لائحة أسماء مقترحة لتشكيل هذا الثالث، بينما قدم النظام أسماءً، وهو يحاول أن يأخذ الحصة الأكبر من قائمة المستقلين. وبالمناسبة المعارضة تخلت طواعيةً عن حقها في المساهمة بتشكيل الثلث الثالث، وهو خطأ كبير ارتكبته هيئة التفاوض. هذا رأي منصة موسكو وقلنا هذا الرأي في هيئة التفاوض ومصرّون عليه ومازلنا نعمل عليه، وضد أن تتخلى هيئة التفاوض عن حقها في تشكيل الثلث الثالث أسوةً بالنظام.

إن هيئة التفاوض لم تحاول أن تقترب نهائياً من قضية الثلث الثالث، بل تخلت عنها طواعيةً لدي ميستورا رغم أنه كان لدينا رأي آخر نهائيٌ في هذا الموضوع. لعل هذا الحديث اليوم يوقظهم قليلاً ويحمّسهم للمشاركة في هذه العملية، وأعتقد أن هذا حل للمشكلة بأن تشارك المعارضة في تشكيل الثلث الثالث عبر دي ميستورا، عبر ثلاثي أستانا.. إلخ.

من يتبنى في هيئة التفاوض الحديث الذي يقول، بأن روسيا، والنظام يرفضون لائحة دي ميستورا، غير محق، روسيا لم تتدخل بتشكيل الثلث الثالث، والنظام نتيجة تخلي المعارضة عن حقها في المساهمة بتشكيل الثلث الثالث يحاول أن يستولي على كل القائمة.. ولذلك أرى أن المخرج الوحيد في هذه اللحظة أن يتم الحوار حول الثلث الثالث بين المعارضة والنظام عبر الأمم المتحدة وعبر الوسطاء الذين يمثلون ثلاثي أستانا كي نحل هذه المشكلة.

حول إذا ما كانت هيئة التفاوض المعارضة مستهدفة قال جميل:

«لا أحد سيستهدف هيئة التفاوض إذا لم تستهدف هي نفسها، مشكلة هيئة التفاوض وجود قسم متشدد منها مازال يعيش في الماضي، وقد قمنا بتحذيرهم، وقلنا: إن لم تغيروا سلوككم وتتكيفوا مع الوقائع الجديدة ستصبحون عبئاً على داعميكم نفسهم.. الذين سيسرعون بالتخلص منكم في أسرع وقت ممكن. لذلك إذا كان هناك من يريد أن يستهدف هيئة التفاوض، فهي ستستهلك نفسها بسلوكها غير الصحيح».

الحمضيات.. حلول ترقيعية لمصلحة البعض

أقرت هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، آلية جديدة لدعم التسويق الخارجي لمنتجات الحمضيات، وذلك «استناداً لتوجيهات الحكومة بالعمل على وضع خطة لدعم محصول الحمضيات لموسم «2018-2019» وتسويقه محلياً وخارجياً».

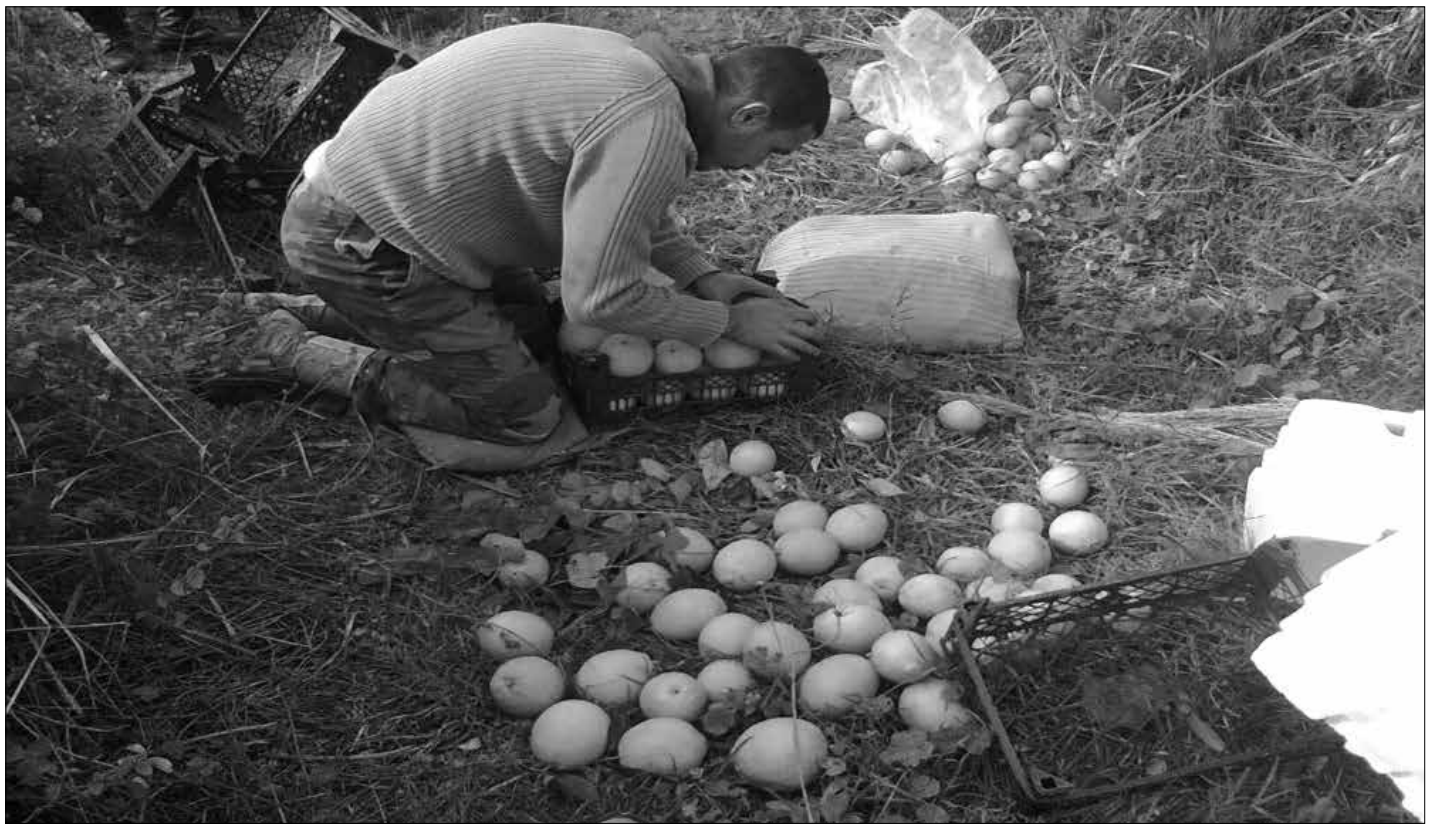

■ عاصي اسماعيل

ووفقاً لما ورد عبر صفحة الهيئة الرسمية على «فيسبوك»، سيتم في هذه المرحلة «تقديم الدعم اللازم لشحن المنتجات المتنوعة من الحمضيات بما يساهم في زيادة نسبة الصادرات وتصريف الإنتاج».

محددات الدّعم

لقد أوردت الهيئة بعض المحددات والآليات لهذا الدّعم، وفق النقاط التالية:

– تقديم دعم شحن بحري للحاويات، ودعم شحن برّي إلى العراق ودول الخليج حصراً بسيارات الشحن البرية بمبلغ مقطوع يعادل /1600/ دولار أمريكي للحاوية أو للسيارة الواحدة.

– الاقتصار في تقديم دعم الشحن للحاويات أو السيارات المحملة بالحمضيات فقط، وتستبعد الحاويات المختلطة.

– تحدد فترة تقديم عقود التصدير المبرمة من تاريخ 15 تشرين الثاني ولغاية 31 كانون الأول من العام 2018.

– يتم قبول الوثائق والثبوتيات المتعلقة بالعملية التصديرية خلال الفترة من 2 كانون الثاني 2019 ولغاية 1 أيار 2019 «فترة تنفيذ العقود».

35 ليرة دعم تصديري لكل1 كغ

التفنيد الرقمي للدّعم وفقاً للمحددات أعلاه، يعني: أن كل كيلو غرام من الحمضيات سيتم دعمه من أجل التصدير بحدود 35 ليرة سورية، وذلك باعتبار أن سعة الحاوية بحدود 20 طناً، وهي مدعومة بمبلغ مقطوع 1600 دولار، أي: أن كل 1 طن سيدعم بـ 80 دولاراً، وبما يعادل 35 ألف ليرة تقريباً، وسيكون هذا الدعم أعلى إذا كان الشحن بالسيارات باعتبار أن حمولتها أقل من ذلك.

فهل هذا الدّعم سيكون مشجعاً للمصدرين كونه هامشاً مضافاً على أرباحهم التصديرية، بحيث يتم من خلاله حل مشكلة فائض إنتاج الحمضيات للموسم الحالي؟

والسؤال الأهم: هل سينعكس هذا الدعم على الفلاحين والمنتجين، بحيث تتم المحافظة على هذا الإنتاج، وعلى تحسينه، أم أن حصاد هذا الدّعم سيكون من نصيب بعض التجار والمصدرين على حساب الفلاحين من جديد؟

18 مليار ليرة فقط

رئيس الاتحاد العام للفلاحين قال عبر إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2018/11/20: «إنّ أسعار المنتجات الزراعية وخاصة الحمضيات تباع بأقل من التكلفة.. ونلاحظ أنّ تدخل وزارة التجارة الداخلية عبر مؤسساتها لتقوم بشراء كميات معينة من إجمالي الإنتاج هو ليس حلًا، فعندما تقوم السورية للتجارة بشراء أربعة آلاف طن من أصل مليون طن منتج لا تحل المشكلة». مضيفاً: «كاتحاد نطالب أن يكون دور مؤسسات التدخل الإيجابي لتحقيق التوازن السعري في السوق فقط، لأن الاستهلاك المحلي من الحمضيات يصل إلى 450 ألف طن فقط، أمّا الإنتاج فيبلغ 1,2 مليون طن، أي: أنّ هناك فائضاً إلى الضعف، فلا بد من أسواق خارجية للتصدير».

وبإسقاط الحديث عن الدّعم التصديري على فائض الإنتاج التقديري من الحمضيات، يتبين أنه من أجل تصريف هذا الفائض المقدر بحدود 500 ألف طن على أقل تقدير، فإن المصدرين بحاجة إلى 25 ألف حاوية تقريباً من أجل تعبئتها بهذا المنتج منفرداً، وفقاً لقرار هيئة الصادرات. أما عن مقدار الدّعم على الكميات الإجمالية المصدرة وفقاً لذلك فسيكون بحدود 40 مليون دولار، أي: بما يعادل 18 مليار ليرة سورية، وهو مبلغ قد يعالج مشكلة فائض الإنتاج لهذا الموسم فقط.

والأسئلة التي تتبادر للأذهان:

هل سيكون هذا المبلغ الكبير مصدراً لسيل لعاب التجار والمصدرين خلال الأشهر والأيام القليلة القادمة وفقاً لمقررات هيئة دعم الصادرات؟

هل يتوفر مثل هذا المبلغ لدى هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات لتقديمه كدعم لعمليات تصدير فائض الكميات المنتجة من موسم الحمضيات لهذا العام؟

دعم مدعوم

ربما تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن المنتجات الزراعية السورية لها حصتها من الدّعم الحكومي سلفاً في حال تم تصديرها. فقد وافقت الحكومة على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح اتحاد الغرف الزراعية الخاص بتمديد العمل بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 2095 تاريخ 9/25/ 2017 المتضمن تخفيض البدلات المترتبة على المنتجات الزراعية المصدرة ذات المنشأ السوري بنسبة 75% من التعرفة المرفئية المحددة بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 3697 لعام 2015 ولمدة سنة اعتباراً من 10/1/ 2018 ولغاية 10/1/ 2019.

وبحسب رئيس اتحاد غرف الزراعة فإن: «هدف الاتحاد من هذا التحرك هو تنشيط عملية تصدير الخضار والفواكه السورية بحراً باتجاه الأسواق الخارجية، وتحقيق وفورات لصالح المصدرين تتراوح بين 400 و500 دولار أمريكي في كل حاوية يتم تصديرها، واصفاً القرار بجرعة الدعم المباشرة للقطاع الزراعي والتجاري والاقتصادي على حد سواء».

بمعنى آخر، إن كل حاوية تصديرية من الحمضيات سيصبح نصيبها من الدعم بحدود 2000 دولار أمريكي، ولكم أن تحسبوا ما سيجنيه المصدرون وأشباههم من أرباح ووفورات جرّاء ذلك تحت عنوان «الدعم المباشر للقطاع الزراعي».

كل حاوية تصديرية من الحمضيات سيصبح نصيبها من الدعم بحدود 2000 دولار أمريكي ولكم أن تحسبوا ما سيجنيه المصدرون وأشباههم من أرباح جرّاء ذلك

الفلاح على حاله من الخسارة المتوقعة

بغض النظر عما يمكن أن يسوقه بعض المصدرين وداعميهم على مستوى التفنيد الرقمي أعلاه، وكيف يمكن أن يتم احتساب تكاليفهم على عمليات التصدير، الفعلية أو الوهمية، بناء عليه من أصل مبلغ الدعم المقدر بـ 35 ليرة لكل 1 كغ، لا شك أن المبلغ المقدر أعلاه يعتبر كبيراً جداً، ولا شك أنه سيكون عامل استقطاب للكثيرين من المصدرين، وأشباههم من السماسرة والشقيعة، بحال توفره فعلاً ورُصد للصرف، أو حتى لو توفر بعضه وتم صرفه لهذه الغاية بحسب ملاءة هيئة الصادرات، وما خصصته من اعتمادات لهذه الغاية، علماً أن هذا المبلغ ربما يحل مشكلة فائض إنتاج الحمضيات لهذا الموسم فقط بأحسن الأحوال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الاجراء لن ينعكس إيجاباً على الفلاحين والمنتجين أنفسهم، وذلك باعتبار أن عمليات شراء المحاصيل من الفلاحين وتسويقها، كبرت أو صغرت كمياتها، ستبقى ضمن حدود آليات الاستغلال السائدة والمتحكم بها من قبل التجار والسماسرة سلفاً، حيث يضطرون لبيع محصولهم بأقل من سعر التكلفة، وهو أمر واقع وملموس منذ عقود، وقد أكد عليه رئيس الاتحاد العام للفلاحين، كما ورد أعلاه.

بمعنى آخر وأكثر دقة، فإن ما سيتم رصده وصرفه بذريعة حل مشكلة فائض الإنتاج من الحمضيات لهذا الموسم عن طريق دعم عمليات التصدير لن يكون إلّا مبالغ إضافية ووفورات في جيوب البعض، على حساب الفلاحين، كما على حساب المواسم اللاحقة، باعتبار أن هذا الدعم لن يصل للفلاحين المنتجين، وسيبقون على حالهم من الخسائر المتوقعة لهذا الموسم أيضاً، وما سيترتب عليها من نتائج على مستوى معيشتهم أولاً، وعلى مستوى استمرارهم بالعملية الإنتاجية نفسها لاحقاً، اعتباراً من استبدال الزراعة التي تبدأ بقطع المزيد من أشجار الحمضيات، وربما لا تنتهي بهجرة الأرض والزراعة بالمحصلة.

ماذا عن تمويل معمل العصائر؟

ربما تجدر الإشارة هنا، باعتبار أن الحديث يدور عن عشرات الملايين من الدولارات أو المليارات من الليرات السورية تحت عنوان دعم الإنتاج والتصدير، للتذكير مجدداً بملف معمل العصائر المؤجل والمسوف منذ سنوات، بذريعة عدم توفر التمويل اللازم لإنشائه، وبذريعة عدم إمكانية استثماره خارج موسم الفائض من الحمضيات، مع الكثير من الذرائع المعطلة الأخرى، علماً أن هذا المعمل يحل مشكلة الفائض من الحمضيات بشكل شبه نهائي وليس لموسم واحد فقط، كما أنه سيكون فرصة لتشغيل أيد عاملة جديدة، ويمنح قيمة مضافة للمنتجات المصنعة، سواء كانت بغاية الاستهلاك المحلي أو معدة للتصدير، ناهيك عن كونه استثماراً صناعياً وطنياً دائماً ومستمراً وقابلاً للتطوير.

والسؤال الأخير الذي لا بد من طرحه:

هل تتوفر فرص التمويل بهذه المليارات من أجل دعم عمليات التصدير، رغم أهميتها، ولتصب في جيوب البعض من المستفيدين بالنتيجة على شكل أرباح ووفورات دوناً عن المنتجين، ولا تتوفر من أجل إنشاء هذا المعمل الذي يحل المشكلة المزمنة المتمثلة بفائض موسم الحمضيات؟

ربما لا جديد إن قلنا: لا وهم لدينا بالسياسات الليبرالية المعتمدة والمعمول بها والمستمرة منذ عقود، فهي لن تسفر إلّا عن هذه الأشكال من الحلول الترقيعية المستهلكة والمستنزفة التي تصب بمصلحة شريحة التجار والسماسرة على حساب المنتجين والعملية الإنتاجية، كما على حساب الاقتصاد الوطني ككل بالنتيجة، مهما استعمل لترويجها من مكياجات ومحسنات كلامية وتسويق إعلامي.

«إعادة إعمار أحلامنا»... تجارة رابحة

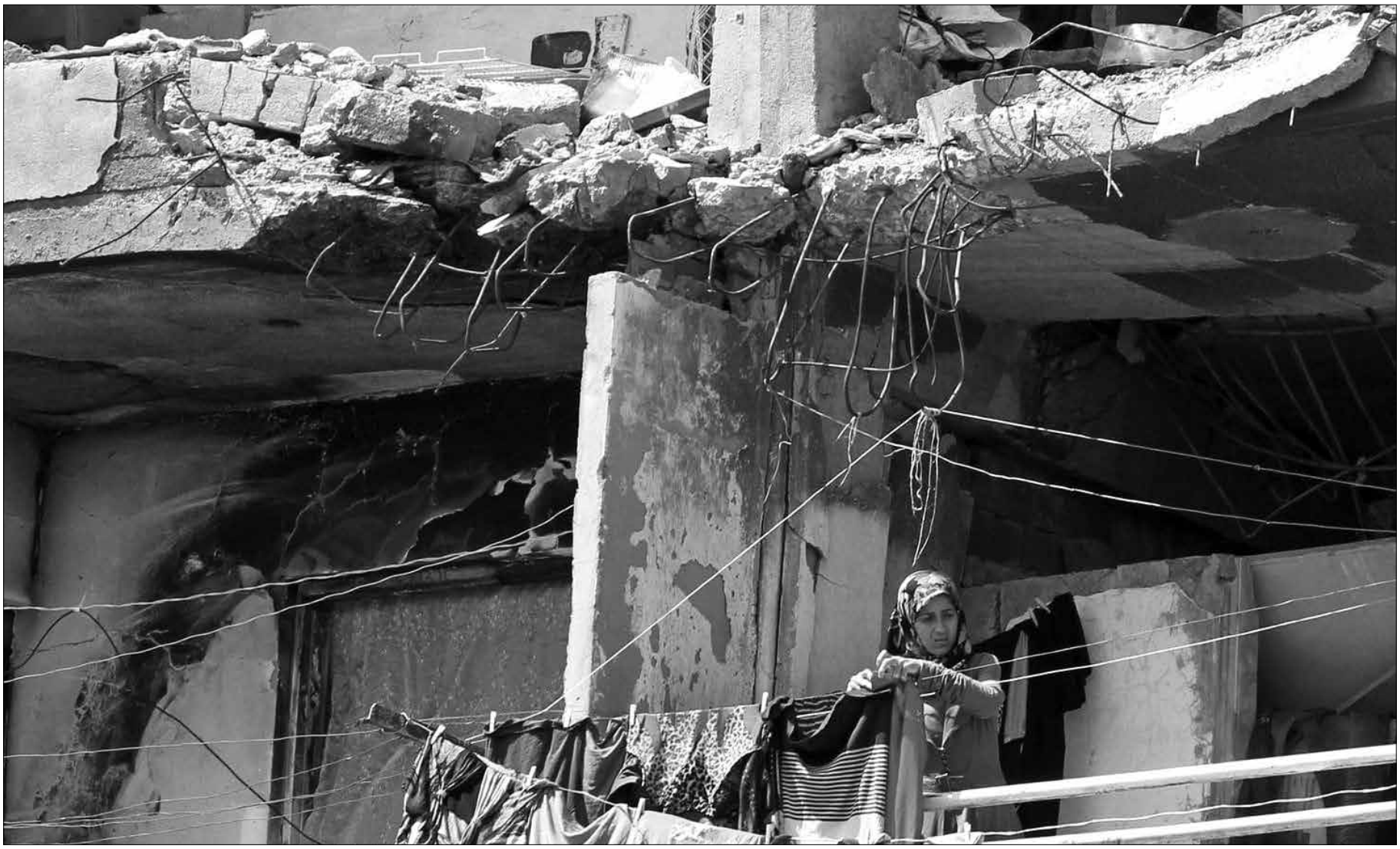

أنت تشاهد الآن واحدة من القنوات الفضائية الخاصة التي باشرت بثها من خارج البلاد في الموسم الرمضاني الماضي. ما إن ينتهي إعلانٌ دعائي عن مشروع «ماروتا سيتي»- نموذج الإعمار النيوليبرالي السوري- إعلانٌ «يتغنى» بدمشق بوصفها مساحة استثمارية رابحة، حتى تفتح القناة المذكورة ستار شاشتها على برنامجٍ يأخذ على عاتقه مهمة عريضة موازية: «إعادة إعمار أحلام السوريين».

■ أحمد الرز

«مو ضروري تمشي على مبدأ ألف باء... أنت كسور القاعدة وكون أنت الاستثناء»، هذه واحدة من الجمل الافتتاحية للبرنامج المذكور الذي يتخذ لنفسه النمط المعروف بـ «One Man Show». وفي البرومو الترويجي للبرنامج المذكور، يحدد المذيع سلفاً هدف البرنامج: «نحاول أن نثبت أن كل الناجحين في هذا العالم كانوا قد مروا بظروف بشعة جداً، لكن ما ميزهم هو أنهم قد آمنوا بأنفسهم ولم يتركوا الظروف تتغلب عليهم... حان الوقت لنعيد إعمار أحلامنا...».

يحاول العنوان العريض للبرنامج اجتذاب شريحة محددة من الجمهور السوري، ولا سيما فئة الشباب الذي سُدّ في وجهه أفق بناء الحياة التي يطمح لها، أو على الأقل، أولئك الشباب الذين يرون في قوانين المنظومة الاقتصادية القائمة في البلاد عائقاً دون تحقيق أحلامهم، فيأتي البرنامج المذكور ليساند منظومة النهب ذاتها في الترويج لأفكار «الخلاص» الذاتي الفردي من ضوابط هذه المنظومة، وإمكانية البناء على القدرات الفردية وحدها بمعزل عن المجتمع. هذه العوامل هي، من وجهة نظر البرنامج، الأساس الذي تُبنى عليه عملية «إعادة إعمار الأحلام»، فماذا عن تفاصيل هذه العملية؟

بعد أن يوجّه تحية إلى «كل المُحبَطين» الذين يتابعون البرنامج، ينطلق المذيع في رحلة يتعرّف فيها هؤلاء المُحبَطون على مُحبَطين أمثالهم لكنهم «بالتصميم، والتميّز، والإصرار، والإيمان بالذات والقدرات الفردية...» استطاعوا أن «يكسروا القاعدة». وعلى هذا النحو، يطلب البرنامج من كل «سوري مُحبَط» أن يُؤمن بقدراته الفردية الكامنة ليتحوّل ربما إلى مارك زوكربيرغ أو ستيف جوبز أو بيليه أو روميلو لوكاكو أو بيير كوليفورد... إلخ. عارضاً المصاعب التي واجهتها هذه الشخصيات حتى تمكنت من العبور إلى الضفة الأخرى، من ضفة الفقر والتهميش والعذابات، إلى ضفة الشهرة والمال والنجاح.

«لا تشتكي... بل ثابر»

رغم الكلام العاطفي الممجوج عن السوريين وقدراتهم وأحقيتهم بالعيش، هذا الكلام الذي تعودنا سماعه على أكثر الشاشات مساهمة في تأليب السوريين ضد بعضهم البعض... تكمن الرسالة الواضحة للبرنامج في تحميل السوريين المسؤولية عن تردي أوضاعهم المعيشية، حيث إن إرجاع سبب التردي في وضع المواطن السوري إلى نقص محتمل في مثابرته وإرادته يأتي في سياق تصوير معاناة الفقر الناجم عن منظومة النهب الاقتصادي الاجتماعي بوصفها معاناة فردية تحتاج حلاً فردياً استثنائياً ينفد فيه الفرد «بجلده»- وحيداً منفرداً- من وطأة الظروف الظالمة.

هل نحاول فيما نقوله إقحام السياسة في موضوع البرنامج المذكور؟ في واقع الحال، إن المسألة أكبر من البرنامج بحد ذاته وحتى أكبر ممن يقفون خلفه، حيث إن الطروحات التي ترفع من الحلول الفردية شعاراً لها هي طروحات ملازمة دوماً لمنظومات النهب الرأسمالي، فإذا ما أخذنا التداعيات المدمِّرة الناتجة عن هذا النهب على المجتمع وعلى الفرد نفسه، نجد أن استمرار هذا النهب – كمنظومة- يشترط وجود بنية وعي جمعي قابلة للتساوق مع المحتوى اللاإنساني لهذا النهب. وأي وعي يلبي رغبة الناهب أكثر من ذلك الذي يلقي بمسؤولية الفاقة والعوز على كاهل الفرد ذاته؟ وأية سلعة صالحة لعرضها في سوق النهب أمام الأفراد المسحوقين أكثر من أولئك «الأبطال الخارقين» الذي «تجاوزوا» ظلم وجور المنظومة القائمة وتمكنوا من العبور؟ هؤلاء الرموز الذين صنّعت المنظومة عدداً كبيراً منهم تصنيعاً، لتقول لكل رافض: هاك انظر، هنالك من «شغّل عقله» ونجا بنفسه... كن أنت التالي!

الأحلام والأوهام

لا يمثل ما سبق أنّ ما ذكرناه سابقاً دعوة عامة للتشاؤم إطلاقاً، على العكس من ذلك، التفاؤل اليوم موضوعي وممكن ومطلوب جداً، ولا سيما في ظل الأزمة الخانقة التي تعيشها منظومة النهب في العالم كله، وانفتاح أفق الانعتاق والتحرر الناجز للشعوب من قيود هذه المنظومة التي سادت العالم وقتاً طويلاً. بل إن ما نقوله: إن هذا الانعتاق لا يكون إلّا جماعياً، بالقضاء جذرياً على أسباب التهميش التي تقيّد الفرد والمجتمع وتكبح تطورهما معاً، أي أنه غير ممكن إلا بالتضافر الاجتماعي لإيجاد نموذج اقتصادي اجتماعي لا «يحرِّر» الفرد من المجتمع ويقيده بأوهام الخلاص الفردي، بل يحررهما معاً من براثن الفقر وتبعاته الأخرى، ويطلق العنان لتطورهما الإنساني المنشود الذي بات ممكناً والتفاؤل في سياقه مشروعاً. وما مشاريع تسويق الوهم تحت شعارات الدفاع عن الأحلام إلّا هجومٌ على هذه الأحلام ذاتها وعلى الإمكانية المعززة لتحقيقها في المستقبل المنظور.

تكمن المسألة بالنسبة لعرّابي «ماروتا سيتي» وأشباهه في أن هنالك من يتبنى نموذجاً محدداً لسورية المستقبل يُشرَّعُ فيه باب النهب في البلاد على مصراعيه

تكمن المسألة بالنسبة لعرّابي «ماروتا سيتي» وأشباهه «راجع مقالة: أحلام «ماروتا» المدمِّرة- عشتار محمود- جريدة قاسيون- العدد 845»، في أن هنالك من يتبنى نموذجاً محدداً لسورية المستقبل، يُشرَّعُ فيه باب النهب في البلاد على مصراعيه، ولإنجاز ذلك لا بدَّ من «عدّة الشغل» النيوليبرالي كاملة، بما في ذلك خطاب إعلامي يتاجر بأحلام الناس المشروعة ويوجهها نحو طرق عقيمة لا تُثمر، متوهمة إمكان الإبقاء على المجتمع مكبلاً، وعلى الفرد متسائلاً في كل يوم: «لماذا لا أكون ستيف جوبز الجديد؟».

دير الزور.. طرقات طينية وخدمات متوقفة

سبع سنوات ونيّف من الحرب، وثلاث سنوات من الحصار، توقفت فيها ساعة الزمن، وبدأت تعود إلى الوراء، وما رافق ذلك من خراب ودمار.. ذلك كله قضى على البنية التحية في أحياء دير الزور من كهرباء وماء وهاتف وصرف صحي، وشوارع، وشمل ذلك حتى الحيين اللذين بقيا تحت سيطرة الدولة، وهما حيي الجورة والقصور.

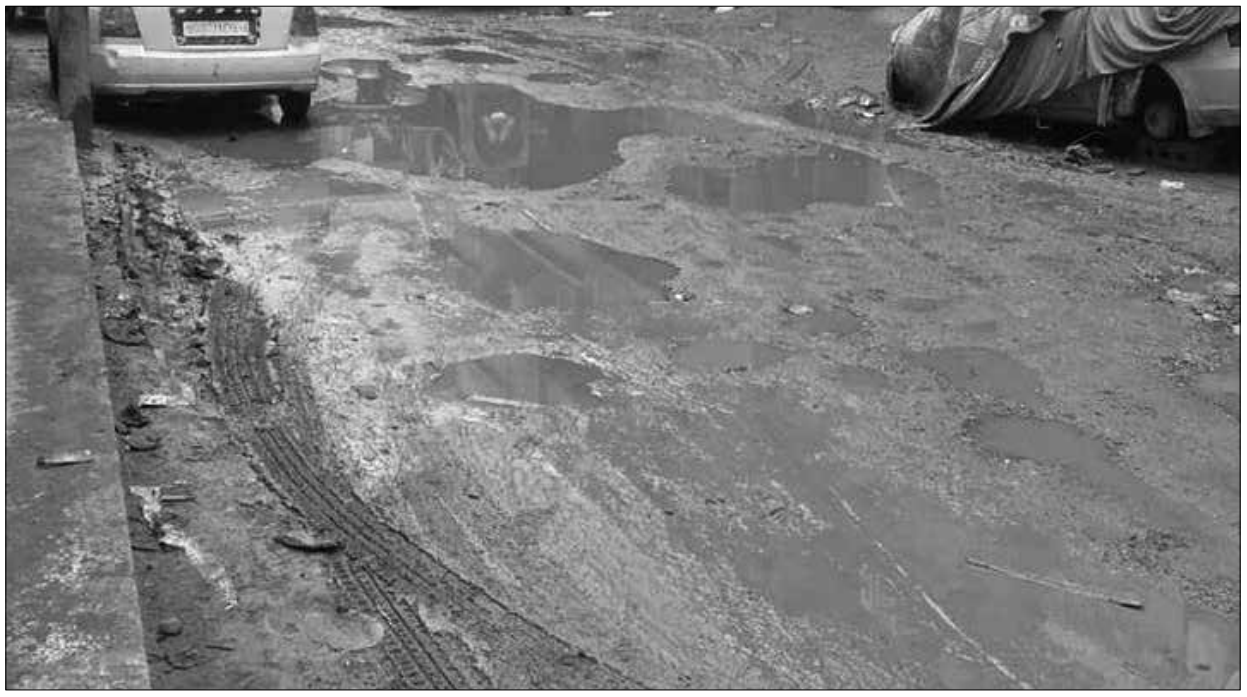

■ مراسل قاسيون

ورغم تفاؤل المواطنين بعد استعادة سيطرة الدولة على المدينة، بأن الحكومة ستقوم بإعادة البنية التحتية الخدمية، إلاّ أن هذا التفاؤل بدأ يتراجع شيئاً فشيئاً..

تراجع التفاؤل كاد يصل إلى اليأس، نتيجة البطء المتعمد، ونتيجة استمرار وتوسع النهب والفساد، بحجة إعادة الإعمار. والحقيقة أن الإيجابية الوحيدة هي عودة الكهرباء إلى الحيين المذكورين بجهود عمال الكهرباء وتضحياتهم.. أما بقية الخدمات فلا زالت أغلبها على حالها.

الطرقات الطينية

قبل هطول الأمطار، كانت الشوارع والطرقات الرئيسة عبارة عن طرقات ترابية، تعصف فيها الرياح بالغبار ومليئة بالحفر نتيجة القذائف وعدم صيانتها وإعادة تأهيلها، أما الطرقات الفرعية فما تزال مغلقة نتيجة تراكم أنقاض المباني المنهارة والحواجز الترابية التي وضعها المسلحون، وهي تعيق عودة المواطنين إلى بيوتهم، حتى ولو كانت مدمرة.

وبعد بدء فصل الشتاء وهطول الأمطار تحولت هذه الطرقات إلى طين وغدران وحفر مليئة بالماء، ومستنقعات، تحوي ما هبّ ودبّ من الحشرات والجرذان، وسبباً في انتشار الأمراض والأوبئة، وتعيق حركة المواطنين، ويتساءل المواطنون: أين دور مجلس المدينة ومهماته؟ وأين دور دائرة الخدمات الفنية وعملها؟

البنية التحتية مترابطة

لا شكّ أن وضع الطرقات ضروري ومهم، لكن لا يمكن إعادة تأهيل الطرقات وتعبيدها وتزفيتها، إذا لم تنجز الخدمات التحتية الأخرى من شبكات صرف صحي ومياه وهاتف قبل ذلك، وهذاً ما أكدته الشركة العامة للطرق والجسور، والخطورة ليس بالطرقات الطينية فقط، بل بعدم وجود شبكات صرف صحي مؤهلة، مما جعل هذه الطرقات مستنقعات ومرتعاً للأمراض ومصدراً للجراثيم والحشرات والروائح الكريهة، ويضاف إلى ذلك تراكم القمامة في الشوارع كلها، ويرافق ذلك عدم وجود خدمات صحية حتى لمعالجة المرضى والمصابين جراء ذلك!

أما الشركة العامة للطرق والجسور، فتؤكد أنها لا يمكن أن تقوم بتعبيد الطرقات دون إنجاز شبكات الصرف الصحي والمياه والهاتف.

ألم ير الوفد الوزاري الذي زار دير الزور مؤخراً الواقع الخدمي المترهل الذي يعاني منه أهالي دير الزور؟

كما يتساءل المواطنون: ألم ير الوفد الوزاري الذي زار دير الزور مؤخراً الواقع الخدمي المترهل الذي يعاني منه أهالي دير الزور؟ وأين ذهبت الأموال التي رصدت سابقاً لهذه الغاية؟ فما أنجز ليس كما يصرح به الوزراء والمسؤولون عبر وسائل الإعلام سواء أثناء الزيارات أو غيرها، وآخرها ما صرح به محافظ دير الزور الأسبوع الفائت على قناة الإخبارية الرسمية، بأن حجم الدمار في دير الزور حوالي 80% «بينما سبق لوزير الإعلام أن صرح أن حجم الدمار حوالي 5%» وأنه أنجزت الأعمال التي كانت مقررة بالكامل، وأن الكهرباء وصلت إلى أحياء المدينة كافة، بينما هي في واقع الحال لم تصل إلاّ إلى حيي الجورة والقصور ومحيطهما، وإلى حي هرابش المجاور للمطار فقط.

إن كنت تدري أو لا تدري!

تباين التصريحات الرسمية من طرف، وتناقضها مع الواقع من طرف آخر، في ظل استمرار حال التردي والترهل على مستوى الخدمات والبنى التحتية في المدينة، أتاح التساؤل المشروع من قبل المواطنين عمن يدري حقيقة واقعهم ومعاناتهم من المسؤولين ومن لا يدري من هؤلاء؟

وبكلتا الحالتين فإن النتيجة سيّان من حيث السوء بالنسبة للمواطنين، خاصة مع أنماط كيل المديح والبهرجة الإعلامية على نتائج الأعمال الخلبية!

ولعل الأسوأ من ذلك هو قلة المتابعة والرقابة، أما المصيبة فهي انعدام المحاسبة على التقصير واللامبالاة والفساد.

الحسينية.. 3 محافظات تُتابع والبخت ضايع

تعددت شكاوى أهالي بلدة الحسينية ومخيمها وتوسعها، وخاصة ناحية الخدمات العامة والبنى التحتية، والمفارقة أنه على الرغم من أن البلدة تتبع إدارياً لثلاث محافظات، إلاّ أن واقعها وحالها يقولان بأن ذلك كان نقمة عليها وليس امتيازاً.

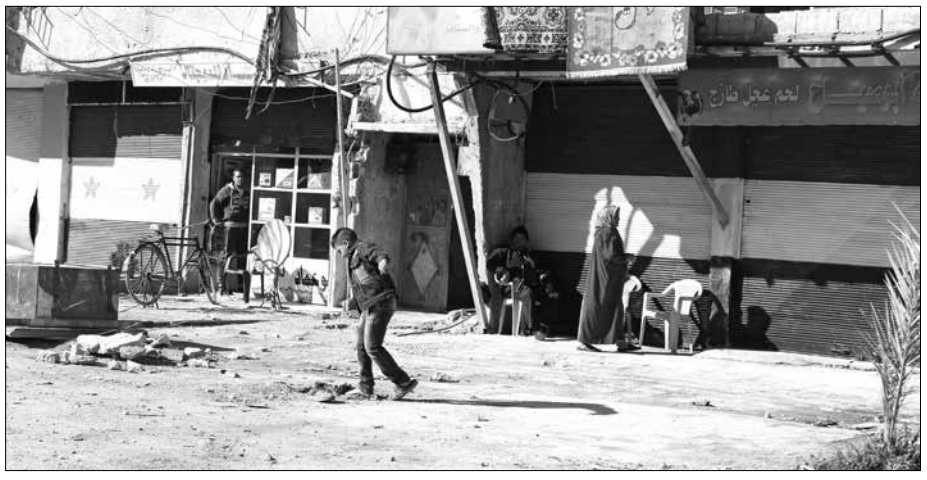

■ مراسل قاسيون

المشاكل الأبرز بالنسبة للأهالي تتمثل بشبكة الكهرباء والتزود بالطاقة الكهربائية، وبشبكة الصرف الصحي، يليها المشاكل المتعلقة بالمواصلات وبرغيف الخبز، وغيرها من المشاكل الأخرى.

مشاكل متعددة

إن واقع الكهرباء في البلدة على سبيل المثال ليس بخير، فالفوارق بين شارع وآخر على مستوى الإنارة الطرقية ظاهرة، كما هي حال الفوارق بين حي وآخر ومنزل وآخر على مستوى استكمال الشبكة وتوفر العدادات الكهربائية وتركيبها، وصولاً للتزود بالطاقة الكهربائية بشكل نظامي ومشروع من قبل كل بيت، لتظهر كذلك مشكلة التقطع بالتيار الكهربائي وعدم انتظامه كنتيجة مضافة على المشكلة الأساسية، ليدفع ضريبتها المواطن على مستوى تضرر الأجهزة الكهربائية جراء ذلك.

ومشكلة تردي شبكة الصرف الصحي في البلدة تبدو أكثر وضوحاً خلال فصل الشتاء، وخاصة في بعض أجزاء البلدة، وفي بعض بيوتها التي تغرق بمياه الأمطار بسبب سوء شبكة الصرف الصحي والمطريات في الشوارع والحارات التي تطل عليها، ناهيك عن الانعكاسات السلبية لذلك على مستوى تشكل البرك الطينية في الشوارع والحارات، وخاصة تلك التي تتزايد فيها الحفر ولم تستكمل على مستوى الردم والتمهيد والتزفيت، كمشكلة إضافية في البلدة.

أما عن مشاكل رغيف الخبز والمواصلات فهي لا تختلف عن غيرها من المدن والبلدات، فتأمين رغيف الخبز بالنسبة للأهالي يعاني من مشكلتين، الأولى: ناحية النوعية والمواصفة. والثانية: ناحية الكمية والاستغلال بالسعر جرّاء ذلك. كذلك هي حال المواصلات من وإلى البلدة، حيث تعتبر أعداد وسائط النقل قليلة، جزءاً منها متعاقد لنقل العمال إلى بعض المعامل والورشات، بالإضافة إلى توقف الخدمة فترة بعد الظهر والمساء، ما يعني أن الأهالي سيضطرون للجوء للتكاسي في هذه الأوقات ليكونوا ضحايا الاستغلال من كل بد.

مدينة كبيرة بخدمات قرية صغيرة

البلدة، وبرغم كبرها بحيث أصبحت أشبه بمدينة، فهي مقسمة لثلاثة قطاعات متداخلة كل منها يتبع إدارياً لمحافظة «دمشق- ريف دمشق- القنيطرة»، وليتوه المواطن، في ظل هذا التقسيم وتعدد التبعية، لمن يلجأ من أجل حلحلة ومعالجة مشاكله المتعددة.

وبعيداً عن تحديد المسؤوليات على مستوى ترهل الخدمات والبنى التحتية في البلدة بسبب تشابكها بين المحافظات الثلاث، علماً أن من مسؤولياتهم وواجباتهم مجتمعة أن يكون التنسيق على أعلى المستويات من أجل إيجاد الصيغ المناسبة للعمل المشترك والمتكامل فيما بينها، وبعيداً عن بعض التباينات بين قسم وآخر في البلدة الواحدة على هذه المستويات، والتي تظهر جلية أحياناً بحسب ما يتم رصده من اعتمادات من قبل كل محافظة لهذه الخدمة أو تلك، في هذا الجزء من البلدة أو ذاك، فإن ما يهم الأهالي بالنتيجة هو: أن تكون خدماتهم مؤمنة بشكل جيد، وأن تكون البنى التحتية في البلدة جاهزة وسليمة ومتكاملة. فهل هذا كثير؟

مدينة التل.. تصعيد أهلي مثمر

حسم مجلس مدينة التل الجديد موضوع المشكلة المثارة حول بيع بعض الأراضي في المدينة لإحدى الجمعيات السكنية، حيث قرر المجلس بتاريخ 2018/11/18: «طي قرار بيع العقارات «السكن الشعبي» وإرسال كتاب إلى محافظة ريف دمشق مشفوعاً بدراسة قانونية وفنية حول أسباب قرار الطي».

■ مراسل قاسيون

المشكلة المثارة بحيثياتها ومجرياتها ومفاعيلها، وصولاً لقرار الحسم أعلاه، هي حادثة تجدر الإشارة إليها والتوقف عندها، وذلك من أجل تسليط الضوء على دور المجتمع الأهلي ووسائل الإعلام والرأي العام، إن جاز قول ذلك.

في الحيثيات والمجريات

وافق مجلس المدينة السابق على عقد بيع لقطعة أرض مساحتها بين 12 و14 دونماً في منطقة الجمعيات «السكن الشعبي» داخل التنظيم في منطقة حرنة الشرقية لإحدى الجمعيات السكنية حديثة العهد، والتي أشهرت في نهاية عام 2016، وذلك بسعر المتر 10 آلاف ليرة سورية فقط.

اللافت في الأمر، حسب ما رشح عبر وسائل الإعلام، أن الجمعية كانت قد وجهت كتابها إلى مجلس مدينة التل طالبة تخصيصها بقطعة الأرض تلك بتاريخ 2018/9/3، وبتاريخ 2018/9/5 طلب المجلس من محافظة ريف دمشق توضيحاً عن الأسعار التي يمكن بيع المقاسم للجمعيات بها، ليصدر قرار المجلس بالموافقة على التعاقد بالتراضي لتخصيص الجمعية بالمقاسم المطلوبة بتاريخ 2018/9/13، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المجلس في ذلك الوقت كان مستغرقاً بعمليات التحضير لانتخابات الإدارة المحلية، حيث أسفرت النتائج عن تشكيل مجلس مدينة جديد في النصف الثاني من نفس الشهر.

ما أثار حفيظة الأهالي بداية هو سرعة أداء مجلس المدينة السابق في البت بموضوع الموافقة على التعاقد بالتراضي مع الجمعية، حيث أنجزت تلك العملية بفترة قياسية لم تتجاوز الـ 10 أيام، وذلك في الزمن الضائع خلال فترة التحضير لانتخابات مجلس جديد، الأمر الذي وضع إشارات استفهام من قبل الأهالي عن سبب الإسراع في إنجازه لهذه المهمة بهذا الزمن القياسي؟!

أما الصاعق بالنسبة للأهالي فقد كان حول سعر المتر المربع الذي أقر كقيمة للأرض المخصصة للجمعية، حيث حدُدَ السعر من قبل المجلس بمبلغ 10 آلاف ليرة للمتر المربع فقط، والمقارنة التي تم الحديث عنها من قبلهم حول رفض مجلس المدينة سابقاً أن يبيع بعض المقاسم لإحدى الجمعيات في عام 2010 بسعر 70 ألف ليرة للمتر المربع، وذلك لانخفاض السعر، وقيامه ببيع بعض الأراضي في مناطق مرتفعة بأسعار مضاعفة عن تلك، علماً أن التقديرات تقول بأن سعر المتر المربع في الوقت الحالي من المفترض ألّا يقل عن 100 ألف ليرة.

ما سبق أعلاه شرّع الأبواب أمام الأهالي لطرح المزيد من التساؤلات، ولوضع المزيد من علامات الاستفهام عن الصفقة التعاقدية بين الجمعية السكنية المعنية والمجلس القديم، والتي لم تخلُ من الشبهات عن فسادها.

الموضوع والمشكلة والاحتجاج الأهلي وأنماط التعبئة وإشارات التعجب والاستفهام والشبهات وما أسفرت عنه من نتائج تمثلت بطي القرار ربما لم يكن كافياً بالنسبة للأهالي

تصعيد أهلي

تفاعلت مواقف الأهالي، وصولاً للضغط من أجل إلغاء التعاقد «الصفقة» مع الجمعية السكنية، وإعادة النظر بالسعر المقدر والمقرر للأراضي المخصصة للجمعيات، خاصة وأن عائدات البيع من المفترض أن تشكل إيراداً للمدينة لتغطية المصاريف على المشاريع الخدمية والبنية التحتية في المدينة، من تزفيت للطرقات وإنارتها وحل مشكلة الكهرباء والصرف الصحي والمياه والنظافة وغيرها، وهي بالنتيجة حق من حقوق المواطنين في المدينة، في الوقت الذي تشكو منه المدينة من نقص في هذه الإيرادات من أجل هذه الغايات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النفقات التي ستتكبدها المدينة لقاء تأمين البنية التحتية والخدمات للأراضي المتعاقد عليها مع الجمعية كمقاسم سكنية، ستكون أكبر بكثير من الإيرادات منها، أي: أن الموضوع برمته عبارة عن خسارة بخسارة، بحسب الأهالي.

وقد تصاعدت المواقف الأهلية وصولاً لأنماط الاحتجاج والتعبئة عبر صفحات التواصل الاجتماعي، وعبر وسائل الإعلام، مطالبة المجلس الجديد بإلغاء التعاقد مع الجمعية الذي بت به المجلس السابق، خاصة وأن ذلك يعتبر من صلاحيات المجلس قانوناً، وهو ما جرى فعلاً، حيث طوى المجلس الجديد القرار البيع كما ذكر أعلاه.

المخططات التنظيمية والنفع العام

الموضوع، والمشكلة، والاحتجاج الأهلي، وأنماط التعبئة، وإشارات التعجب والاستفهام، والشبهات، وما أسفرت عنه من نتائج تمثلت بطي القرار، ربما لم يكن كافياً بالنسبة للأهالي، رغم أهمية القرار.

في المقابل لا بدَّ من الإشارة إلى أهمية الأنماط التعبوية والضاغطة التي عمل عليها الأهالي لتحشيد الرأي العام في المدينة، وتجاوب المجلس الجديد، من أجل الوصول لهذه النتيجة مبدئياً، فربمّا ذلك يفتح الباب على المخططات التنظيمية في المناطق كافة، وما يخصص ضمنها من أراضٍ تحت مسمى «السكن الشعبي» وغيره، وعن دور المجالس المحلية والوحدات الإدارية وواجبهم تجاه الحفاظ على المصلحة العامة، وليس في مدينة التل فقط، خاصة وأن أنماط الاستملاك للأراضي وفقاً لهذه المخططات تكون ضمن إطار، وتحت مسمى، النفع العام افتراضاً، بينما واقع الحال يقول: إن عمليات الاستثمار التي تتم استناداً لهذه المخططات ربما لا تحقق هذه الغاية، حيث تصب بمجملها كأرباح في جيوب تجار العقارات وسماسرتها، بالإضافة إلى ما قد تنتفع به الوحدات الإدارية من موارد بخسة على هامشها، أو ما ينتفع به المواطنون على مستوى بعض الخدمات والبنى التحتية العامة، أما الحديث عن الجمعيات السكنية، وخاصة تلك التي تروج لنفسها بأنها مخصصة «للسكن الشعبي»، فذلك حديث آخر ذو شجون، فواقع الحال يقول: إن السكن، أيُ سكنٍ، لم يعد متاحاً إلّا للنخبة من المقتدرين.

ستبلغ موازنة عام 2019: 3882 مليار ليرة، وفق مشروع الموازنة للعام القادم... وكنا قد بحثنا في العدد السابق أهم جوانب الإنفاق، وسنستكمل الآن جوانب الإيرادات الحكومية الأساسية: مقدار الإيرادات ومصادرها الأساسية، من أين ستأتي حصيلة الضرائب، وما حصيلة الاستثمارات الحكومية.

موازنة 2019 «2»

الإيرادات المحلية ترتفع بمقدار الربع

ستبلغ الإيرادات الحكومية العامة مقدار 2936 مليار ليرة، وحوالي: 6.7 مليار دولار، وفق سعر صرف 435 ليرة / الدولار في الموازنة. وبهذا تكون الإيرادات قد ارتفعت بمقدار 558 مليار ليرة، عن العام الماضي ونسبة: 23%. وتغطي الإيرادات بهذه الحالة ثلاثة أرباع الموازنة، ليمول الربع بالعجز: بالاقتراض الخارجي، والاقتراض من البنك المركزي.

الإيرادات ثلاثة أرباع النفقات

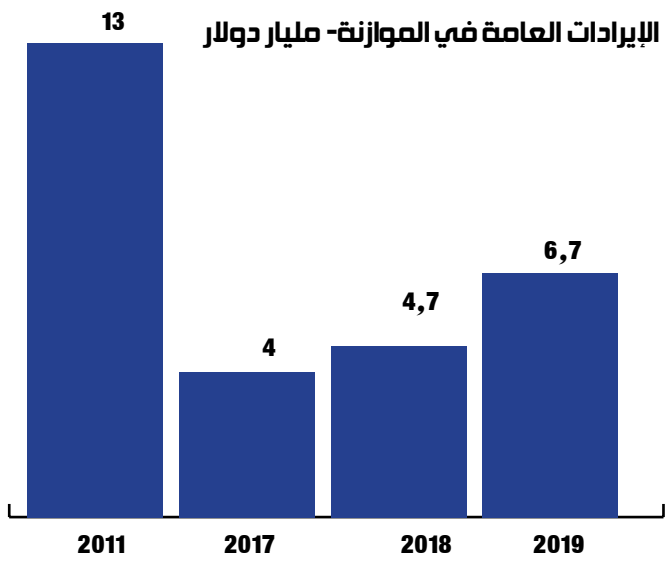

+23%

ارتفعت الإيرادات في 2019 بنسبة 23% عن 2018 مسعّرة بالليرة، وبنسبة 42% مسعّرة بالدولار الذي خفضته الحكومة في الموازنة من 500 في 2018 إلى 435.

كيف ستتغطى الموازنة؟

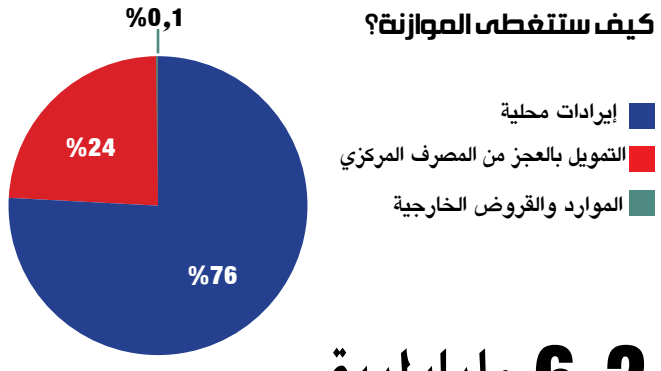

6,2 مليار ليرة

سيبلغ الاقتراض الخارجي 6،2 مليار ليرة في عام 2019 بحسب الموازنة بينما ستقترض الحكومة من المصرف المركزي 940 مليار ليرة تقريباً، وهو أعلى رقم سنوي للعجز.

من أين ستأتي 2936 مليار ليرة إيرادات محلية؟

نضع هنا أهم بنود الإيرادات من فئات مئات مليارات الليرات، مرتبة من الأكبر، الأكثر إيراداً، إلى الأقل، والتي تشكل بمجموعها: 84% من إيرادات الموازنة:

البند الأكبر: إن بند فروق الأسعار هو الأكبر في إيرادات الحكومة، بمقدار 774 مليار ليرة، وهو بندٌ غير محدد تماماً، وعادة ما يكون مرتبطاً بالإيرادات الناجمة عن رفع أسعار المواد التي تبيعها الحكومة. وقد تَضخّم في الموازنات العامة منذ عام 2016، مع تحرير أسعار المشتقات النفطية. وارتفع من 161 مليار ليرة في موازنة 2015، وصولاً إلى 774 مليار ليرة في العام الحالي.

البند الثاني الأكبر هو: الفوائض الاستثمارية للصناعة الاستخراجية، والتي ستبلغ 588 مليار ليرة. وهي مكونة بالدرجة الأولى من فائض الموازنة: «فروقات الإيرادات عن النفقات في مؤسسات هذا القطاع».

البند الثالث: الأكبر بمقدار 529 مليار ليرة، يأتي ضمن الإيرادات الجارية، وتضعه الحكومة تحت مسمى: إيرادات أخرى، وعادة ما يدرج ضمنه عوائد الترانزيت، والمرور، والعبور.

البند الرابع هو: الرسوم والضرائب غير المباشرة، وتبلغ 319 مليار ليرة، وأهم ما تضمنه عادة، الرسوم الجمركية، ورسوم التجارة الخارجية، ورسوم الإنفاق الاستهلاكي وغيرها العديد.

البند الخامس هو: حق الدولة من حقول النفط والثروات المعدنية بمقدار 139 مليار ليرة، وهو الناجم عمّا تدفعه الشركات العاملة في هذا المجال، سواء العامة أو الخاصة، كحقٍّ للدولة بنسب ورسوم محددة.

البند السادس هو: ضرائب دخل الأرباح بمقدار 100 مليار ليرة، 60 منها من أرباح القطاع الخاص، و25 من القطاع العام، و15 ضريبة دخل مقطوع، على الورش والمحال، والعيادات الطبية، وغيرها من المهن.

حصة أهم ستة بنود إيرادات عامة- 2019

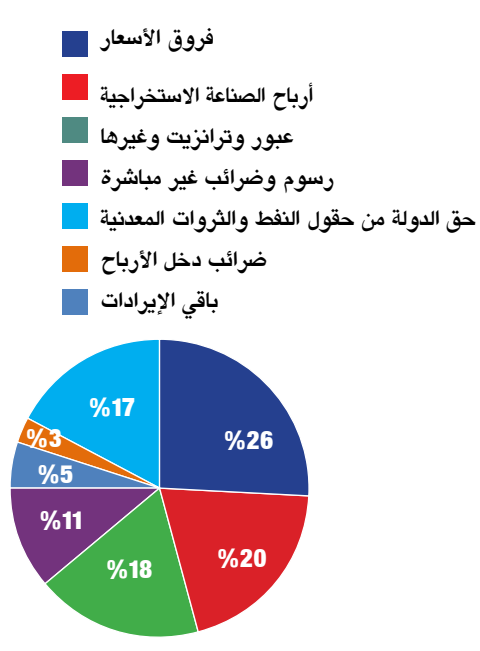

في الصناعة التحويلية إنفاق استثماري بـ30 مليار ليرة يحقق أرباحاً 81 مليار

نسبة الأرباح/الإنفاق في الاستثمار العام

الإنفاق الحكومي الاستثماري الفعلي والموزع على القطاعات الاقتصادية العامة سيقارب 615 مليار ليرة، وهو سيحقق بالمقابل إيرادات استثمارية «فوائض» بمقدار 810 مليار ليرة.

ما يعني: أنه مقابل كل 100 ليرة إنفاق استثماري عام، ينتج إيراد صاف 131 ليرة.. وهي نسبة وسطية لكامل الإنفاق الاستثماري الحكومي.

وهنا ينبغي الانتباه إلى أثر قطاع الصناعة الاستخراجية، التي بإنفاق استثماري 30 مليار ليرة، يمكن توقع أرباح منها: 588 مليار ليرة، في 2019، بنسبة أرباح للاستثمار: 1960%.

كما أن الصناعة التحويلية لديها رقم هام أيضاً، فبإنفاق استثماري يقارب 30 مليار ليرة، يمكن توقع أرباح منها: 81 مليار ليرة في 2019، بنسبة أرباحٍ للاستثمار: 270%.

تطفيش ودائع الليرة بعد تجميعها!

أعلنت الحكومة أنها ستضيف أكثر من 900 مليار ليرة إلى عجز الموازنة، وإن حصل هذا بالفعل، فإن كتلة الليرات الموجودة في السوق السورية ستفوق 7000 مليار ليرة! نصف هذه الأموال تقريباً، أصبح موجوداً كودائع في المصارف، وهذا كان هدفاً للمصرف المركزي خلال عامي 2016-2017، ولكن مؤشراتٍ تقول: إن أمراً ما يتغير، ويغيّر معه هذه السياسة...

■ عشتار محمود

أكثر من 3500 مليار ليرة كتلة الودائع في المصارف، وهذا الرقم تقديري بالطبع، ولكنه معتمد على أن 1270 مليار ليرة مودعة في المصارف الخاصة في 2017، وأكثر من 2250 مليار ليرة مودعة في المصارف العامة.

ومقابل تريليونات الليرات هذه فإن كتلة الإقراض قليلة جداً، وهي في حالة شبه توقف، بانتظار مُهل التعديلات على قوانين وشروط وآليات الإقراض التي يضعها المركزي.

في شهر 7 من العام الحالي تم تخفيض أسعار الفائدة على الودائع من قرابة 12% إلى قرابة 7%... وإجراء كهذا يفترض أن يكون هدفه التأثير الإيجابي على عملية الإقراض، وبالتالي الإنتاج والاستهلاك، ودفعها قدماً. وإلّا فإنه عملياً يتحول لتنفير المودعين من المنظومة المصرفية، لأنهم يحصلون على عائد أقل... ما يعني أن الليرات تخرج من المصارف لتبحث عن توظيف أعلى جدوى، من سعر الفائدة المنخفض.

إن تخفيض سعر الفائدة بنسبة 40% تقريباً، يتحول إلى إجراء تضخمّي، إذا لم تنجح عملية الإقراض، وهذا ما حصل...

فالإقراض لا يعمل فعلياً! والليرات أصبحت أبعد عن المصارف، وجزء أكبر منها يجوب السوق بحثاً عن استثمار يحقق عائداً.

لماذا لا يعمل الإقراض؟ هل السياسات متريثة؟

أما لماذا الإقراض لا يشتد عزمه... فالأسباب كثيرة، ومترابطة.

ولكن أكثر ما يتم الحديث عنه، هو أن قرار المصرف المركزي لضوابط الإقراض، في الشهر الرابع من العام الماضي... يضع عملياً ضوابط واسعة أمام العملية الإقراضية، وقد أعطى المصارف مدة سنة لتكييف ظروفها مع هذه الضوابط، وحتى الآن يتم الحديث عن التريث فربما تأتي تعديلات على ضوابط المركزي.

أي أن السياسة النقدية العامة، لا تزال غير مشجعّة على الإقراض... وتطلب التريث.

فإذا أخذنا مثلاً: الشرط المرتبط بأن يكون لدى المقترض حساب لمدة سنة في المصرف ليستطيع الاقتراض، والمسمى رصيد المكوث. فإن هذا الشرط يستثني عملياً صغار المقترضين، لأن هؤلاء لا يملكون عادة أرصدة بنكية، وإن امتلكوها فإنها تكون جارية..

أما المقترضون الإنتاجيون المتوسطون منهم، فلا مشكلة جدية لديهم برصيد المكوث، بل بالجوانب الأخرى المتعلقة بشروط عدم التعثر عن سداد أية التزامات تجاه المصرف، وحدود الإقراض وسقوفه، ومجموعة من المتطلبات الأخرى يمكن قراءتها في القرار 52 م.ن الصادر بتاريخ 4-2017.

الإقراض لا يعمل بعد، بغض النظر عن السبب، سواءٌ كانت إجراءات المركزي هي التي قيدت الإقراض، أم أن الظروف الاقتصادية العامة، تشكل كوابح موضوعية له: نتيجة عموم ظروف الإنتاج والاستهلاك في حالة حرب لم نخرج منها تماماً، وطبيعة اقتصاد أكثر من 85% من أهله فقراء، عدا عن أن القطاعات الرابحة موزعة ومجمعة لدى حيتان السوق ومحتكريه... فكيف، ولماذا، وإلى أي حد، سيجازف الناس لتقترضوا وتدخلون الإنتاج؟!

إن عدم فعالية الإنتاج، يؤدي إلى عدم فعالية الإقراض، ويحوّل تخفيض أسعار الفائدة، إلى عامل تضخمّي... بدأت آثاره تظهر اليوم.

هل يوافق المصرف المركزي على عدم قبول المصارف للودائع وبالتالي خروج الليرات إلى السوق!

مصارف لا تريد الودائع..

إن الملفت هو بعض من السياسات التي ظهرت مؤخراً، لدى جهات مصرفية، كالمصرف التجاري الذي أصدر قراراً بأن سقف الودائع التي سيقبلها سيكون 25 مليون ليرة، بدلاً من 50 مليون ليرة للمتعامل الواحد، مضيفاً شرط الحصول على موافقة مسبقة على الإيداع من مديرية تخطيطه... ويسود عموماً الحديث عن عدم قبول المصارف الودائع الكبيرة. فالمصارف عملياً لا تريد تحميل نفسها خسارات من دفع فوائد للزبائن، مقابل عدم القدرة على تحصيل فوائد من المقترضين!

والنتيجة أن كتلة الليرات الكبيرة المودعة في المصارف، قد تتراجع، ويخسر المركزي الهدف الذي كان يضعه سابقاً، بتعبئة كتلة الليرة الموجودة في السوق، في المنظومة المصرفية... وبالتالي تفقد السياسة النقدية، الميزة الموجودة لديها حالياً، وهي القدرة على التحكم بالجزء الأكبر من كتلة الليرة، ودفعها نحو التوظيف الاستثماري...

المصرف حتى الآن لم يبدِ ردة فعل، على سياسة المصارف الجديدة، فهل هي منسّقة؟ وهل يوافق المصرف المركزي على عدم قبول الودائع، وبالتالي خروج كتلة الليرات إلى السوق؟

خفض المركزي أسعار الفائدة بنسبة 40%، وبالمقابل لم يفتح باب الإقراض ويخفض الشروط، فكانت النتيجة أن بدأت كتلة الليرات تتسرب أو لا تتدفق إلى المنظومة المصرفية. وأصبح التحكم بها أقل، وأصبحت أكثر ميلاً للتحول لدولار، في ظل ضعف الجدوى الاستثمارية في السوق السورية حالياً. وبالمقابل فإن كتلة الليرات التي ستخصص لموازنة الحكومة، لا يشكّل الاستثمار الحقيقي منها على قطاعات الإنتاج الحقيقي، وخدماته إلّا نسبة 5%! فمن سيستثمر إذاً ليتحول جزء من كتلة الليرات الموجودة إلى ناتج فعلي، يحمي قيمة الليرة؟ لا تزال المخاطر تحيط بقيمة الليرة الفعلية، ولا يزال احتمال التراجع السريع في قيمتها قائماً.. طالما أن الإنتاج الحقيقي لا يجد عوناً فعلياً في السياسات الاقتصادية، التي تنتظر «جحافل المستثمرين»، أولئك الذين لن يأتوا أفواجاً في الحالة السورية، وسط ظرف سياسي- دولي- مالي معقد يُنبئ بالأزمات العالمية بأية لحظة...

النفط العالمي ينخفض... بمقدار الثلث

سجلت أسعار النفط تراجعاً سريعاً خلال أقل من شهرين، وخسر النفط ثلث سعره العالمي المسجل في بداية شهر تشرين الأول من العام الحالي. حيث سجل برميل برنت سعر 87 دولاراً للبرميل، منخفضاً الآن إلى حدود 59 دولاراً، بينما كان الخام الأمريكي يتداول بسعر 77 للبرميل، لينخفض الآن إلى حدود 51 دولاراً.

■ ليلى نصر

تنخفض أسعار النفط، وسط أجواء من الفوضى في هذه السوق العالمية. الفوضى التي تقودها الولايات المتحدة عبر العقوبات الاقتصادية، وتحديداً على إيران، حيث كان من المتوقع أن تؤدي العقوبات على إيران، وفنزويلا، والإضطرابات في ليبيا لانخفاض المعروض العالمي من النفط، وكان الحديث عن احتمال خسارة مليون برميل يومياً من إيران وحدها.

ولكن ما يجري اليوم على العكس من ذلك، فأسعار النفط تنخفض، وارتفاع العرض العالمي أعلى من ارتفاع الطلب المتوقع...

إثر الحديث عن العقوبات الأمريكية على إيران، اجتمعت مجموعة opec+، المكونة من مجموعة أوبك مضافاً إليها المنتجين الرئيسيين خارجها، وفي مقدمتهم روسيا، والتي لا تضم الولايات المتحدة. وقررت رفع الإنتاج في شهر 6-2018 حيث تشير التقديرات إلى أن الزيادة قد قاربت 600-800 ألف برميل يومياً. وبدأت أسعار النفط بالانخفاض، منذ ذلك الحين، وتحديداً مع المؤشرات حول انخفاض الطلب العالمي على النفط في الربع الرابع من العام الحالي، كما أشار وزير الطاقة الروسي. وأوقفت المجموعة خططها لزيادة الإنتاج أو تقليصه منذ شهر أيلول.

السعودية تتخبط، نتيجة جملة الضغوط السياسية في اللحظة الحالية. فقبل شهر كانت السعودية تريد أن تقلص إنتاج النفط، لتحافظ على سعر مرتفع، وتمنع انهيار سعر النفط... ولكنها قد تعيد النظر في هذا الأمر بناءً على جملة الضغوط السياسية الأمريكية، التي تريد من السعودية أن تخفّض السعر، وألّا تقتطع من الإنتاج.

أما روسيا فهي قد أشارت إلى أنها غير متحمسة لتخفيض الإنتاج، حيث تقول الجهات الروسية المعنية بأنها جاهزة لانخفاض السعر فعملياً الإنفاق في الموازنة الروسية، أصبح محدداً على سعر 40 دولاراً للبرميل، وأية زيادة عن هذا الحد هي ربح.

ما يعني أن العرض العالمي من المنتجين الثاني والثالث عالمياً لن يتقلص، حتى الآن... فماذا عن المنتج الأول؟

الولايات المتحدة، تحولت إلى المنتج العالمي الأكبر في قطاع النفط الخام، وقد سبقت روسيا منذ عام 2013 إلى هذا الموقع. حيث تتقاربان اليوم بإنتاج: 11,6 مليون برميل يومياً للولايات المتحدة، و11,4 مليون لروسيا. ستستمر الولايات المتحدة بتوسيع إنتاجها للنفط الخام، ومن المتوقع أن ترفعه في العام القادم إلى 12,1 مليون برميل، وحوالي: 500 ألف برميل يومياً.

ترامب في تصريحاته يعتبر أن انخفاض سعر النفط العالمي، هو بمثابة تخفيض للضرائب، وتحفيز للإنتاج في الولايات المتحدة... أي أنه دافع للنمو الاقتصادي داخل أمريكا.

ولكن انخفاضاً في أسعار النفط العالمي، سيؤثر أيضاً على عائدات تصدير النفط الخام الأمريكي: 1,1 مليون برميل يومياً. وتحديداً مع احتمال خسارتها لسوق النفط الصينية الأهم، والأكثر توسعاً، في ظل التوتر الاقتصادي والسياسي بين البلدين. حيث أوقفت الصين بشكل كامل مستورداتها من النفط الخام الأمريكي في شهري 8-9 من العام الحالي، واستؤنف بمستويات أقل من السابق في شهر 10.

السوق الآسيوية هي الهدف الأهم للتوسع الإنتاجي، وتحديداً كبار المستهلكين: الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، واليابان. وهذه السوق تستطيع التزود بالطاقة من منافسي الولايات المتحدة: وتحديداً روسيا، وإيران، والسعودية. فالمسافات أقرب، والبنى التحتية تُهيّأ لرفع الطاقات التبادلية إستراتيجياً.

لم تستقر بعد مؤشرات سوق النفط العالمية، ولكن الانخفاض يبدو ميلاً مستمراً: وتحديداً في ظل التوقعات بانخفاض الطلب العالمي، حيث توقعت أوبك أن توسع الطلب في العام القادم سيقارب 1,3 مليون برميل.. بينما التوقعات لارتفاع الإنتاج من خارج أوبك فقط هي 2,4 مليون برميل! لتزداد الفجوة بين العرض والطلب العالميين على النفط.

تريد الولايات المتحدة من ارتفاع مستويات الإنتاج، أن تكسر احتكار أوبك للتحكم بسعر النفط العالمي. حيث لم يعد على ما يبدو هذا الاحتكار النفطي، قابلاً للتوافق بشكل دائم مع سياسات الولايات المتحدة.

وتعتمد في هذا بالدرجة الأولى على زيادة حصتها من الإنتاج العالمي، ووسائل أخرى، مثل: الضغط السياسي على السعودية المنتج الثالث عالمياً 10,6 مليون برميل يومياً، والعقوبات على إيران ومحاولة منع تصديرها لنفطها. كما يُطرح في الولايات المتحدة مؤخراً إصدار تشريع قانوني، يتيح للمدعي العام الأمريكي، بمقاضاة منظمة أوبك عند قيامها بضبط إنتاج النفط، والتحكم بأسعار الخام...

الانفجار العالمي للدَّين- تقرير UNCTAD

نشرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقريرها العالمي السنوي لعام 2018، التقرير الذي شمل استعراضاً لتحديات اقتصادية عالمية راهنة، ننشر أجزاءً منتقاة من أهم مواضيعه وطروحاته.

يضع التقرير عنواناً فرعياً: الانفجار العالمي للدَّين، يتحدث عن اتجاهات توسع الديون، ومخاطرها:

250 تريليون دولار: ارتفعت أصول الدَّين العالمي في الربع الثالث من 2017 إلى مستوى 250 تريليون دولار، وثلاثة أضعاف الناتج العالمي. بينما كان مستواها يقارب 150 تريليون دولار، عند اندلاع الأزمة المالية في عام 2007-2008. والتعافي الطفيف الحالي في الاقتصاد العالمي يعتمد على فقاعة الإقراض.

45 تريليون دولار هي الديون السيادية لحكومات الدول المتقدمة، والتي ارتفعت بنسبة 180% بين 2008- 2018.

7,64 تريليون دولار: ارتفعت حصة البلدان النامية من الديون العالمية من 7% في عام 2007، إلى 26% في 2017. حيث تقارب الديون الخارجية للبلدان النامية والصاعدة 7,64 تريليون دولار.

نسبة الاستثمار لم ترتفع: رغم ارتفاع الدَّين بشكل غير مسبوق، إلا أن هذا لم ينعكس ارتفاعاً في نسبة الاستثمار إلى الناتج. ففي الدول الصاعدة ارتفعت النسبة ولكن بمقدار طفيف، من 30,4% عام 2008، إلى 32,3% في 2017. أما في الدول المتقدمة فقد انخفضت نسبة الاستثمار إلى الناتج من 22,8% في 2008 هبوطاً إلى 21,2% في 2017. ما يعني أن الدَّين لم يتحول إلى استثمارات توسّع النمو.

11 تريليون دولار للاستحواذ: ظهر أثر الديون والمال السهل والرخيص، في ارتفاع قيم أسهم الشركات. وتشجعت عمليات التمركز، عبر الدمج والاستحواذ، وشراء المنافسين. حيث تجاوزت قيمة هذه الصفقات 3 تريليون دولار في النصف الأول من 2018. وبمجموع تراكمي لقيم الصفقات منذ 2016 قارب 10,9 تريليون دولار. حيث استخدم كبار المستثمرين المال الرخيص لشراء المنافسين، ورفع مستوى التمركز.

ديون الشركات غير المالية: مصدر القلق الحالي الأكبر هو ديون الشركات غير المالية: حيث الديون خمسة أضعاف الناتج. وارتفعت نسبة اقتراض هذه الشركات في الولايات المتحدة من 66% في عام 2011، وصولاً إلى 73,5% في 2017.

الدَّين الخارجي في الدول النامية المعطى لجهات قطاع خاص، والمضمون من جهات عامة ارتفعت نسبته من 41% في عام 2000، إلى 60% في عام 2017. ما يعني أن فشل السداد، يترتب عليه التزامات حكومية للمقرضين الخارجيين.

ضبابية مشهد المنتخب تنقشع مع انطلاق دعمه

أنهى منتخبنا الوطني مبارياته الاستعدادية لبطولة كأس آسيا 2019 والمقررة بداية العام القادم، بعد أن لعب ثماني مباريات تجريبية، تخللها معسكر تدريبي في دولة النمسا، وذلك ضمن إطار الخطة التي وضعها مدرب فريقنا الألماني شتينغه.

■ فهد عربي

وجاءت نتائج الفريق بتأثيرها محيّرة لآراء الشارع الرياضي من فنيين وجماهير، لا سيما وقد تفاوت مستوى الفريق بين لقاء وآخر، في ظل اعتماد مدربنا على إستراتيجية جديدة في الإعداد عنوانها «التجريب والانضباط».

كان المستوى مغايراً عمّا كان عليه في التصفيات المونديالية، باعتماد مدربنا على أسلوب جديد قائم على الاستحواذ، ومن ناحية أخرى لم يثبت الألماني على تشكيلة واحدة، فجرّب العديد من اللاعبين، الأمر الذي لم يشفع له بالفوزين المحققين على فريقي البحرين والكويت من الانتقادات الجماهيرية بتأثير خسارتين أمام قيرغيزستان والصين، والتعادلات الأربعة مع فرق العراق وقطر وأوزبكستان وعُمان، لا سيمّا مع استبعاده لعناصر أساسية تعتبر عماد الفريق.

عناوين المرحلة «البديل والانضباط والاستقلالية»

يُرجع السيد شتينغه توقّف مشوار منتخبنا الوطني في تصفيات كأس العالم عند المحطة الأسترالية إلى غياب اللاعب البديل المناسب عن الفريق في ذلك اللقاء، فذهب إلى تجريب أكبر كم ممكن من اللاعبين المؤهلين لتمثيل الفريق، انطلاقاً من قناعته بالمستويات التي يظهرون عليها مع أنديتهم، كما أظهر حزماً شديداً، غير مألوف سابقاً في منتخباتنا، بتشديده على نجوم المنتخب من الناحية الانضباطية، فاستمر بتجاهل المدافع أحمد الصالح رغم الحاجة له حتى اللقاءين الأخيرين، وبالغ بإبعاد كابتن الفريق فراس الخطيب نهائياً عن التحضيرات، دون أن يجد آلية متوازنة في التعامل معهم، فيصم آذنيه عن الأصوات الكثيرة المطالبة باستدعائهم، ويُغفل أن العقلية الألمانية جديدة على منتخبنا، ولم يسبق له التعرّف عليها عملياً.

ومع بدء العد التنازلي لانطلاق البطولة، يصبح عامل الوقت ضاغطاً بشدة، فأداء الفريق لا يُطمئن، والمدرب العجوز صاحب الراتب الخيالي يرد على الانتقادات ببرودة، في حين ذهب أصحاب شعار «سورية بروسيا» برد ضعيف بعد نشر رئيس الاتحاد ومدير المنتخب «فادي الدباس» على صفحته الشخصية خبراً يفيد بنيته التدخل لإعادة الأمور لمسارها الصحيح، ليتهّم بذلك بالبقاء على عادة تدخّل المسؤول بعمل المدرب، قبل أن يعود ويستدرك خطأه بالتأكيد على استقلالية المدرب، وأنه لا يبدي سوى وجهة نظر ويشاركه تحمّل المسؤولية، ويدافع عن شعاره الجديد «سورية بين الأربعة الكبار».

منتخب الـ23 مليون خبير

في ظل معاناة شعبنا من تأثيرات الأزمة الوطنية أمناً ومعيشةً، ظهر المنتخب الوطني في التصفيات المونديالية كظاهرة جامعة لهم روحياً. وإن كانت الرغبة بعودة الفريق إلى التألق مرة أخرى في البطولة القادمة طموحاً جميلاً يدغدغ المخيلات، فإنّ أية محاولة للعبث بالفريق مرفوضة شعبياً، والتقدّم التكنولوجي أتاح منابر عديدة للتعبير عن الآراء، ليتكئ المنتخب بمسمّى منتخب الـ23 مليون خبير، وفي الحقيقة هو كذلك لعدّة أسباب:

– مع تباعد الفترات الزمنية للصفحة الرسمية الخاصة للمنتخب الوطني في نشرها أخبار المنتخب، فإنه من الطبيعي أن تكثر الصفحات الإعلامية الداعمة للفريق.

– يعتبر «عماد خانكان»، وهو أحد الخبرات الوطنية، أنّه لمن الخطأ تسليم مهمّة مدير المنتخب لشخصية غير رياضية، وذلك في تصريحه الأخير لموقع «كوورة العالمي»، وبالتالي من الطبيعي أن يصغي الجمهور لمدرب ربّى أجيالاً وصنع فرقاً أكثر من المحتكر لرئاسة لجان اتحاد الكرة العديدة ورئاسة المنظمة كذلك، وهو من خارج الملاك الرياضي.

– سيبقى رئيس الاتحاد حاملاً على عاتقه ثقل المناصب التي احتكرها بسلطان ماله، وسيتحمّل مسؤولية تجاهله لأهمية تعيين مدير للمنتخب يحظى بثقة الشارع الرياضي، فعمل مدير الفريق مختلف عن عمل رئيس اتحاد لعبة بكامل تفاصيلها.

– سيبقى جمهور الـ23 مليون خبير محتفظاً بذاكرته مما جرى في الانتخابات الكروية الأخيرة في المؤسسة، بعد أن خسر لاعبنا الدولي السابق عبد القادر كردغلي، المعروف شعبياً «بالملك»، عضوية اتحاد الكرة، ولم ينل سوى 3 أصوات، في الوقت الذي نال غيره العشرات منها ممّن لا يساوونهُ قدرة وخبرة.

– لقد جربّ جمهور الـ23 مليون خبير الاتحادات المتعاقبة كثيراً، ولم يلقوا سوى الخيبات المتتالية، وكان آخرها «اتحاد سورية بروسيا وهو ذاته اتحاد سورية بين الأربعة الكبار». وبالتالي فجمهورنا ينطلق من حقائق ووقائع وليس من شعارات أكبر من أصحابها.

– يصنّف جمهور الـ23 مليون خبير ما يقوم به الاتحاد ضمن إطار الواجب على من يدير دفّة قيادة العمل، وليس ضمن إطار الحسنات والبطولات، وكأنّ ما تمّ القيام به عمل خارق لمخلوق فضائي عجيب القدرات.

– أكبر فضائل جمهور الـ23 مليون خبير ترفعّه عن المشاكل الكثيرة التي تحدث في دورينا وتفاصيل عمل المنظمّة، وتوحدّه تشجيعاً للمنتخب.

إن كانت الرغبة بعودة الفريق إلى التألق مرة أخرى في البطولة القادمة طموحاً جميلاً يدغدغ المخيلات فإنّ أية محاولة للعبث بالفريق مرفوضة شعبياً

العودة للدّعم

يضاعف العامل الزمني ضغطه على الجميع، لتأتي التجربة الأخيرة للمنتخب مع فريق الكويت كالدواء الشافي لجميع عاشقي المنتخب، بالنتيجة المحققة والأداء المتوازن للاعبي الفريق؛ ليعود جمهورنا مطالباً بدعمه والنسيان المؤقت لما هو غير واضح؛ والعودة للتحفيز مع قرب الاستحقاق، لا سيمّا وأنّ لاعبي الفريق كما تبين متابعون لما يُكتب على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، وهي عادة متأصلة تهدف إلى تسهيل المهمّة على اللاعبين.

وأخيراً، مثلما لا نستطيع تجاهل حالة الحيرة المرسومة على أداء الفريق، فإننا لا نستطيع تجاهل العروض القوية لمنتخبنا في التصفيات المونديالية، والتي جاءت ضمن ظروف محيرة أكثر، لا سيمّا وأنّ الفريق افتقد للروح القتالية المعروفة عنه سابقاً بحكم الطابع الودي والتجريبي للمباريات التي لعبها، وبالتالي لا يجب أن تُعطى أكثر مما تستحق، مع ضرورة الانتباه إلى أنّ الفريق للمرة الأولى يُحضّر بهذا الكم من المباريات التجريبية، وأنّ لعقلية المدرب الجديد عناوين لا نستطيع نكرانها وهي: البديل والانضباط وأسلوب الاستحواذ، وهو ما لم نشاهده سابقاً في منتخباتنا الوطنية السابقة.

لن يحسم الجدال سوى المستوى الذي سيظهر عليه الفريق في النهائيات، وكان الله بعوننا جميعاً إلى حين إعلان صافرة انطلاق البطولة. فمع تتالي الوقت وتقارب الاستحقاق ستتسارع دقات قلوبنا جميعاً، المليئة حباً لنجوم منتخبنا وشديدة الغيرة على سمعة نسور قاسيون، وإلى حينه لكل حادث حديث.

صناعة الطفولة

بيد شركات الكرتون

يتشكل وعي الإنسان عبر ثلاث مراحل عمرية، وهي: الطفولة، والمراهقة، ومرحلة النضج. تحمل كل منها تعقيدها الخاص المتغير بتغير البنى الاجتماعية والسياسية في العالم بالنسبة لما يعكسه العالم على كل مرحلة من هذه المراحل، وكيف يؤسس لها ولانتقالها إلى المرحلة التالية. ويتفق علم النفس على أن مرحلة الطفولة هي المرحلة المؤسسة للمراحل التي تليها، لأنها نسبةً للعمر تأتي أولاً: ولأنها المرحلة التي تؤسس لمعنى المحيط والعلاقة به ومعه.

■ مروى صعب

كنا قد ذكرنا سابقاً، أن علم النفس كباقي العلوم غير متجانس في تعريفه واتجاهاته، علم النفس العلمي، يقول: إن الطفولة تُبنى عبر المحيط وتختلف من محيط لآخر، أمّا في علم النفس المثالي فلا يوجد اتفاق بعد على كيف يُبنى الوعي في الطفولة، منه من يربطه بعلم النفس الحركي، ومنه من يربطه بعلم النفس الفرويدي، ومنه من يربطه بالتأثير المزدوج للبيئة والتربية. ومن هذه التعريفات يأتي تكوُّن الطفل من وعيه وشخصيته ومشاعره، وبالتالي علاقته مع الآخرين من خلال تكون هذه العوامل، التي تدخل فيها العديد من البنى، مثل: تكون الثقة بالنفس، وتقدير الذات، وتكوّن الآليات الدفاعية، وتكون الشخصية في العام في ما تحمله من العوامل النفسية الأخرى التي تؤسس لفرد في المجتمع. وهذا ينعكس على تكوّن الاضطرابات التي تكون عالية في هذه المرحلة وتأتي تعريفاتها المتناقضة. فالاضطرابات الأكثر شهرة اليوم عند الأطفال هي نقص الانتباه والفرط في الحركة والتوحد، الأولى تعني: عدم الانظباط. والثانية: تعني التقوقع والهروب من الآخرين. تلعب اللغة دوراً أساساً في تكون شخصية الطفل وفي تكون اضطراباته، لأنه غير متمكن من اللغة بعد ولا يستطيع التعبير من خلالها لكي يعكس انزعاجه، أو اضطرابه، أو خوفه من أي عامل جديد.

وفي أي من المراحل العمرية للإنسان، يكون الخوف والذنب المحركين لأيّ تكون عند الإنسان، ولأيّ ردة فعل من المحيط. ولكن الفرق أن شعور الخوف والذنب يأخذ معناه وأبعاده في مرحلة الطفولة، وهذا المعنى هو الذي ينطلق منه الإنسان في المراحل التالية. بالطبع معنى الخوف والذنب لا يبقى ثابتاً عند الإنسان، لأن حركته وقدرته على التعبير تتغير مع تقدمه في العمر. فغلبة شعور الخوف والذنب هي نتيجة للضوابط الاجتماعية التي تُفرَض على الأطفال، ولكون الطفل في هذه المرحلة يتعرف على البيئة المحيطة به، فبالتالي هي بالنسبة له مبهمة وغير معروفة. ولكن هذا الشعور بالخوف والذنب ينعكس على أي قلق أو اضطراب يأتي لاحقاً، ليكون المحرك لهذه الاضطرابات والقلق.

الاضطرابات الأكثر شهرة اليوم عند الأطفال هي نقص الانتباه والفرط في الحركة والتوحد

وتكوّن وعي الطفل ينتقل من مرحلة إلى أخرى، إحدى هذه المراحل هي تقليد الآخرين، هذا موجود في تعلم الحركة «المشي والجلوس وتعابير الوجه» وتعلم الكلام وتعلم القيم الاجتماعية الموجودة. لهذا التركيز على تعليم الأطفال القيم الإيجابية في المجتمع مثل: المحبة، والكرم، والمساعدة، وما هو مسموح به وغير مسموح به عند التوجه للآخرين بالكلام أو الفعل، والتي تختلف من مجتمع إلى آخر، ولكنها ثابتة في ضرورة أن تكون إيجابية.

بناء الطفولة

العديد من العوامل تؤثر في بناء الطفولة، وهي اليوم في ارتفاع أكبر مما كانت عليه سابقاً. فلم يعد بناء الطفولة في كل ما يعنيه مرتبط بالعائلة، والمدرسة، والحي، وإمكانية اللعب، بل أصبح أيضاً مرتبطاً بالأطر الجديدة التي دخلت على مدى تأثيره. ويشكل الإنترنت والرسوم المتحركة أحد هذه العوامل، التي أصبحت بحكم الموجود في حياة كل طفل. ولكن الأكثر تأثيراً هي الرسوم المتحركة بسهولتها في الدخول على عقول الأطفال ولكونها تخاطبهم بشكل مباشر. وهي تعتبر اجتماعياً إحدى طرق تعليم الأطفال أو إلهائهم عن الانتباه المستمر الذي يحتاجون إليه. وإذا أخذنا التغير في الرسوم المتحركة، التغيّر في المضمون وليس في التقنية نجد أنها تغيّر القيم المطروحة بحسب اللحظة التاريخية الموجودة فيها. فالتركيز في الرسوم المتحركة هو مثلاً على الحيوانات والأبطال الخارقين الذين يملكون مميزات أكبر وأوسع من مميزات الإنسان، أي: من مميزات الواقع المعاش. فتعكس عند الطفل الإيجابي والسلبي، الإيجابي في علاقته مع الطبيعة وتقليل خوفه من الحيوانات، والسلبي في تكون صورة مضخمة عن الواقع. وهي إحدى أسباب هروب الطفل من واقعه إلى الرسوم المتحركة، لأن الواقع لا يمكن له أن يعاش بنفس الطريقة، والواقع يحمل تناقضات أكبر من تلك الموجودة في الرسوم المتحركة. ولكن الأهم هو في القيم التي تعكسها الرسوم المتحركة في ذهن الأطفال، ومن الأمثلة الأكثر شعبية هي: توم وجري الذي يعتبر من أشهر الرسوم المتحركة، ولكنه يحمل كمية كبيرة من العنف والكره. خاصة أننا نعلم أن الطفل يتعلم من محيطه عبر التقليد أو العمل بالمثل، ويتعلم الصح من الخطأ أو الإيجابي والسلبي في العلاقات الاجتماعية من خلال ما يراه وتقليده له.

وبالعودة إلى الاضطربات الأكثر شيوعاً عند الأطفال وهي نقص التركيز وفرط الحركة والتوحد، فهي تعبر عن عدم إمكانية التعبير عند الأطفال، فالخوف يتم تفريغه إما بالفرط في الحركة أو بالانكفاء عنها. والرسوم المتحركة هي أحد السبل التي تعزز انكفاء أو فرط الخوف، فعبرها ينتقل الطفل من الواقع إلى الخيال، ومنها يبرر خوفه وذنبه بتقليدها والتماثل بها. فبالتركيز على بناء الطفولة وبناء الشخصية اللاحقة يجب تقليل الخوف والذنب في علاقة الراشدين مع الأطفال، لكي تمنحهم معنى أفضل ومريحاً أكثر، تمكنهم من التقدم ولكن بطريقة صحية أكثر.

شعوب مشاغبة!

جرت مؤخراً موجةٌ جديدة من المظاهرات والاحتجاجات في فرنسا، تخللتها «أعمال شغب» مُحرّضة من طرفي النزاع، الأول: عبر عفويته. والآخر: مستغلاً هذه العفوية بقلّة تنظيمها، إلّا أن الأمر مُبشر.

■ يزن بوظو

منذ أن نجح ماكرون بالانتخابات الرئاسية حاملاً برنامج «الأغنياء» في يده، وما إن لوّح ببدء تطبيق هذا البرنامج، حتى قامت موجة احتجاجات عمّت البلاد، كان متصدرها بشكل أساس عمّال الشركة الوطنية للسكك الحديدية بوجه طروحات خصخصتها التي بدأت تُناقش حينها، وكان ما يميز هذه الموجة حشدها الكبير وتنظيمها من قبل «الاتحاد العام للعمل» بالإضافة إلى التيارات «اليسارية» الفرنسية.

على العكس من الموجة التي بدأت قبل أسبوع بغياب أية جهة رسمية خلفها وبهوامش عفوية أَعلى، ليجتهد البعض بتفسيره تراجعاً لدور اليسار وتأثير الاتحاد العام فقط لا أكثر، والبعض اعتبره مقصوداً من هذه الجهات نفسها كرسالة تحذير، إلّا أن الواقع لا هذا ولا ذاك...

نحو بناء حامل حقيقي

مقدمات هذه الاحتجاجات بدأت عملياً منذ تصدر ماكرون للسلطة، لما يحتويه برنامجه من ضرب لحقوق العمال ومصالح سائر الشعب الفرنسي ليتراكم الاحتقان تدريجياً لدى الجميع، وما رفع سعر الوقود وضرائبه إلا ذريعةً لانفجار هذه الاحتجاجات التي تحوي في طياتها تعبيراً عن درجة الاحتقان الحاصل، وبناءً على هذه الذريعة، التي تشمل بتأثيرها كُل الفرنسيين وليس فيها هجومٌ مباشر على قطاع أو شريحة محددة بعينها دون أخرى، لا يستطيع الاتحاد أو أي حزب هناك في الظرف الفرنسي على ضبط وتنظيم احتجاجات جميع الشرائح الشعبية هذه، من هنا نستخلص نتيجتين.

الأولى: أن نسبة الاحتقان الشعبي أصبحت أوسع من مجرد عمال فقراء يتظاهرون لحماية قطاع محدد بعينه، والثانية: أنّ هذه التراكمات بدأت تُنتج ضرورة تبحث عن حاملها المُعبر عنها أكان موجوداً أم لم يوجد بعد لتخرج وإن لزم الأمر بطبيعتها العفوية وبمعزل عن وصاية ورعاية رسمية من أية جهةٍ كانت، لذا التفسيران السابقان خاطئان ضمن معادلة «إما و أو» بل هم في آن واحد، والمتوقع نتيجته ضمن هذا الخط بأن تُحدث هذه الضرورة الناشئة تحريضاً على الاتحاد، ولقوى اليسار الحقيقية لاتخاذ دورها الفعلي والجدي في المستقبل.

الابتزاز الأمريكي الأوروبي

تجدر الإشارة هنا إلى بضعة أحداث جرت تخص حكومة ماكرون وتوابعها كانت قد سبقت هذه الموجة من الاحتجاجات، ومنها ما تلاها، فقبل أن يُعلن عن رفع سعر الوقود كان أحد بنوك فرنسا «سوسييتيه جنرال» قد وافق تحت الضغط والابتزاز الأمريكي على دفع غرامة قدرها 1,34 مليار دولار بذريعة «مساعداته لبلدان واقعة تحت العقوبات الأمريكية على إجراء تعاملات مالية» بحسب وكالة العدل الأمريكية والتي جاء على موقعها أن «الغالبية من هذه المعاملات كانت مرتبطة بكوبا»، إلّا أن الإعلان الرسمي عن موافقة البنك على دفع الغرامة ظهر متأخراً وتحديداً بعد رفع سعر الوقود، وكما هو معروف في الأنظمة الرأسمالية والليبرالية، ما يخسره الأغنياء يدفعه الفقراء، وما رفع سعر الوقود إلا واحد من عدة إجراءات تخدم هذه المعادلة.

ما رفع سعر الوقود وضرائبه إلا ذريعةٌ لانفجار هذه الاحتجاجات التي تحوي في طياتها تعبيراً عن درجة الاحتقان الحاصل

ليبرالية مفضوحة ومهترئة

أما عمّا جرى في أثناء التظاهرات وما تلاها، يُثبت صحة ما تحدثنا عنه سابقاً حول تراجع دول المركز عالمياً باتجاه ضغط شعوبها، فبعد البدء بتخفيض مستوى المعيشة أولاً، تبدأ آليات ووسائل القمع بالعودة للأاعيب التقليدية المتشابهة بين كُل هذه الأنظمة الليبرالية العفنة كخطوة ثانية على تثبيت هذا الضغط ودفعه أكثر، من هذه الألاعيب نأخذ مثلاً: ذاك «المتظاهر» الفرنسي بين قوسين، يُهدد بالقنابل والمتفجرات، ليستخلص الإعلام الفذ لاحقاً أيضاً بأن هذا «المتظاهر» في الأصل معروف لدى الشرطة، وتمت مقاضاته في السابق لبيعه «مواد ذات تأثير نفساني»؟ شرّ البلية ما يضحك... ثم وبعد موجة التظاهرات بما تخللته من أخبار مضحكة توافق حكومة ماكرون وتوابعها على قانون يهدف «لمحاربة الأخبار المزيفة»؟ تلك التي تنتقد مثل هذه الأنظمة بسلوكياتها ليعطي هذا القانون الحق لهيئة الإشراف الفرنسية في وقف بث أية قناة في أثناء إجراء حملات انتخابية إذا اعتبرت هذه الهيئة أن بث هذه القناة يمكن أن يؤثر على نتائج التصويت، كما يحق لها سحب ترخيص أيّة قناة إذا اعتبرت أنها تهدد المصالح الأساسية للأمة، بما في ذلك نشر «أخبار كاذبة»، وللصدفة قبل بضعة أيام كان قد أجري استطلاع شعبي بحسب «نوفوستي» على حوالي 1500 شخص استخلص هبوطاً بشعبية ماكرون.

تفكك الاتحاد وتوحّد الشعوب

ضمن علاقة التأثير والتأثر والقرب الجغرافي تمتد أية حركة شعبية لتأخذ صدى لها في المناطق المجاورة، كما حصل في بلجيكا التي يُعاني شعبها من ذات الضرر، لتخرج بها أيضاً مظاهرات احتجاجاً على رفع أسعار الوقود وخاصة البنزين منها، إلّا أن هذه الأخيرة مركزها أضعف نسبةً لفرنسا التي تمتلك بجانب ألمانيا التأثير الأعلى شعبياً وسياسياً في المنطقة، ومن الطبيعي أن يتطور الأمر لاحقاً من مجرد علاقة تأثير متبادلة إلى تنظيم مشترك بين شعوب دول، ما سوف يتم تذكره لاحقاً بـ«الاتحاد الأوربي» وليبراليته بسياساتها الجديدة القديمة هذه.

نحن المشاغبون أبداً... لم نبدأ بعد

إن ما سبق كله يسير على خطا النفاذ إلى معادلة الشعوب في وجه الرأسمالية كتناقض أساس يتوضح أكثر يوماً بعد يوم، وتزداد المواجهة به، فقبل سنتين كانت «تعمّ» أوروبا وتطغى عليها «مظاهرات سلمية» و«عفوية غير مُحرضة» على الشاشات ووسائل التواصل تندد بتناقضات ثانوية، ومشاكل وهمية، يتسابق عليها كل من له ومن ليس له عمل في محافل الإعلام والصحافة، ليصدّر حفنة شبّان ذهبوا ضحية التلاعب نحو خوض صراعات وهمية على أنهم جموع غفيرة تُنادي بمشاكل «جذرية»، أما اليوم، ولمّا ابتدأت الجموع قليلاً تقترب من كونها «غفيرة» تحمل بداخلها نضالاً طبقياً وإنسانياً وجذرياً، باتت تُصدّر كأعمال شغب واعتداءات تمسّ «المصالح الأساسية للأمة» و«تنشر أخباراً كاذبة»... إلّا أن هذا الطريق لا زال في أوّله.

إسبانيا: نموذج التخبط الأوروبي المستمر

مما لاشك فيه أن الأزمات المتراكمة في أوروبا هنا وهناك، من اليونان إلى البرتغال مروراً بعدة دول أوروبية أخرى، أبرزها: إيطاليا وإسبانيا تطرح بشكل جدي جدوى استمرار الاتحاد الأوروبي كمؤسسة، والتي بطبيعة الحال بأتت منقسمة على نفسها وغير فعّالة في الكثير من تلك الدول التي تعتبر طرفية فيها، وذلك في عصر انكماش الهيمنة الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً.

■ جواد محمد

إن حالات الاستعصاء الاقتصادية والسياسية مفهومة في تلك الدول الطرفية كاليونان والبرتغال، ولكنها تصبح مدعاة لإعادة التدقيق عندما تتجذر وتترسخ في ثالث ورابع الاقتصادات في منطقة اليورو، وهما إيطاليا وإسبانيا التي باتت تعاني من مشاكل تتمظهر في أشكال مختلفة.

إسبانيا والتخبطات الداخلية

ظهرت في الأيام القليلة الماضية مشكلة هيكلة ميزانية المملكة لعام 2019، والتي يفضل فيها رئيس الوزراء الحالي الاشتراكي، بيدرو سانشيز، رفع الحد الأدنى للأجور الأمر الذي أثار حفيظة دعاة التمسك بخطة الإنقاذ الأوروبية، في سبيل استجلاب المزيد من القروض، خصوصاً أنّ الحزب الحاكم لا يملك سوى 84 مقعداً برلمانياً من أصل 350، الأمر الذي يعتبر مشكلة دستورية جدية لرئيس الوزراء الحالي، مما يدفع البعض للاعتقاد باحتمال اللجوء إلى إجراء انتخابات مبكرة، ولا سيما في ظل وجود برلمان لا يحتوي أية أغلبية يمينية أو يسارية.

يُذكر أن الحكومة الحالية استلمت الحكم في الأشهر القليلة الماضية بعد حجب الثقة عن الحكومة السابقة، مما يعني احتمالية توارد ثلاث حكومات في أقل من سنتين، مما يعكس أيضاً حالة لا استقرار سياسية تعيشها إسبانيا.

أزمة جبل طارق

للمرة الأولى ومنذ الإعلان عن نتائج استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي في بريطانيا، وقبيل التوقيع على الاتفاق بين الجانبين الذي جرى يوم الأحد الماضي، ظهرت إلى السطح مشكلة الخلاف حول جبل طارق بين الجانبين الإسباني والبريطاني، حيث سحب رئيس الوزراء الإسباني تهديده باستخدام الفيتو ضد الاتفاق، بعد حصوله على ضمانات خطية من بريطانيا والاتحاد الأوروبي تتيح حل المشكلة التي مضى عليها أكثر من 300 عام، حيث تعتبر بريطانيا الجبل خاضعاً لسيادتها بموجب معاهدة «أوترخت» لعام 1713 الأمر الذي يثير حفيظة الجانب الإسباني، حيث يملك الإسبان ميزات فريدة موثقة دستورياً في الجبل والإشراف الإداري على بعض المسائل، لكن رغم التوصل إلى الاتفاق المبدئي حول هذه المشكلة، إلّا أن رئيس وزراء جبل طارق فابيان بيكاردو، أعلن صراحةً أن بريطانيا ستحتفظ بالسيادة على جبل طارق، ما يعني أن الوعود التي قدمها الجانب البريطاني هدفها المرحلي ضمان موافقة مدريد على اتفاق «البريكست»، وأن الخلاف سيبقى قائماً وربما ستترفع وتيرته لاحقاً.

إن هذه المشاكل الإسبانية هي انعكاس لما هو أعم ويتربص بأوروبا كلها

إن هذه المشاكل الإسبانية هي في واقع الأمر انعكاس لما هو أعم وأشمل، يتربص بأوروبا كلها، ويتمثل بتراجع تلك الهيمنة الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً، والتي كانت تتيح للأوروبيين التغاضي عن تلك الإشكالات، وذلك نظراً للرتم المتضطرد في النمو الاقتصادي في حقبة الهيمنة الغربية.

إن تجذُر مثل هذه الإشكالات في رابع اقتصاد في منطقة اليورو، يشي بإمكانية تجذرها في اقتصادات الصف الأول، والتي هي بطبيعة الحال ليست مستقرة بعد الاحتجاجات الأخيرة في فرنسا وبلجيكا. إن الخروج من عباءة التبعية لتلك القوى التي تدفع الكل للاشتباك بالكل، والتوجه نحو تلك القوى الأقرب جغرافياً، بالتالي اقتصادياً، بات السبيل الوحيد للخروج من تلك الأزمات التي ولدتها التبعية للقطب المتراجع.

تقرير أمريكي: في الحرب المحتملة نحن خاسرون!

أصدرت لجنة إستراتيجية الدفاع الوطني، التي تضم 12 مسؤولاً رفيعاً سابقاً من الحزبين «الجمهوري» و«الديمقراطي»، في 14 تشرين الثاني الحالي، تقريراً أعدته بطلب من الكونغرس بهدف تقييم إستراتيجية الدفاع الوطني التي أقرها ترامب هذا العام.

جاء في التقرير اعتراف صريحٌ بأن الجيش الأمريكي يعاني من مشاكل خطيرة، قد تؤدي إلى خسارة حرب محتملة مع روسيا والصين.

ورغم أن التقرير أكد أن روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية والإرهاب الدولي يشكلون التهديدات الرئيسة للدولة الأمريكية، فقد كشف التقرير عن أن القوات المسلحة الأمريكية ليس لديها قوات وموارد كافية لمواجهة هذه التحديات.

ويصرح تقرير اللجنة بأن البحرية الأمريكية تحتاج إلى 355 سفينة حربية لتقوية إستراتيجيتها في الأمن القومي، لكن الآن لديها 286 منها فقط، والقوات الجوية تحتاج إلى 386 سرباً، وعددها الآن 312 فقط، وتعلن القوات البرية الحاجة إلى 500 ألف جندي مقابل 476 حالياً.

وكما أشارت اللجنة الإستراتيجية إلى انخفاض في نفقات البنتاغون بمقدار 539 مليار دولار، وهو ما يؤثر سلباً على حالة الجيش، وقد طالب رئيس البنتاغون، جيمس ماتيس، مراراً بتخصيص المزيد من الأموال لقسمه بنسبة من 3% إلى 5% سنوياً، لكنها بالواقع تقلصت بنسبة 4,5%.

من الجدير بالذكر أنه في حزيران 2018، أشار أعضاء في الكونغرس وخبراء اقتصاديون إلى خطر التخلف عن سداد الدَّين في الولايات المتحدة، بسبب النفقات الضخمة على الدفاع والضمان الاجتماعي، والديون الحكومية المسجلة.

وتدعو اللجنة السلطات، من خلال التقرير، لتعزيز الوجود العسكري في أوروبا ومنطقة المحيط الهادي والمحيط الهندي، ووضع إستراتيجية لمواجهة روسيا والصين.

وكانت إستراتيجية الدفاع الوطني لدى الولايات المتحدة الأمريكية، المحددة في كانون الثاني من هذا العام، قد اعتبرت أن المنافسة الإستراتيجية الطويلة الأمد مع الصين وروسيا من الأولويات الرئيسة للبنتاغون، وأن منافسة الدول العظمى وليس الإرهاب مركز اهتمام الأمن الوطني الأمريكي.

إن الواقع الاقتصادي والعسكري المتراجع كما أقره التقرير الأمريكي إنما يشير مجدداً إلى التغيرات في الموازين الدولية، التي تتمظهر واقعاً في السياسة الأمريكية اليوم في عدة نقاط حول العالم.

مسلسل «بريكست» لم ينتهِ بعد!

بعد مفاوضات ومشاورات طويلة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، تم التوصل إلى اتفاق حول مشروع مسودة اتفاق «بريكست»، تم التوقيع عليه خلال القمة الأوروبية الاستثنائية يوم الأحد الماضي في العاصمة البلجيكية بروكسل.

■ عليا نجم

مضى حوالي عامين على الاستفتاء الذي صوّت عليه الناخبون لصالح انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلّا أن الانسحاب منذ ذلك الحين واجه العديد من العقبات أمام تطبيقه، نتيجة للخلافات بين بروكسل ولندن حول تفاصيل الاتفاق، فهل ينتهي هذا المسلسل الذي طالت حلقاته مع التوصل إلى الاتفاق المذكور؟

داخل قابل للانفجار

إن استعصاء تطبيق «بريكست» لا يعود فقط إلى الخلاف مع الاتحاد الأوروبي، بل أيضاً إلى الخلافات والانقسامات في الداخل البريطاني، التي كان «بريكست» بمثابة كاشف ومسرّع لها، ويبدو أن حدود مسلسل «بريكست» لن تقف عند التوصل للاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، حيث أن جميع المؤشرات تدل على وجود انقسامات عميقة قابلة للانفجار في الداخل البريطاني.

تدور الخلافات داخل الحكومة البريطانية وفي حزب «المحافظين» الحاكم، وبين الحكومة وأحزاب المعارضة، بين من يرى ضرورة إعادة النظر في الاستفتاء بشأن الخروج من الاتحاد الأوروبي، وبين من يرى أن الخطة التي تعمل عليها تيريزا ماي، هي «بريكست سلس» مختلف عما أراده غالبية البريطانيين، إذ يرسخ وضع تبعية بريطانيا للاتحاد الأوروبي حتى بعد الانسحاب.

الحكومة تتهاوى

في ظل هذا المشهد لا تزال الاستقالات تتوالى في حكومة ماي، فبعد استقالة وزير الخارجية، بوريس جونسون، والوزير المكلف بملف «بريكست»، ديفيد ديفيس، في تموز الماضي، قدم عدد من الوزراء مؤخراً استقالاتهم احتجاجاً على الاتفاق الأخير مع بروكسل، إذ استقال كل من الوزير المكلف بملف الخروج من الاتحاد الأوروبي، دومينيك راب، والوزير المكلف بشؤون إيرلندا الشمالية شايليش فارا، وكذلك وزيرة العمل والمعاشات، إيستر مكفي، ووزيرة الدولة لشؤون «بريكست» سويلا بريفرمان.

ومن بين الانتقادات التي طالت مشروع الاتفاق الأخير مع بروكسل من قبل هؤلاء الوزراء المستقيلين تضمنت:

– النظام التنظيمي المقترح لإيرلندا الشمالية يمثل تهديداً حقيقياً لسلامة وحدة أراضي المملكة المتحدة.

– الاتفاق يعطي الاتحاد الأوروبي حق النقض على قدرة بريطانيا في الانسحاب من الاتفاق.

– مشروع اتفاق «بريكست» المقترح لا يضمن سيادة واستقلال المملكة المتحدة.

– اتفاق «بريكست» يبقي المملكة المتحدة في منتصف الطريق، بين خروج ولا خروج.

مصادقة البرلمان تبدو بعيدة

في ظل تهالك الحكومة البريطانية تبدو ماي، التي تصرّ على المضي قدماً بالانسحاب، أنها في مأزق صعب، فمشروع الاتفاق لا يزال يحتاج إلى مصادقة البرلمان البريطاني عليه، وهو ما أكد عليه وزير المالية البريطانية، فيليب هاموند، بالقول: إن «بريكست» قد لا يحدث مطلقاً في حال رفض برلمان بلاده المصادقة على الاتفاق، معتبراً أن ما يسمى «بريكست السلس» سيكلف بريطانيا عشرات المليارات من الجنيهات الإسترلينية.

إن موافقة البرلمان البريطاني على المشروع تبدو أمراً صعباً، فحزب «العمال» المعارض، الذي دعا إلى انتخابات في حال فشل «بريكست» لا يبدو أنه سيصوت على خطة ماي جديدة، بينما الجناح اليميني المؤيد لـ «بريكست» داخل حزب «المحافظين» لا يمكن أن يؤيد الصفقة التي يعتبرها خيانة لقرار استفتاء 2016.

بالإضافة إلى ذلك فإن الحزب «الديمقراطي الوحدوي» الإيرلندي يرى في مشروع الاتفاق تهديداً لوضع ايرلندا الشمالية ووحدة بريطانيا، إذ يرى أن إبقاء إقليم إيرلندا ضمن الاتحاد الجمركي الأوروبي يعني استقلاله نسبياً عن بريطانيا ووضعه تحت القوانين الأوروبية، بينما طالب الحزب «القومي» الاسكتلندي بصيغة تحفظ لإسكتلندا بقاءها ضمن السوق الأوروبية، مهدداً بالدعوة لانفصال اسكتلندا عن بريطانيا، إذ أن غالبية الأسكتلنديين صوتوا ضد «بريكست».

دخلت أزمة «بريكست» اليوم فصولاً أصعب وأكثر تعقيداً، قد تؤدي للإطاحة بحكومة ماي، وقد تأخذ أبعاداً أخرى، ليصبح قرار الانسحاب من الاتحاد الأوروبي خطوة نحو تغيير وجه بريطانيا.

إذ تعتبر أزمة «بريكست» تعبيراً عن أزمة أكبر تطال الدولة المركزية في المنظومة الرأسمالية واشتدادها، فالخلافات الأوروبية البريطانية، والخلافات الداخلية البريطانية، لا يمكن فصلها عن التغيرات التي تجري على مستوى العالم اليوم وانحسار الدول والبنى التقليدية التي هيمنت في الحقبة الماضية، وما انقساماتها إلّا دليل على تراجعها وتراجع سياساتها، لتمهيد الطريق نحو ظهور البديل.

الصورة عالمياً

• أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة نزع الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى لن يبقى دون ردٍّ من روسيا، لكنها مستعدة للتفاوض حول هذه القضية.

• حذرت روسيا السلطات الأوكرانية من أية إجراءات أحادية الجانب تهدف إلى تغيير الوضع القانوني لبحر آزوف، محملة كييف والدول الداعمة لها المسؤولية عن تبعات التصعيد العسكري في المنطقة.

• اتهمت الصين الولايات المتحدة بـ«النفاق» والافتراء، رداً على إثارة واشنطن مقاضاة بكين حول رسوم الصلب الجمركية، وقضية «سرقة» الملكية الفكرية، وذلك في اجتماع عقدته منظمة التجارة العالمية.

• انتقدت الخارجية الروسية فرض وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على أشخاص وكيانات أجنبية بينها روسية، بدعوى «تورطهم» بتوريدات النفط الإيراني إلى سورية، واعتبرتها نابعة من الخلافات السياسية الداخلية الأمريكية.

• تعتزم الهند شراء منظومات «إيغلا- أس» المنقولة للدفاع الجوي، حسبما أفادت صحيفة «ذي إيكونوميك تايمز» الهندية، وقالت الصحيفة: إن قيمة الصفقة تبلغ 1.5 مليار دولار.

• أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن مشروع الطاقة «السيل التركي» سيحول تركيا إلى مركز لتخزين وتصدير الغاز الروسي إلى أوروبا، وهو ما سينعكس إيجاباً على الموقع الجيوسياسي لتركيا.

أمراض القطاع الصحي في ظل الرأسمالية...

إنّ حالات الإنهاك والاكتئاب والانتحار التي تصيب الأطباء تتصدّر النقاشات داخل المجال الطبي. فمعدلات الاكتئاب والانتحار بين الأطباء الذكور والإناث هي أعلى منها لدى الذكور والإناث في التركيبة السكانية ككل، فالمعدل بين الأطباء الذكور هو أعلى بـ 1.47 ولدى الأطباء الإناث هو أعلى بـ 2.27. ويبدأ الأذى النفسي للأطباء منذ فترة مبكرة في مهنتهم.

■ مايكل باباس
تعريب وإعداد: عروة درويش

إنّ الأرقام قد تختلف من دراسة لأخرى بشكل طفيف، فإنّ حوالي 28% من الأطباء المقيمين يعانون من سلسلة اكتئابات حادّة أثناء فترة تدريبهم، مقارنة بحوالي 6% إلى 8% من عموم السكان. إنّ هذه الأرقام هامّة، ليس فقط لكون الأطباء الذين يعانون هم بشر ولديهم حقوقهم، بل أيضاً لأنّ هذه الجائحة تقود إلى رعاية طبية سيئة.

استغلال وتغريب الأطباء

أشارت دراسة حديثة أجرتها كلية الطب في جامعة «ستانفورد»، أنّ الإنهاك والاكتئاب لدى الأطباء قد يقود إلى أخطاء طبية وإلى الموت. حاول العديد أن يفسروا أسباب هذه الجائحة، متطرقين إلى كلّ شيء من عبء العمل غير المحتمل، إلى عدم الفاعلية في العمل، إلى نقص المغزى في العمل، وصولاً لعدم الموازنة بين الحياة والعمل. باتت هنالك أفلام تنتج الآن للإضاءة على الأمر. وقد أشارت باميلا ويبل أثناء حديثها بعنوان «لماذا يقتل الأطباء أنفسهم» في منصة «تيد»، إلى الثقافة المنتشرة في كليات الطب، والمتمحورة حول الإرهاق والتسلط المستمرين، ليشملا فترة الإقامة، وذلك إلى جانب الثقافة المهنية التي تعيق حصول الأطباء على العلاج النفسي.

إنّ هذه العوامل تساهم دون شكّ بالجائحة، لكن عندما نناقش انتحار الأطباء فإننا نتناسى العامل الأكثر حرجاً في المسألة: الرأسمالية.

نحن غير قادرين على تمييز الاستغلال والتغريب اللّذيَن يُعاني الأطباء منهما ومدى اتصالهما بشكل تكاملي مع النظام المهيمن اقتصادياً، لكن لا شيء قد يكون أكثر وضوحاً من هذا إذا ما أخذنا بالاعتبار حالة العالم اليوم.

والمثير للسخرية أنّ النظام المدمر ذاته الذي يدفع الأطباء إلى حدود تحملهم القصوى، هو أيضاً من يدفع نحو تدهور صحّة السكان وتحويلهم إلى مرضى. وكلّما أسرعنا في إدراك ومواجهة هذا الاستغلال أمكننا بشكل مبكر أن ننضم إلى الكفاح لمعالجة الدوافع الحقيقية للأمراض التي تعصف بكلا الأطباء والمرضى.

لا يمكن للأطباء الفرار

إنّ النظام القائم في العالم اليوم، يسلّع كلّ منحىً من الحياة بما في ذلك الرعاية الصحيّة. وكنتيجة لذلك فإنّ نظام الصحة هو عرضة لوابل الآليات السوقية. لا يزال الأطباء واختصاصيو الصحة، رغم كونهم يحصلون على مداخيل أكبر من أعضاء الطبقة العاملة العاديين، مجبرين على العمل ضمن نظام يمنح الأولوية للأرباح على حساب صحّة الناس.

فكما أعلن هاوارد ويتزكين ومجموعة عمل الصحة ما وراء الرأسمالية: «كان الأطباء حتّى الثمانينيات يملكون و/أو يتحكمون في أغلب الأحيان في وسائل إنتاجهم وظروف ممارساتهم». سمح هذا لهم بالسيطرة على أشياء، مثل: ساعات عملهم، وكميّة الوقت الذي يقضونه مع مرضاهم. وكما أشارت المجموعة: «إنّ فقدان السيطرة على ظروف العمل قد تسبب بالكثير من التعاسة والإنهاك للعاملين في المهنة».

فالأطباء اليوم، مثلهم في ذلك مثل بقيّة أعضاء الطبقة العاملة، لا يسيطرون على عمالتهم. فقد باتت الشركات أو غيرها من المؤسسات الكبرى هي التي تسيطر على مثل هذه القرارات. أصبح الأطباء «بروليتاريا». ورغم أنّهم ليسوا أعضاء في الطبقة العاملة التقليدية، فقد أصبحوا أدوات في عجلة الشركات الهادفة لتحقيق الربح. يتركنا هذا مع نظامِ صحّة طفيلي يهتم بالربح أكثر من العناية بصحّة البشر.

إنّ مجمع الصناعات الطبيّة، المؤلف من مختلف الشركات– المستشفيات ومن شركات التأمين الكبرى وشركات الأدوية والأجهزة الطبية، هو من يحكم غالبية القرارات البنيوية الكبرى التي تؤثر على رعاية المرضى. إنّ النخب الحاكمة في هذه المؤسسات هي مثلها مثل غيرها في بقيّة المؤسسات الرأسمالية، تتخذ القرارات دون العودة إلى الذين تتأثر حياتهم بهذه القرارات.

إنّهم يتحكمون بأسعار العقاقير التي تقود غالباً إلى أسعارٍ لا أخلاقية للأدوية، وفي الوقت الذي يجبُ على الأطباء أن يقضوه مع مرضاهم في العيادات. لدى هذه المنظمات هدف أساس، هو: تعظيم ربحهم، بغض النظر عن حملهم لاسم «لا ربحي» أو «ربحي». وبالنتيجة يصبح المرضى والأطباء الذين يعالجونهم في أسفل سلم اهتماماتهم.

وبما أنّ الربح هو الأساس في تعامل الرأسمالية مع القطّاع الذي يفترض به رفاه وصحّة البشر، فإنّهم يضغطون ويدربون الأطباء ومزودي الخدمات الصحيّة عموماً على أن يكونوا مجرّد أدوات فاعلة لجني الأرباح، فيُجبرون على وضع وقت محدد للمريض، بحيث ينتهون منه بأسرع ما يمكن، ويجبرونهم بشكل مباشر أو غير مباشر على جعله يدفع فاتورة كبيرة لقاء علاجه إلخ...

لا يزال الأطباء واختصاصيو الصحة مجبرين على العمل ضمن نظام يمنح الأولوية للأرباح على حساب صحّة الناس

البدء منذ الدراسة

يتم إجبار طلاب الطب على الدراسة لساعات لا تعد ولا تحصى، ويتم إخبارهم بأنّ السبب في ذلك هو «تهيئتهم بشكل حسن» بمعارف ستفيدهم في تمرينهم المستقبلي. يقضي الطلاب أول عامين من دراستهم في الصفوف الدراسية، حيث يتم حقنهم بكميات معلومات لا يمكن حفظها بينما يتم إخبارهم «بأنّ هذه هي دراسة الطب وبأنّ عليهم أن يعتادوا الأمر».

لسوء الحظ، فإنّ معظم هذه المعلومات التي يقضي الطلاب الساعات الطوال في دراستها وحفظها لن يستخدموها للعناية بالمرضى، فهذه المعلومات يتم امتصاصها من أجل تقيُّئها عند الامتحان، ثم ليتم نسيان معظمها. يتم تدريب الطلاب على البدء بالانصياع «وذلك ينطبق على دراستهم الثانوية» لمطالب السلطات الأعلى منهم، إن كانوا يريدون النجاح.

لا يملك الطلاب الكثير من السلطة على ما يتعلمونه، بل عليهم تقبّل ما يقال لهم من أجل النجاح باختباراتهم. وهنا يبدأ الطلاب الذين دخلوا المجال أساساً وهم راغبون بأن يصبحوا أطباء جيدين يخدمون البشرية بفقد حماستهم وشغفهم الفردي، لأنّ الاختبارات والتقييم الدوري التي يقرر فيها المشرفون فيها علاماتهم تصبح أكثر أهمية. يتم تدريبهم على أنّ عليهم الانصياع للشخصيات في السلطة، إن كانوا يريدون النجاح، وبأنّ عليهم تأجيل الانصياع لشغفهم ومصلحتهم إلى وقت لاحق. يؤثر هذا الأمر دون شك على مزاجٍ وأخلاقيات الأطباء المستقبليين.

ثم يطلب إليهم بدءاً من السنة الثالثة، أن يقضوا وقتاً هائلاً في المستشفيات، ويطلب منهم تخطي «اختبارات التدريب السريري Clinical clerkship exams» أو ما يسمّى «اختبارات الرف Shelf exams» نهاية كلّ دورة تقييم، وهي الاختبارات التي تؤثر بشكل هائل على علامات التقييم الكلي للطلاب. ولأنّ فرقاً صغيراً في درجات

الأطباء حلقة أخرى في سلسلة المنهوبين

التقييم قد تؤثر بشكل جذري على فرصهم بالإقامة، يقضي الطلاب أوقات فراغهم في الدراسة للامتحانات بدلاً من القيام بنشاطات تزيد من رفاههم وتؤثر إيجاباً في صحتهم النفسية. ولأنّ نتائج الاختبارات تقرر الاختصاص الطبي الذي سيختصون به، فهذا يضع ضغوطاً إضافية على الطلاب ليؤدي إلى قضائهم وقتاً أقل في التفكير بأنفسهم في الوقت الذي يقضونه خارج المستشفى.

ويتوقع من الطلاب في السنة الرابعة أن يتموا «التدريب Sub-internship» في المستشفى في المجالات التي يهتمون بالاختصاص بها أثناء فترة إقامتهم. يتطلب هذا التدريب من الطلاب أن يعملوا بحدود الـ80 ساعة المسموحة لهم والمطابقة لوقت عملهم كمقيمين. غالباً ما يحمل الطلاب هنا لوحات المرضى الخاصة بهم، ويكتبون الوصفات التي يوقعون عليها كمشتركين، ويمكنهم حتّى أن يوافقوا على اعتماد برامج علاجية. والفرق الوحيد هنا بينهم وبين المعاودين الفعليين المأجورين أنّهم لا يتلقون أجراً على عملهم. بل عليهم عوضاً عن ذلك أن يعملوا «ليثيروا إعجاب» رؤسائهم أملاً في منحهم تقييماً إيجابياً. ويتم هنا من جديد تعليم الطلاب أنّ هدفهم النهائي هو الاستماع والسعي لإرضاء السلطات.

فترة الإقامة

ما إن يدخل خريجو كليات الطب فترة الإقامة حتّى يبدؤوا في فترة كونهم مُستَغلين بشكل حتمي، بعد أن باتوا مدركين حاجتهم للسماع لتوجيهات السلطة من أجل النجاح، وهو الأمر الذي يقلّص حماستهم لأيّ شيء غير السعي لرضى رؤسائهم، والأهم من ذلك: قمع أيّ اكتئاب أو توتر قد يشعرون به بسبب نظام استغلالي غير فعّال. ليس لديهم من خيار الآن «هذا ما يتم إخبارهم به» غير طريق الإقامة. يتم في هذه المرحلة تلقينهم أنّ عليهم أن يجدوا أنفسهم في هذه المرحلة عبر القيام بتضحيات مالية وعاطفية، وغالباً ما تؤدي إلى فقدان اتصالهم بالأشخاص الذين يحبونهم وذلك من أجل إتمام متطلبات تعليمهم.

لكن وللأسف، فإنّ استغلال هؤلاء الأطباء الجدد قد بدأ لتوّه. فأثناء التدريب يتم إجبار الأطباء على العمل لثمانين ساعة أسبوعية يقومون خلالها بالجزء الأكبر من رعاية المرضى «ناهيك عن الساعات الإضافية من التحضير خارج المشفى أو العيادة، والتي لا تحتسب من ضمن الساعات الثمانين».

ويتم في هذه الأثناء دفع أجور زهيدة لهم ليشكلوا مصدراً فعالاً للعمالة زهيدة الثمن للمستشفيات والعيادات. يصبح المقيمون منهكين بدنياً وعاطفياً أثناء محاولتهم العناية بمرضى، يُستقبل الحدّ الأقصى من المرضى مع طواقم طبيّة قليلة. تصبح ساعات العمل المرهقة غير الصحيّة هي الوضع الاعتيادي بالنسبة للمقيمين، ويتم إقناعهم «أو هم يقنعون أنفسهم لكونهم لا خيار لديهم» بغية عدم التحول لمجانين بأنّ هذا الأمر طبيعي. لا عجب في أنّ هذه الحال تؤدي بالكثيرين إلى الإنهاك والاكتئاب.

يتم هنا إعداد الأطباء ليكونوا فاعلين، أي: منتجين فاعلين للربح حالما ينتهون من مرحلة الإقامة. مثال: يتم التركيز أثناء فترة الإقامة بشكل كبير على تلبيتهم «لمعايير نوعية» محدّدة للعيادات أو المشافي. يتم إجراء التدريب تلو التدريب من أجل ضمان فهم المقيمين للعملية التي تتم فيها إطلاق الفواتير. يتعلم المقيمون كيف يعاينون المرضى بسرعة كبيرة جداً وكيفية إنهاء زيارة المريض بشكل كامل خلال 15 دقيقة. وكما يشهد أيّ شخص يعمل في مجال التزويد بالرعاية الصحيّة، فهذا ليس بالوقت الكافي لإجراء اتصال شخصي ملائم مع المريض.

وعلى المقيمين كذلك أن يتعلموا كيف يُعدون السجلات الطبية في أيّ نموذج بيانات طبية يتم تدريبهم عليه. فكما أشار الدكتور مات أندرسون في تعليقه على سجلات «EMRs»: «إنّ أغلبها مصمم لغرض الفوترة ومعلومات النوعية، وليس من أجل تسهيل الرعاية السريرية». ينتهي المطاف بالمقيمين في قضاء الوقت في البحث على الكمبيوتر أكثر من التواصل مع المريض. قد لا يتمكن المرضى داخل المستشفى من لقاء أطبائهم أكثر من بضع دقائق يومياً. يعود سبب هذا بشكل جزئي إلى أنّ الأطباء يقضون بقيّة يومهم في توثيق وتنسيق بيانات الرعاية في نظام أحمق، كي يضمنوا أنّ المستشفيات ستكون قادرة على استيفاء المال من بقاء المرضى فيها.

ينتهي المطاف بالمقيمين في قضاء الوقت في البحث على الكمبيوتر أكثر من التواصل مع المريض

يؤدي هذا بالأفراد الذين دخلوا كليات الطب من أجل هدف سامٍ هو العناية بالمرضى، إلى الانفصام بين محاولة الحفاظ على هدفهم وتلبية معايير «إجراءات النوعية». فإن لم يعاينوا عدداً كافياً من المرضى في العيادة أو المرضى الداخليين في المستشفى، فلن يتم اعتبارهم «صالحين للسوق» من قبل أرباب العمل. إنّ هذه البيئة يمكنها دون شك أن تنتج معاناة بدنية ونفسية وعاطفية بين المتدربين الذين يتم استغلالهم.

وحتّى عندما تظهر الدراسات العديدة بأنّ ساعات العمل العقابية هذه تضع كلا الأطباء والمرضى في حالة خطر، فعندما نصل لحلّ حقيقي للمشاكل المذكورة يتم إلقاء العبء على كاهل الطبيب من أجل الحفاظ على «رعاية ذاتية». فمنذ بدء فترة الإقامة تتحدث عدّة أقسام «حفاظاً على الصحّة النفسية» مع المقيمين حول أهمية الحفاظ على «الرعاية الذاتية» وحول الوصول إلى «توازنٍ»، مع الإبقاء في الوقت ذاته على النظام الاستغلالي الذي يجهد موظفيه ويقود لمعاناتهم. إنّ المقيمين هم أحد أنواع العمالة زهيدة الثمن لصالح المستشفيات والعيادات، ومعالجة هذه المشكلة على مستوى بنيوي سوف يهدد الوضع القائم الذي يتربح منه المستفيدون بشكل كبير.

ويمكننا من خلال تصريحات قادة هذا النظام بخصوص ظروف العمل أن نفهم ما يريدون. كمثال: قامت الدكتورة جانيس أورلوسكي رئيسة مكتب الرعاية في رابطة كليات الطب الأمريكية بالإعلان: «إنّ الأفراد سيعملون في مهنة تتطلب منهم العمل لساعات مطولة، وأن يكونوا موجودين في ساعات غير اعتيادية... علينا أن ندرّب هؤلاء الأفراد على تعلّم التأقلم مع أنفسهم بحيث يعلمون أنّهم سيبقون في حالة حرمان من النوم وحالات من التوتر».

إنّه لأمر مثير للاهتمام أن نسمع هكذا تصريح من شخص يعلم أنّ المقيمين يتخطون الحدود وقدرتهم على «التأقلم مع أنفسهم». من الواضح بأنّ هكذا تصريحات تولي أهميّة للحفاظ على الصورة العامّة للبرامج الطبية والمستشفيات أكثر من اهتمامها بمعالجة مشاكل الاكتئاب والانتحار.

الأطباء الممارسون

نعود من جديد لما قاله الدكتور مات أندرسون: «أن تصبح طبيباً موظفاً: يعني: نزع الصفة المهنية، ونشوء موقع طبقي اجتماعي خاص بالمحترفين الطبيين». إنّ المفاهيم ذات الصدى الواسع في الأوساط الصحية: «القيمة والفعالية والنوعية والانضباط السوقي» ما هي إلّا جزء من الإيديولوجيا لتبرير هيمنة الشركات على عمل الأطباء وغيرهم من العاملين في مجال الصحة العامة.

وفي هذه الأثناء وحتّى لو أراد الطبيب تخطي الحدود التقليدية للمساعدة في تحدي الأسباب البنيوية الاقتصادية– الاجتماعية للأمراض المذكورة، فستبقى أمامه كميات هائلة من الديون والفواتير وقروض الطلاب لتحاصره هو وقراراته. كما يمكن أن يبدؤوا بإنشاء عائلة أو أيّ شيء يزيد من التزاماتهم المالية. ولهذا فسيكون من الأسهل عليهم أن يعودوا عن قرارات التحدي، وطأطأة رؤوسهم للأسفل، وإقناع أنفسهم بأنّهم يساعدون في علاج صحّة المرضى. في حين أنّهم في الواقع جزء من عجلة نظام قائم على تعظيم الربح، وعلى تبنيج معاناة المرضى بأحسن تقدير.

إنّ العملية غير النهائية من اليوم تلو الآخر في العيادة، لن تؤدي إلّا إلى تطور ضئيل إن أدّت له أساساً على المستوى المنهجي، ويمكنها أن تصبح محبطة، وأن تجعل من كامل عمل المرء عقيماً. تخيّل أن تقضي أكثر من عشرة أعوام في التدريب في الكلية والإقامة لتجد نفسك وقد انتهى بك المطاف في هذا الوضع. ليس بالأمر العجيب إذاً أن يصبح المرء منهكاً وكئيباً وأن يصبح الهرب خياراً لديه.

يشير الدكتور مات أندرسون إلى مفهوم ماركس عن التغريب: فصل العامل عن السيطرة على عمله، ويصف كيف يتجه القطّاع الصحي بشكل متزايد إلى فصل العامل في القطّاع الصحي عن الأشياء التي يحبها. إن استطاع المقيم تجنّب الشعور بهذا التغريب، فلا بد أنّه سيشعر به ويعاني منه عند مزاولة الطب. لقد تعلم الأطباء كيفية تدوين وإعداد السجلات من أجل الفواتير، وكيفيّة أداء المهمة المستحيلة بالتواصل مع المريض خلال زيارة العيادة خلال 15 دقيقة، لكنّهم لم يتعلموا كيفية البدء بمقاومة النظام الرأسمالي الطفيلي الذي يدمرهم هم وزملاؤهم وكذلك مرضاهم.

«المثقف الموسوعي»..ممكن اليوم!

هل يمكننا الحديث اليوم عن أشخاص موسوعيين يطورون قضايا الفكر والعلم والثقافة؟ في ظل الانهيار الشامل للفردانية الليبرالية الرأسمالية وصعود العمل الجماعي محل العمل الفردي؟

■ آلان كرد

تعالوا نتعرف كيف تعمل الموسوعية في الظروف الجديدة للقرن الواحد والعشرين؟ والتي تشكل نموذجاً لانهيار الفردانية الليبرالية الجديدة.

موسوعية العصرين العبودي والإقطاعي

ظهرت الفلسفة في الشرق قبل حوالي 5000 سنة، وتطورت العلوم الأولى في وادي النيل ووادي الرافدين والهند والصين واليونان والبلاد العربية وغيرها على مدى آلاف من السنين المكونة للعصرين العبودي والاقطاعي. تطلب تطور العلوم في ذلك الزمن أشخاصاً موسوعيين ليستطيعوا أداء مهمة تطوير العلوم والفلسفة، وهكذا كان أرسطو «384 ق.م–322 ق.م» فيلسوفاً وفيزيائياً وعالم أحياء ورجل دولة ومسرحياً وموسيقياً وعالم أخلاق، وكان أبو حيان البيروني «973–1048» فيلسوفاً وجغرافياً وفلكياً وجيولوجياً وصيدلياً ومؤرخاً ورحالة وجيولوجياً وعالم رياضيات ومترجماً لثقافة الهند، وكان ابن سينا «980–1037» فيلسوفاً وطبيباً وعالم رياضيات وعالم نفس وموسيقياً وعالم طبيعة. وإذا تفحصنا السيرة الذاتية لعلماء ذلك الزمن، نراهم جميعاً يتصفون بالموسوعية في العلم والفكر والعمل، وهو ما قادهم إلى اكتشافات علمية قيمة.

كان نشوء الفلسفة الماركسية ملخصاً موسوعياً لتطور الفلسفة والعلوم والأفكار التقدمية

القالب الموسوعي في التحرير

ظهر القالب الموسوعي في التحرير عشية تفسخ العلاقات الاقطاعية وحلول العلاقات الرأسمالية محلها بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، حيث تطورت العلوم ومعها الفلسفة إلى درجة شاع فيها استخدام الموسوعة في تأليف الكتب، وظهرت الموسوعات العامة والمتخصصة أو دوائر المعارف الأوروبية، كما ظهر علماء موسوعيون استطاعوا أداء مهمة التطوير العاصف للعلوم مثل لومونوسوف وغيره.

اعتمدت الموسوعات العامة على عدد من الكتاب والمحررين، كل يكتب في مجال تخصصه. أما الموسوعات المتخصصة فكتبها علماء موسوعيون، أي: أن الجماعية في العمل الموسوعي بدأت تشق طريقها في التاريخ البشري منذ ذلك الوقت.

الموسوعية ونشوء الفلسفة الماركسية

حدث تلخيص موسوعي كبير للعلوم السابقة على يد سان سيمون «لم ينجزها» وهيغل، وكان تقسيم هيغل الأولي للعلوم إلى ميكانيكا وكيمياء وأورغانيكا «علم العضويات» وافياً بالنسبة إلى ذلك العصر في القرن التاسع عشر.

في الثلاثين من أيار عام 1873 توصل فريدريك إنجلس إلى اكتشاف هام، يزيل العوائق التي كانت تعترض طريقه، إذ وجد الأداة التي تساعد على ردم الهوة التي كانت لا تزال قائمة بين الطبيعة الجامدة والحية: فكرة التطور العامة. فقد رسمت العلوم الطبيعية «الفلك والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا والجيولوجيا» لوحة شاملة لتطور الطبيعة، وبقيت ثغرة كبيرة لا بد من سدها، وجاء اكتشاف إنجلز ليملأ هذا الفراغ عندما بدأ بصياغة مفهوم «شكل الحركة»، الذي كان ينطوي على أشكال الطاقة «الميكانيكية والفيزيائية والكيميائية» وعلى العملية البيولوجية. وهكذا ظهر مؤلفه الموسوعي «ديالكتيك الطبيعة» الذي استمر العمل به 20 عاماً، ولكنه لم يستطع إنهاء المؤلف بسبب انشغاله بتحرير مؤلف كارل ماركس الموسوعي «رأس المال» وتوفي عام 1895 ولم يكمل مهمته.

وكان نشوء الفلسفة الماركسية في القرن التاسع عشر على يدي ماركس وأنجلس ملخصاً موسوعياً لتطور الفلسفة والعلوم والأفكار التقدمية خلال 2000 عام من تاريخ البشرية.

الموسوعية في الاتحاد السوفييتي

اختلفت الموسوعية في الفلسفة والعلم منذ بداية القرن العشرين عمّا سبقتها، وبدأ العمل الجماعي يأخذ دوره بشكل أكبر.

اختلفت الموسوعية منذ بداية القرن العشرين وبدأ العمل الجماعي يأخذ دوره

تطلب تطوير الماركسية على يد لينين وظهور الماركسية اللينينية أن يؤدي لينين أيضاً الدور الموسوعي في الفلسفة والعلوم مثل ماركس وأنجلس، وتشهد مكتبة ستالين المكونة من 30 ألف كتاب ومؤلفاته المكونة من 32 مجلداً على تأثير الجانب الموسوعي في الدور الذي لعبه في قيادة الاتحاد السوفييتي وبناء الاشتراكية، والانتصار في الحرب، وتطويره لبعض جوانب الفلسفة الماركسية.

بعد تطور المؤسسات الفكرية والعلمية السوفييتية وما تبعها من تطور هائل في العلوم، بدأ ظهور الأعمال الجماعية، مثل: موجز تاريخ الفلسفة، وعرض اقتصادي تاريخي، والموسوعة السوفييتية، ومختلف الكتب العلمية والفكرية التي شارك في تأليفها وتحريرها العشرات، والتي كانت إعلاناً لرفع العمل الجماعي إلى درجة الموسوعية، وتراجع إمكانية العمل الفردي في هذا المجال، وهذه نقطة تسجل للاشتراكية.

الموسوعية في القرن الواحد والعشرين

قطع أفول الفردانية وصعود العمل الجماعي في الموسوعية أشواطاً طويلة خلال 100 عام، وإن كانت المؤسسات الإعلامية والعلمية والفكرية الغربية ما زالت تروج للفردانية في العمل بسبب هيمنتها الأحادية منذ 1991.

ولكن هذا لم يعنِ أبداً صعوداً جديداً للفردانية بقدر ما كان نتيجة للهيمنة على النشر العالمي مدة عقدين، فقد تشعبت العلوم وتسارعت الاكتشافات لدرجة لم يعد ممكناً الحديث عن فرد واحد أو أفراد. وإذا قلنا إن الموسوعية العامة موجودة اليوم فهي نتاج عمل البشرية كلها. أما المؤلفات الموسوعية المتخصصة مثل «تاريخ الفلسفة» الصادر في موسكو عام 2008، فهو نتاج عمل مجموعات كبيرة من المؤلفين والمحررين في مجالات الفيزياء والكيمياء والأحياء والطب والجيولوجيا وعلوم الفضاء والتكنولوجيا الحديثة وغير ذلك، وبلغ حجم هذا العمل عدة مجلدات، وفهرسة أكثر من 50 صفحة.

كلمة أخيرة

تقع مهمة تطوير العلوم وقضايا الفكر والفلسفة على عاتق المجموعات اليوم، فالعمل الجماعي للمؤسسات ومراكز الأبحاث والجامعات وغيرها يستطيع تنفيذ تلك المهمة الكبيرة، ويتحدد دور الفرد في إطار تلك المجموعات.

ونستطيع ذكر أمثلة للدور الموسوعي الذي لعبته جريدة نضال الشعب 1992–2000 وجريدة قاسيون 2001–2018، إذ يقدم مجموع المواد المنشورة تاريخ نضال الشعب السوري حتى اليوم، ولعبت قاسيون دوراً كأول صحيفة شيوعية عربية تؤسس موقعاً إلكترونياً 2001 في نشر المؤلفات الماركسية إلكترونياً، والتي ما زالت متداولة في المكتبات الإلكترونية المختلفة حتى اليوم. هذا على سبيل المثال لا الحصر، في عمل جماعي للدور الموسوعي الذي يمتد من الماضي ويتجه نحو إلى المستقبل.

نغمة هوليوود الأخيرة

شاهد ملايين الناس حول العالم كيف احتوت الأفلام السينمائية التي تنتجها هوليوود منذ 1947 وحتى اليوم على رسائل مباشرة وغير مباشرة معادية للماركسية والحركة العمالية والاتحاد السوفييتي.

■ لؤي محمد

يبدو أن هذه النغمة لم تعد تنفع لوقف الحركة العمالية المتصاعدة في الغرب، فقررت هوليوود الانتقال إلى نغمة قد تبدو جديدة، ولكنها مغرقة في القدم. هي ذات النغمة التي عزفتها البرجوازية في أوروبا بعد ثورات 1848، وذات النغمة التي عادت البرجوازية لعزفها في العالم بعد ثورة 1917.

بدأت إمبراطوريات السينما والإعلام والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات دينية أمريكية كبرى تنشر فكرة محددة بكثافة، تقول تلك الفكرة: نحن مذنبون، لأننا ندمر الكرة الأرضية! أجل فالكرة الأرضية تتعرض للتدمير، ولكن من يدمرها بالضبط؟ تصور هوليوود هذا الموضوع وكأنّ الذي يحطم الحياة في الكرة الأرضية هو الصياد المسكين الذي يصطاد طريدة تسكت جوعه، وهو عامل المطعم أو المقهى أو المطار أو العامل الزراعي. هكذا إذاً، فأصحاب الأجور الزهيدة يحطمون الكرة الأرضية، لذلك سيعاقبهم الله قريباً جريمتهم الكبرى.

سمحت هوليوود لنفسها انتحال صفة الإله، في إهانة كبرى لمشاعر المؤمنين حول العالم، عبر تحديد من سيعاقب ومن سينجو من العقوبة القريبة، وعبر إعادة تصوير قصص الأنبياء كما تريدها هي، وليس كما حدثت بالضبط. وهكذا على سبيل المثال يصور فيلم «نوح 2014» هذه الفكرة ويؤكد على مقولة: الإنسان البسيط المذنب. واحتوى فيلم الملوك والآلهة 2014 على نفس الأفكار مع شيء من المسحة الصهيونية. بينما سمح القائمون على فيلم Left Behind 2014 تصوير يوم القيامة حسب رؤية هوليوود ورأس المال، والتأكيد على فكرة موظف المطار المذنب وعامل المقهى المذنب وغير ذلك.

ولكن، أين ذنب الرأسمالية في كل ذلك؟ أين ذنب الشركات الكبرى التي تقتل الحياة في كل مكان؟ وأين ذنب ملوك الحروب والمال؟ هناك من يريد إخفاءها وتوجيه ملايين البشر المضطهدين نحو تحويل مسؤولية الاضطهاد والاستثمار القاسي بحقهم في الحياة إلى المنهوبين أنفسهم، وتبرئة مجرمي المال والعسكرة من هذه الجرائم.

أخبار ثقافية

جوائز الهيئة العامة السورية للكتاب

أعلنت الهيئة العامة السورية للكتاب أسماء الفائزين بجوائزها الأدبية لعام 2018 في مجالات الرواية والترجمة والشعر والقصة القصيرة، ففاز بالمرتبة الأولى في جائزة سامي الدروبي للترجمة، المترجم عياد عيد عن رواية «الجزيرة الأخيرة» تأليف فاسيلي بيتروفيتش وتيشكوف أودويفسكي، وفاز بالمرتبة الثانية كتاب «التسونامي السياسي» لسيرغي كورغينيان، وجاء بالمرتبة الثالثة كتاب «كل النور الذي لا نستطيع أن نراه» لأنتوني دوير. وفي جائزة حنا مينة للرواية، فازت بالمرتبة الأولى رواية «فينيقيل» بينما حلت ثانية رواية «الظل المكسور لياسمينة العرجاء» وفازت بالمرتبة الثالثة رواية «المرفأ امرأة».

الأدب الروسي في المنهاج الدراسي

يعمل أخصائيون في قسم علم اللغات الروسي في جامعة دمشق بوضع كتب مدرسية جديدة لتلاميذ المدارس السوريين، والتي ستشمل المزيد من الأعمال الأدبية الروسية، والسير الذاتية ونصوصاً للكتاب الكلاسيكيين المعاصرين، بالإضافة إلى الملاحم الأدبية والأغاني وغيرها، حسب تصريح رضوان الرحال، الموجه الأول لتدريس اللغة الروسية في وزارة التربية السورية، لصحيفة «إزفيستيا» الروسية. وقالت رئيسة مركز «العالم الروسي» التابع لجامعة دمشق، سفيتلانا رودغينا: ستشمل المناهج قصيدة اللقالق لرسول حمزاتوف. وملاحم عن إيليا موروميتس، وقصص كوبرين وبريستافكين. وكذلك مقتطفات من قصة غايدار «تيمور وفريقه».

كانوا وكنا

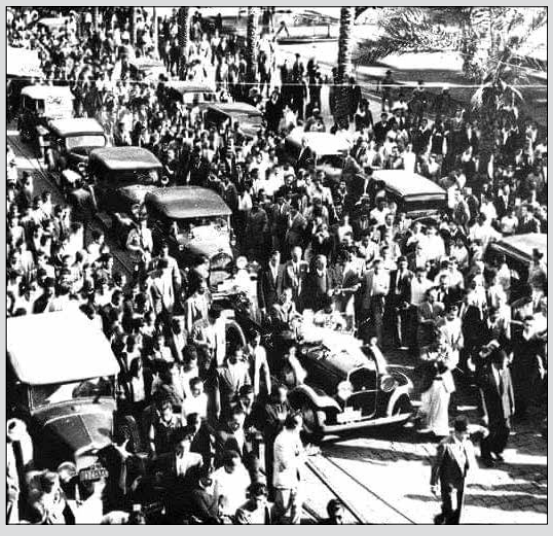

تصاعدت معركة الاستقلال في لبنان في شهر تشرين الثاني من عام 1943 وتحولت إلى مواجهات شاملة مع الاستعمار الفرنسي، وتوجت تلك المعارك برحيل الاستعمار عن لبنان ونشوء الحكم الوطني على يد الوطنيين. في الصورة: الجماهير تستقبل أبطال استقلال لبنان: الشهيد فرج الله الحلو ونيقولا الشاوي، وذلك بعد عودتهم من المفاوضات مع عصبة الأمم للمطالبة باستقلال لبنان. وأطلق الناس على فرج الله الحلو لقب «فرج الله الاستقلال» بسبب دوره الكبير في معركة طرد الاستعمار.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/11/25» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«النقد» التدميري
خارج الزمان والمكان

التيار المعادي ضمنياً أو مباشرةً للتجارب الاشتراكية المهمة يعتمد مختلف الوسائل لتشويهها، ومنها: استسهال تناول التاريخ وكأنه كان طريقاً معبّداً بالورود، ويرى كل المشكلة أنه من كان وقتها كان قاصراً عن الرؤية. وخصوصاً عندما يصير هكذا تحليل أساساً لبحث تراجع الفكر الثوري في المرحلة الماضية، وبالتالي رسم أفق له. أساسها ينطلق من معكسر الفكر النقيض البورجوازي من أجل تدمير الماركسية ويتأثر فيها من هو في معسكر الفكر الماركسي نفسه عندما يحاول ممارسة النقد الذاتي.

■ محمد المعوش

يعتمد التيار المعادي ضمنياً أو مباشرةً للتجارب الاشتراكية المهمة مختلف الوسائل لتشويهها، ومنها: استسهال تناول التاريخ وكأنه كان طريقاً معبّداً بالورود، ويحاول أن يصور المشكلة، على أنها قصور في الرؤية لدى المعاصرين. ويمتد هكذا تحليل ليتحول إلى أساس لبحث تراجع الفكر الثوري في المرحلة الماضية، وبالتالي رسم أفق له.

وينطلق البعض من الماركسيون، معتمدين على أدبيات التيار المعادي، ومنطق الاستسهال التاريخي ذاته، ليقوموا بممارسة «النقد الذاتي»!

لتنحصر في المستوى النظري لتحديد أسس الأزمة في مرحلة تراجع الحركة الثورية، وتقييم التجارب السابقة. في تجاهل فاضح للظرف الملموس حينها. لا بدّ للساعين جدياً وثورياً، للنقد الذاتي، أن يكونوا أكثر انفتاحاً على المفردات التفصيلية للوقائع السابقة، ليصلوا لقراءة الواقع الذي تتحدد الممارسة السياسية للفكر الثوري، على أساسه. وليقرأوا تجارب الأحزاب التي عاشت الوقائع، ومارست الممارسة. حتى يكون النقاش ضمن حدود الزمان والمكان، وليس خارجه، حيث فيهما يتم إنقاذ الفكر كما الممارسة من مثاليته أو إرادويته.

أمّا الاعتماد على «المبسّطات» التاريخية، والتعميمات المنقولة عبر البروباغندا، فيسهّل للفكر إطلاق أحكامه التي تؤسس ربما للعديد من ملامح التخلّي والارتداد ضد الماركسية، ولا تعطي التجارب الاشتراكية السابقة حق قدرها، وتمنع الاستفادة من سلبها وإيجابها.

«راحة» الفكر الناقد

هذا الاستسهال يحصل بوضوح عندما يتم تقديم النقد ليس فقط بمعزل عن ظروف محددة لتلك المرحلة التي خاضت فيها المجتمعات ملامح التغيير، بل أيضاً بـ «دعم» من ظروف الفكر في الزمن الخاص بمُطلق النقد. ظروف كأن تبحث التجربة البلشفية، مروراً بمراحل: روسيا القيصرية، ومن ثم في زمن حكم الحكومة المؤقتة «البورجوازية» مع كل ما يعنيه ذلك من حكم أمني وحرب مدمرة وجوع، وتحديداً كونها كانت مرحلة لا زال فيها الفكر الماركسي يستوطن الواقع، ويبني لنفسه أسساً واضحة لم تكن منتجة بعد.

إضافة إلى أن التجارب الماركسية وإن وَجَدت في القوى المقهورة طاقتها المادية، إلا أنها قامت على كاهل أفراد محدودين معروفين من لحم ودم، حيث لا حكومات أجنبية أو جمعيات «غير حكومية» لتدعمهم مادياً أو تقنياً، بل أنتجوا كل مستويات صراعهم الإعلامية والمادية والتنظيمية ضمن شروط وظروف تلك المرحلة التي أقل ما يمكن القول حولها: أنها كانت أوقاتاً صعبة.

إهمال الظرف الصعب

الظروف تلك تفرض على الفكر الناقد في زمن لاحق، خصوصاً إذا كان هذا الزمن أكثر «سهولة» من الذي سبقه، أن يتواضع أمام الصعوبات الكبيرة التي عمل فيها الثوريون الأوائل، كالذين كانوا مثلاً على اليخت «غرانما» الذي استقلّه فيدل كاسترو ورفاقه الذين لم يتعدّوا التسعين على متنه، مبحرين من المكسيك إلى كوبا، أو ضمن التجربة الصينية التي كانت تخوض معركة مقاومة ضد اليابانيين ومطامع الاستعمار العالمي في بلد زراعي متخلف، حيث قام ماو زيدونغ لاحقاً بمسيره الطويل من جنوب الصين إلى شمالها ليبني جيشه «على الطريق» مارّاً في جبال الصين عابراً أنهارها، ليسقط على الطريق آلاف الضحايا دون قتال بل نتيجة البرد والجوع والمرض. وصولاً إلى الثوريين في منافي سيبيريا والخارج، حيث في مرحلة ما قبل الثورة تخفّى لينين ورفاقه في الشقق السرية، وحيث أعدم البلاشفة في الطرقات والمعتقلات، فكان على لينين أن يتخفى في غرفة مهجورة في ضواحي بتروغراد بعد أن صدر القرار باعتقاله، ذلك القرار الذي وافق عليه عدة من «رفاقه» وقتها والذين ارتدّوا لاحقاً ضد البلاشفة ولينين.

كيف تكون الثورة نظيفة وهي تخرج من أحشاء الحاضر متسخة به تغتسل بوعدٍ أن الإنسان جميلٌ حرٌّ؟!

من التكبّر والإجحاف اليوم أن يجلس ناقد على أريكة دافئة، أو في غرفة مضيئة، أو في مكتب آمن، وأن يفكر في تلك التجارب على ضوء ظروف غرفته أو مكتبه، بلا اعتبار مثلاً لا لـ «غرانما» كاسترو، أو مسير ماو، أو الموقد الذي كانت تعيشه روسيا.

استسهال يؤسس للتدمير

هذا الاستسهال أنتج من جهة المعسكر النقيض مواقف تدميرية على اعتبار أنّ من قادوا هذه التجارب لم ينجحوا حسب ما يقولون، وإما هم يمرّون على ما أنتج مرور الكرام ويتجاهلونه، ويختزلون النقاش بـ«قلة دراية» بمن قام بهذه التجارب. هكذا وبكل بساطة، وكأن الواقع وعملية التغيير طريقٌ معبدٌ وسهلٌ وما على الإنسان إلّا أن يختار من بين الطرق أفضلها! وهو الاستسهال نفسه، مما يجعل من ينطلق من موقع الماركسية أن يقلل من شأن أو يستخف أو يعارض تلك التجارب، على أساس أنها كانت يمكن أن تكون غير ما كانت عليه لناحية الوقوع في أخطاء معينة. ولكن أليست مقولة لينين: «الوحيد الذي لا يخطئ هو من لا يعمل» رداً على هؤلاء، وكيف إذا كان العمل ثورة اجتماعية!

طبعاً، إن التجارب التي مرت تحمل الكثير من الدروس والخلاصات، ولكن من يطلق هذه الأحكام الاختزالية للمفارقة ليس فقط يهمل الدروس تلك، بل إنه لا يملك حتى التأثير في واقعه الضيق، على عكس من يتهمهم بالعبث التاريخي، حيث كل الأرقام تقول: إن التاريخ بعد ثوراتهم ليس كما التاريخ قبلها.

هذا التسطيح والتسخيف والتبسيط هو من أجل خلق التشكيك لا في هذه التجارب نفسها فقط، بل في ما يمكن أن يقوم من تجارب، وكلّها تحكمها فكرة ضمنية وهمية تقول: «الثورة يجب أن تكون نقيّة، تجربة كاملة وإلّا فلا تكون». ولكن على حد تعبير مهدي عامل «كيف تكون الثورة نظيفة وهي تخرج من أحشاء الحاضر متسخة به تغتسل بوعدٍ أن الإنسان جميلٌ حرٌّ؟!».